

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته

حالة عملية (محافظة جنين)

إعداد

عبدالله صادق أمين حسن

إشراف

الدكتور: محمود أبو الرب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2005م

الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته  
حالة عملية (محافظة جنين)



إعداد الطالب  
عبدالله صادق أمين حسن

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2005/9/14، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. محمود أبو الرب / مشرفا ورئيسا
2. د. عمر عبدالرازق / ممتحنا داخليا
3. د. نبهان عثمان / ممتحنا خارجيا

## الإهداء

إلى فقراء فلسطين، إلى كل من يعاني من مرارة الفقر والحرمان، وإلى كل الأطفال الفقراء في محافظة جنين أهدي هذا العمل المتواضع.

## شكر وتقدير

أحمد الله الذي وفقني في إكمال دراستي، وأعانني على إتمام هذا البحث المتواضع، ولا يفوتني في هذا المجال أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور محمود أبو الرب الذي علمني الكثير من مهارات البحث العلمي، وعلى ما قدمه لي من توجيهات وملاحظات أثرت هذا البحث، وأخرجته إلى حيز الوجود. كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور عمر عبد الرازق لما قدمه من ملاحظات قيمة أثرت هذا البحث، ولا يفوتني في هذا المجال أن أشكر جميع أساتذتي في جامعة النجاح الوطنية، وكذلك أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، وكل من ساعدني على إتمام هذه الدراسة من أفراد ومؤسسات، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث، ولجنة أموال الزكاة وعلى رأسها الأخ أحمد سلاتنه مدير اللجنة، والأخ راتب مرعي مشرف الأيتام. لما قدموه لي من بيانات عن الأسر الفقيرة في محافظة جنين، كما أشكر الأخوة العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لتقديمهم كافة البيانات والمعلومات اللازمة لأغراض هذه الدراسة.

## الفهرس

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	الفهرس
د	فهرس الجداول
ز	الملخص
<b>1</b>	<b>1- الفصل الأول: المنهجية والدراسات السابقة</b>
2	1-1 مقدمة الدراسة
3	2-1 مشكلة الدراسة
3	3-1 أسلوب الدراسة
4	4-1 أهمية الدراسة
4	5-1 فرضيات الدراسة
5	6-1 أهداف الدراسة
5	7-1 حدود الدراسة
5	8-1 الدراسات السابقة
<b>15</b>	<b>2- الفصل الثاني: الفقر مفهومه وطرق قياسه</b>
16	1-2 تمهيد
16	2-2 مفهوم الفقر
18	3-2 الأساليب المتبعة في قياس الفقر
19	1-3-2 خط الفقر
20	2-3-2 مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر وشدة الفقر
21	3-3-2 صعوبات قياس الفقر
22	4-2 الآثار الناجمة عن الفقر
22	1-4-2 الآثار الاقتصادية
23	2-4-2 الآثار الاجتماعية والسياسية
24	3-4-2 خصائص الفقراء
24	5-2 أسباب الفقر

24	أسباب عامة	1-5-2
25	أسباب الفقر في الدول النامية	2-5-2
26	أسباب الفقر في الدول المتقدمة	3-5-2
26	الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية	6-2
26	الفقر والنمو الاقتصادي	1-6-2
28	الفقر والتنمية	2-6-2
30	الفقر من منظور إسلامي	7-2
30	في القرآن والسنة	1-7-2
31	في الاجتهاد	2-7-2
32	أساليب مكافحة الفقر في الإسلام	3-7-2
37	<b>3- الفصل الثالث: الفقر في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية</b>	
38	مقدمة	1-3
39	خلفية تاريخية	2-3
41	عوامل زيادة وانخفاض الفقر	3-3
42	عوامل تاريخية	1-3-3
42	عوامل ذاتية	2-3-3
49	الفقر في ظل السلطة الفلسطينية	4-3
50	الفقر في بداية عملية السلام (1994-1997)	1-4-3
51	انخفاض معدل الفقر (1998-2000)	2-4-3
52	التوزيع الجغرافي للفقر في ظل السلطة الفلسطينية	3-4-3
54	الفقر في ظل انتفاضة الأقصى (2000-2003)	5-3
54	مقدمة	1-5-3
55	تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد مشكلة الفقر	2-5-3
56	تردي الأوضاع الصحية	3-5-3
57	تدني مستوى الحياة المعيشية	4-5-3
59	انتشار الفقر	5-5-3
60	سياسات السلطة الفلسطينية لمكافحة الفقر	6-3
60	خطط واستراتيجيات التنمية	1-6-3
61	خطة التنمية الفلسطينية (1999-2003)	2-6-3

62	الاستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل	3-6-3
63	وزارة الشؤون الاجتماعية	4-6-3
64	توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال مكافحة الفقر	1-4-6-3
67	الموازنة العامة	5-6-3
69	<b>4- الفصل الرابع: آليات تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين</b>	
70	مقدمة	1-4
71	مجتمع الدراسة والعينة	2-4
71	خصائص الفقراء وآليات التكيف مع الفقر في محافظة جنين	3-4
71	الخصائص الديموغرافية	1-3-4
75	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية	2-3-4
79	وسائل التعايش مع الفقر في محافظة جنين	4-4
80	الوسائل الذاتية	1-4-4
86	الوسائل الخارجية	2-4-4
90	فعالية سياسات مكافحة الفقر في محافظة جنين	5-4
93	اختبار الفرضيات	6-4
102	<b>5- الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>	
107	<b>6- الجداول</b>	
122	<b>7- الاستبانة</b>	

فهرس الجداول		
الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
107	نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1995-2003	جدول رقم (3-4)
107	نسبة الفقر في فلسطين حسب مكان السكن لعام 1998	جدول رقم (3-5)
108	نسبة الفقر في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني لعام 1998	جدول رقم (3-6)
108	نسبة الفقر في فلسطين حسب جنس رب الأسرة لعام 1998	جدول رقم (3-7)

109	نسبة الفقر في فلسطين حسب الحالة الزوجية لرب الأسرة	جدول رقم (3-8)
109	نسبة الفقر في فلسطين حسب مشاركة رب الأسرة في القوى العاملة 1998	جدول رقم (3-9)
109	نسبة الفقر في فلسطين حسب عدد أشهر العمل لرب الأسرة 1998	جدول رقم (3-10)
110	سلم مساعدات الشؤون الاجتماعية اعتباراً من 1995/3/1	جدول رقم (3-11)
110	توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن	جدول رقم (4-1)
110	توزيع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة	جدول رقم (4-2)
111	توزيع عينة الدراسة حسب جنس رب الأسرة	جدول رقم (4-3)
111	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية لرب الأسرة	جدول رقم (4-4)
111	توزيع عينة الدراسة حسب عمر رب الأسرة	جدول رقم (4-5)
112	توزيع عينة الدراسة حسب عدد الإناث في الأسرة	جدول رقم (4-6)
112	توزيع العينة حسب عدد الذكور في الأسرة أقل من 18 سنة	جدول رقم (4-7)
112	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	جدول رقم (4-8)
113	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية لرب الأسرة	جدول رقم (4-9)
113	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الأسرة	جدول رقم (4-10)
113	نسبة الأسر التي فقدت دخلها بعد انتفاضة الأقصى	جدول رقم (4-11)
113	توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن	جدول رقم (4-12)
114	توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن	جدول رقم (4-13)
114	وسائل التعايش التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة	جدول رقم (4-14)
115	دور آليات التكيف مع الفقر في تلبية احتياجات الأسرة	جدول رقم (4-15)
115	دور المساعدات في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة	جدول رقم (4-16)
116	دور برامج التشغيل ومكافحة البطالة في التخفيف من حدة الفقر	جدول رقم (4-17)
116	دور السلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر في محافظة جنين	جدول رقم (4-18)
116	تأثير الفساد الإداري والمالي على مستوى المعيشة للأسر الفقيرة	جدول رقم (4-19)
117	التغير في مستوى المعيشة للأسر الفقيرة في ظل السلطة الفلسطينية	جدول رقم (4-20)

117	جدول رقم (4-21)	دور الإحجام عن التعليم في التخفيف من حدة الفقر
117	جدول رقم (4-22)	آليات التكيف التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة حسب مكان السكن
118	جدول رقم (4-23)	متوسط حجم الأسرة الفقيرة حسب مكان الإقامة
118	جدول رقم (4-24)	توزيع أسر العينة حسب ملكية السكن ومكان الإقامة
118	جدول رقم (4-25)	متوسط عمر رب الأسرة الفقيرة حسب مكان الإقامة
118	جدول رقم (4-26)	متوسط عدد الذكور والإناث في الأسرة حسب مكان الإقامة
119	جدول رقم (4-27)	متوسط عدد سنوات الدراسة لرب الأسرة حسب مكان الإقامة
119	جدول رقم (4-28)	متوسط عدد العاملين في الأسرة حسب مكان الإقامة
119	جدول رقم (4-29)	متوسط دخل رب الأسرة قبل وبعد الانتفاضة حسب مكان الإقامة
119	جدول رقم (4-30)	متوسط عدد سنوات الدراسة حسب جنس رب الأسرة
120	جدول رقم (4-31)	دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب حجم الأسرة
120	جدول رقم (4-32)	دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب جنس رب الأسرة
120	جدول رقم (4-33)	دور وسائل التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب الحالة العملية لرب الأسرة
120	جدول رقم (4-34)	دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب دخل رب الأسرة

121	جدول رقم (4-35)	دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب المستوى التعليمي
121	جدول رقم (4-36)	متوسط حجم الأسرة الفقيرة حسب جنس رب الأسرة
121	جدول رقم (4-37)	دور آليات التكيف في تلبية احتياجات الأسرة حسب ملكية السكن
121	جدول رقم (4-38)	متوسط دخل رب الأسرة الفقيرة حسب جنس رب الأسرة
121	جدول رقم (4-39)	دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب الحالة الزوجية



الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته  
حالة عملية (محافظة جنين)

إعداد

عبدالله صادق أمين حسن

إشراف

الدكتور: محمود أبو الرب

المخلص

تناولت هذه الدراسة، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته، ظاهرة من الظواهر الخطرة على الاقتصاد الفلسطيني، وهي ظاهرة الفقر. حيث ركزت على وسائل تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، وذلك من أجل التعايش مع الفقر. وقد جاءت في خمسة فصول متكاملة تضمن الفصل الأول خطة الدراسة وتلخيص بعض الدراسات السابقة حول ظاهرة الفقر، كما تضمن الفصل الثاني دراسة المفاهيم المتعددة للفقر، وطرق قياسه، والأسباب التي تؤدي إليه، والصعوبات التي تواجه عملية قياسه، حيث تبين أن هناك عدة صعوبات تواجه عملية قياس الفقر، مثل تحديد عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، كما تم تناول موضوع الفقر من وجهة نظر الإسلام، من حيث مفهومه، وسياسات مكافحته. أما الفصل الثالث فقد خصص لبحث ظاهرة الفقر في فلسطين، بحيث تم التعرف على الخلفية التاريخية لمشكلة الفقر، ودور الاحتلال الإسرائيلي في تجذر هذه المشكلة في الأراضي الفلسطينية، حيث تبين أن الاحتلال الإسرائيلي وغياب الدولة الفلسطينية من أهم الأسباب التي أدت إلى إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، كما تم دراسة التوزيع الجغرافي للفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث تبين أن معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية، كما أن معاناة الفقراء في غزة أكبر منها في الضفة الغربية، وهذا ما كشف عنه مقياس شدة الفقر، وكذلك فقد تم بحث مشكلة الفقر في ظل انتفاضة الأقصى والتي ارتفعت خلالها معدلات الفقر والبطالة بشكل كبير، ويعود السبب في ذلك إلى ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من سياسات قمعية بحق الشعب الفلسطيني لقمع الانتفاضة، وقد تم إلقاء الضوء على دور السلطة

السلطانية في مكافحة الفقر، من خلال خطط وبرامج التمية الفلسطينية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والموازنة العامة . وجاء الفصل الرابع للتعرف على وسائل التعايش مع الفقر في محافظة جنين، بحيث تم تصميم استبانة خاصة بالأسرة الفقيرة من أجل معرفة هذه الوسائل، ومدى مساهمتها في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بالإضافة إلى التعرف على أراء الفقراء في المحافظة حول بعض سياسات مكافحة الفقر، ودور السلطة الفلسطينية في هذا المجال. أما الفصل الخامس فقد تم وضع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة العملية، وبناء على هذه النتائج تم وضع التوصيات، حيث كان من أبرز النتائج:

1- كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، بحيث اعتمدت عليها (95.8%) من أسر العينة، وقد خفضت الأسرة الفقيرة من مستوى استهلاكها حوالي (46.7%).

2- المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء كانت من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب، لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بحيث كانت مساهمة هذه المساعدات في احتياجات الأسرة الفقيرة حوالي (21%) كما أن المتوسط الشهري لهذه المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ (132) شيكل، ومن لجنة أموال الزكاة (55) شيكل، ومن وكالة الغوث ما يعادل (17) شيكل شهريا.

3- انخفض متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي، من (902) إلى (117).

4- الأسر الفقيرة في المدينة ملتزمة بدفع الفواتير المستحقة عليها أكثر من المخيم والقرى حيث كانت (50%) تؤجل دفع هذه الفواتير في المدينة، مقابل (79%) في المخيم، و(69%) في القرى.

5- لم تكن برامج التشغيل ومكافحة البطالة موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر، بحيث أن (79%) من الأسر الفقيرة في العينة لم تستفد من هذه البرامج.

6- ينخفض المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة في العينة في محافظة جنين، إلا أن فئة النساء هن الأقل حظاً من التعليم، بحيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة للمرأة (3.57%) سنة، مقابل (6.8%) ستة للرجل.

7- معظم النساء اللواتي يعلنن الأسر الفقيرة في العينة يعملن ربات بيوت وغير منخرطات بسوق العمل، حيث أن (19.6%) من أصل (22.6%) من الأسر التي تعيلها نساء هن ربات بيوت.

8- معظم الأسر الفقيرة في العينة يعتبرون أنفسهم ضحية الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث أكد (88.7%) من أسر العينة على أن الفساد الإداري والمالي أثر سلباً على مستوى حياتهم المعيشية.

9- (82.7%) من الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر في محافظة جنين، مقابل (8.9%) يوافقون على وجود مثل هذا الدور.

## الفصل الأول

### المنهجية والدراسات السابقة

#### 1- المنهجية والدراسات السابقة

##### 1-1 مقدمة الدراسة

لقد أصبحت ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي ما زالت غير قادرة على التخلص من هذه المشكلة من خلال السياسات الاقتصادية التقليدية التي تنتهجها. وتختلف شدة ونوعية الفقر من مجتمع لآخر، وذلك حسب الموارد التي يمتلكها ذلك المجتمع وقدرته على السيطرة والتحكم وإدارة هذه الموارد وتوجيهها لصالح جميع فئات المجتمع. والفقر ليس نقصاً في الدخل فحسب بل هو تهميش لطبقة كبيرة في المجتمع وحرمانها من الحد الأدنى من الحاجات الضرورية التي تضمن لها المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتشابك مشكلة الفقر مع قضايا كثيرة معاصرة كلها تتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية، فالفقر عملياً هو نقيض لعملية التنمية الشاملة. ومن هنا أصبح واضح الاهتمام الكبير بمفهوم الفقر وأسبابه ومظاهره وآثاره وعلاقة ذلك بتوزيع الثروة في المجتمع

وطرق الحصول عليها، وقد تزايد الاهتمام بضرورة القضاء على الفقر بعد اختتام القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995م والتي دعت إلى التزام عالمي بمكافحة الفقر وإزالة آثاره، بحيث تم وضع خطط عالمية ومحلية لمحاربة الفقر بجميع أشكاله، وقد تم تعريف الفقراء على أنهم الفئات المحرومة من الوصول إلى الموارد المتوفرة أو استخدامها، وبهذا فإنهم لا يقدرّون على تلبية الحاجات الأساسية، وحتى بداية التسعينات ظل العالم ينظر إلى الفقر على أنه يعني الحرمان المادي، وكان أسلوب مكافحة الفقر في ذلك الوقت يعتمد على أن النمو الاقتصادي سوف يؤدي تلقائياً إلى القضاء على الفقر، ثم أخذ مفهوم الفقر يتسع ليأخذ نظرة أكثر شمولية تعتبر أن الحرمان المادي هو أحد عناصر الفقر وتعترف بوجود مظاهر أخرى للفقر وهي عدم إمكانية الفرد من الوصول إلى موارد معينة مثل التعليم والتدريب والوضع الصحي الجيد وفرص العمل المناسبة والأجور المرتفعة التي توفر الحياة الكريمة. وينتشر الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث يعاني المجتمع الفلسطيني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، كما أن هناك فئات من هذا المجتمع تعاني من الهشاشة والتي تجعلها معرضة للفقر، فما يعاني منه الشعب الفلسطيني من فقر وحرمان يرتبط بشكل أو بآخر بالاحتلال الإسرائيلي وسياساته الهادفة إلى تهميش الاقتصاد الفلسطيني، وإحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي، وإفقار الشعب الفلسطيني والسيطرة على موارده ومقدراته وسلب إرادته السياسية، وحتى في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية فما زال الفقر ينتشر بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وما زالت هناك العديد من الأسر الفلسطينية التي تعاني من مختلف أنواع الفقر والحرمان، وما زالت السلطة الفلسطينية من خلال السياسات والبرامج التي تنتهجها الوزارات المختلفة غير قادرة على القضاء على الفقر أو حتى التخفيف من حدته، ومحافظة جنين التي يتعاطم فيها الفقر بشكل كبير تعتبر من أفقر محافظات الضفة الغربية.

## 1-2 مشكلة الدراسة

لقد تفاقمت مشكلة الفقر في فلسطين بشكل عام وفي محافظة جنين بشكل خاص مما يستدعي دراسة آليات التعايش مع هذه الظاهرة، الأمر الذي يساعد في رسم سياسات اقتصادية واجتماعية لمعالجتها، كما أن غياب إستراتيجية واضحة لمكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية تتناسب مع

واقع المجتمع الفلسطيني يشكل عائقاً أمام مكافحة الفقر، فما هي الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية؟ وكيف تعايشت الأسر الفقيرة وخاصة في محافظة جنين مع حالة الفقر التي تعيشها؟ وما هي السياسات الناجمة التي من خلالها يمكن التخفيف من حدة الفقر ومن ثم استئصاله؟

### 3-1 أسلوب الدراسة

تقتضي دراسة ظاهرة الفقر مراجعة الأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع، ومراجعة الأبحاث والدراسات التي شخّصت مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مراجعة خطط واستراتيجيات التنمية الفلسطينية وبرامج بعض الوزارات الفلسطينية المعنية بمكافحة مشكلة الفقر، وتستدعي الدراسة جمع المعلومات والبيانات وتفسيرها وتبويبها بالإضافة إلى دراسة آليات التعايش مع مشكلة الفقر في محافظة جنين كحالة عملية وذلك من خلال تصميم استبيان موجه للأسر الفقيرة للتعرف على آليات التعايش مع الفقر.

### 4-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ترصد التطورات التي طرأت على ظاهرة الفقر في ظل السلطة الفلسطينية، والوقوف على حجم هذه الظاهرة، ومعرفة وسائل التعايش مع مشكلة الفقر في محافظة جنين، وكما أنها تساعد في رسم سياسات اقتصادية واجتماعية للتخفيف من حدة الفقر في ظل وجود السلطة الفلسطينية.

### 5-1 فرضيات الدراسة

1- الحالة الزوجية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على مدى اعتماد هذه الأسرة على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية.

2- الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على خروج المرأة للعمل من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

3- جنس رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على مدى اعتماد هذه الأسرة على سياسة تشغيل الأطفال من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

4 - متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على اعتماد هذه الأسرة على سياسة بيع أرض أو عقار من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية.

5 - مكان السكن للأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

6 - جنس رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

7 - ملكية السكن لا تؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

8- الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

9 - متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

### 6-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة الفقر في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية محاولة التعرف على أسبابها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات الفقر وأبعاده المستقبلية مع التركيز على محافظة جنين فقط، بالإضافة إلى معرفة نوع السياسات المستخدمة في مكافحة الفقر ومدى نجاحها من خلال الدراسة الميدانية لمشكلة الفقر في محافظة جنين.

### 7-1 حدود الدراسة

سوف يتم إلقاء الضوء على مشكلة الفقر في فلسطين بشكل عام مع التركيز على هذه المشكلة في محافظة جنين، وذلك في الفترة الممتدة ما بين عام 1994م وعام 2003م.

## 8-1 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول موضوع الفقر، سواء على مستوى الفلسطيني أو على المستوى العربي والدولي، ومن أبرز هذه الدراسات ما صدر عن البنك الدولي والأمم المتحدة، أما على الصعيد الفلسطيني فهناك العديد من الدراسات التي بحثت في مشكلة الفقر كان من أهمها.

### 1- " مشروع تقدير الفقر بالمشاركة "، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002م.

والذي يهدف إلى إشراك الفقراء في صياغة سياسات من أجل القضاء على الفقر، وكذلك أخذ رأي الفقراء وإشراكهم في تحديد حاجاتهم الأساسية، فقد تبين أن الفقراء يطالبون بتلبية الحاجات الضرورية، من مأكّل وملبس ومسكن بشكل أساسي، بالإضافة إلى الجوانب الصحية والتعليمية والتدريب المهني والإداري، كما تم أخذ رأي الفقراء بدور مؤسسات الدعم الاجتماعي في مكافحة الفقر وحجم ونوعية المساعدة التي تقدمها هذه المؤسسات وركز التقرير على قضية الفساد الإداري والمالي، المنقشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، وضرورة مكافحته حيث يعتبر الفقراء أنهم الضحية الأولى لهذا الفساد.

### 2- " تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر "

عمر عبد الرازق ونائل موسى، (ماس، 2001).

اعتمدت هذه الدراسة على وضع آلية تقييم خاصة وأجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في الوزارات المختلفة، وقد تم تقييم خطط التنمية الفلسطينية المختلفة والتي وضعت منذ العام 1994 وحتى العام 2003، بالإضافة إلى الموازنة العامة لعام 2000 والبيئة القانونية من حيث اهتمامها بموضوع مكافحة الفقر، وكذلك تم تقييم برامج وخطط الوزارات المختلفة في هذه الدراسة من نفس الزاوية، كما بينت الدراسة أن هناك درجة لا بأس بها من الوعي الرسمي

لمشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال مقابلة بعض المسؤولين في الوزارات الفلسطينية، ومن خلال المقابلة أيضا أوضحت الدراسة أن الاستراتيجية الفلسطينية لمكافحة الفقر ما زالت في مراحل الصياغة والإعداد، وقد قدمت هذه الدراسة مقترحات وتوصيات عامة في مجال مكافحة الفقر، وأخرى خاصة فيما يخص خطط التنمية والموازنة العامة والبيئة القانونية والبرامج الوزارية.

### 3- "الفقر في فلسطين دراسة حالات"، هديل القرار ونادر سعيد، 1997، برنامج دراسات التنمية.

بينت هذه الدراسة العوامل التي تؤدي إلى الفقر في الأراضي الفلسطينية وعلى رأسها البطالة، كما ركزت على مظاهر الفقر مثل الحالة الصحية وأحوال السكن، كما حاولت معرفة دور مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر من خلال المسح الميداني وقد اعتمدت الدراسة على المسح الميداني للأسرة المحتاجة، بالإضافة إلى استقصاء آراء العاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية.

### 4- "تقرير الفريق الوطني الفلسطيني لمكافحة الفقر"، وزارة التخطيط والتعاون الدولي 1998م.

وضع الفريق الوطني الفلسطيني تقريرا مفصلا عن الفقر في الأراضي الفلسطينية في عام 1996م والعام 1997، ناقش من خلاله أهم عوامل توليد الفقر في فلسطين، وتوضيح خصائص الفقراء الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع الجغرافي للفقر، بالإضافة إلى خصائص الأسر التي تتلقى مساعدات إنسانية، وقد قام بتقدير خط فقر عادي مقداره 1390 شيكل وخط الفقر المدقع ومقداره 1140 شيكل، وقد تم تقديم توصيات وتوجيهات عامة من أجل محاربة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

### 5- "الفقر في الأراضي الفلسطينية"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1998م.

أصدر الجهاز المركزي الفلسطيني تقريراً عن الفقر اعتمد على مسح إنفاق واستهلاك الأسرة والذي استمر حتى عام 1998م، وقد ركز على الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة الفقيرة والتوزيع الجغرافي للفقر، حيث تبين أن الفقر يزداد انتشاره بشكل كبير في مخيمات اللاجئين، كما أوضح أن الفقر يزداد بارتفاع حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال فيها، وكذلك ترتفع معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء وكبار السن، إلا أنه أوضح أن الفقر ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم.

#### 6- "الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه"، جميل هلال، 1997م، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

حيث تناولت هذه الدراسة المحددات السياسية للفقر في الأراضي الفلسطينية وما تعرض له الشعب الفلسطيني من حروب وثورات وما مارسه الاحتلال الإسرائيلي من سياسات كان لها بالغ الأثر في تعميق ظاهرة الفقر في فلسطين، كما اعتبرت هذه الدراسة أن البطالة هي أحد أهم المحددات الأساسية للفقر، وقدرت هذه الدراسة خطي فقر الأول ببلغ 875 دولار للفرد الواحد في السنة، والثاني ببلغ 6126 دولار للأسرة الواحدة في السنة، كما بينت هذه الدراسة أن هناك فئات اجتماعية أكثر عرضة للفقر من غيرها، مثل الأسر التي ترأسها نساء، والأسر الكبيرة الحجم، والعاملون لجزء من الوقت، وكذلك الفئات التي تقيم في القرى والريف، كما خلصت الدراسة إلى توصيات عاجلة من أجل التخفيف من حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

#### 7- "مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة"، رضوان شعبان، (ماس، 1997م).

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الخام للأشهر الثلاث الأولى من مسح وإنفاق واستهلاك الأسرة الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في الفترة ما بين تشرين الأول 1995م وأيلول 1996م، حيث بينت هذه الدراسة عوامل عدم المساواة في الدخل المتمثلة بارتفاع أسعار الأراضي منذ بداية عملية السلام، واختلاف المهارات لدى العاملين مستخدمة في ذلك الأدوات الإحصائية لقياس التفاوت، مثل معامل جني ومنحنى لورنس، كما ركزت على

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بانتشار الفقر، حيث أوضحت أن الفقر يزداد بين الأسر التي ترأسها نساء، كما أن المستوى التعليمي وعمر رب الأسرة تؤثر على انتشار الفقر.

**8- "مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، جميل هلال ومجدي المالكى، (ماس، 1997).**

ركزت هذه الدراسة على خصائص الفئات المتلقية للمساعدات الإنسانية من هذه المؤسسات ونوع المساعدات التي تقدمها، بالإضافة إلى مدى كفاية هذه المساعدات في تخفيف شدة الفقر، كما بينت تصورات مؤسسات الدعم الاجتماعي حول المحتاجين من حيث آليات وشروط الحصول على المساعدة، كما تطرقت لواقع هذه المؤسسات في عهد السلطة الفلسطينية وانتشارها في المناطق الفلسطينية.

**9- "أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة"، رضوان شعبان وسامية البطمة، (ماس، 1995م).**

والتي عملت على التقدير الكمي للفقر من خلال مؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، كما قامت هذه الدراسة بتحديد خطوط فقر فلسطينية ما بين 500 دولار كحد أدنى و650 دولار كحد أعلى للفرد الواحد في السنة، كما ركزت على طبيعة الأسر الفقيرة التي تتلقى مساعدات وأنواع هذه المساعدات التي يتم تقديمها من قبل هذه المؤسسات، ومدى استجابة هذه المساعدات للزيادة في عدد أفراد الأسرة الفقيرة.

أما على المستوى العربي والعالمي هناك العديد من الدراسات عن الفقر نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

**1- "التنمية المستدامة في عالم دائم التغير"، تقرير عن التنمية المستدامة في العالم 2003م.**

يركز هذا التقرير على ضرورة تحقيق نمو في الدخل والإنتاجية في البلدان النامية من أجل ضمان مستوى حياة أفضل لأجيال الحاضر والمستقبل، إلى جانب إدارة المشكلات الاجتماعية

والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى دور المؤسسات وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، كما أن تمكين الفقراء من امتلاك الأصول المادية والاجتماعية والتركيز على القطاع الزراعي الذي يعيش عليه أكثر من (1.3) مليار إنسان، من شأنه أن يساعد في التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى وضع حلول مناسبة للمشكلات العالمية مثل النزاعات المسلحة والأمراض المعدية.

## 2- "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، 2001م، عبد الرزاق الفارس، مركز دراسات الوحدة العربية.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الفقر وطرق قياسه، حيث أشارت إلى أن الفقر من المفاهيم المجردة النسبية، كما أنه ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد، كما أوضحت أنه لا يمكن قياس الفقر من خلال مؤشر واحد فقط، بل يوجد عدة مؤشرات لقياسه، مثل نصيب الفرد من الاستهلاك، ونصيب الفرد من الدخل القومي، واستنتجت الدراسة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية في جميع الأقطار العربية ويرتبط بعدم وجود البنية الأساسية، كما أن الفقر في الوطن العربي يرتبط بحجم الأسرة وانخفاض مستوى التعليم، وقد خلصت الدراسة إلى أن التفاوت في توزيع الدخل كبير إذ يتركز في الدول النفطية بين المواطنين وغير المواطنين، أما في الأقطار العربية الأخرى فإن التفاوت في توزيع الدخل في المناطق الريفية أقل منه في المناطق الحضرية.

### 1- World development report 2000/2001 attaching poverty-

ركز هذا التقرير في بدايته على طبيعة الفقر وتطوره واتجاهاته المتعددة، حيث أوضح أنه بالإضافة إلى مؤشرات الدخل والاستهلاك، فإن هناك مؤشرات أخرى يمكن أن يقاس الفقر من خلالها، مثل المستوى الصحي والتعليمي، كما أشار التقرير إلى الأسباب المتعددة للفقر وتناول موضوع النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل ودورهما في التأثير على الفقر كما ركز على ضرورة اتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية والبرامج الاجتماعية للقضاء على الفقر، مثل تحقيق التنمية البشرية المستدامة ومشاركة الفئات الفقيرة بأي عملية تنموية وفتح الأسواق أمام الفقراء، وسهولة وصولهم إلى كافة الخدمات الأساسية، كما أوضحت أهمية إدارة الأزمات

الاقتصادية والتقليل من أبعادها على الفئات الفقيرة، كما أن التقرير لم يقلل من أهمية تضافر الجهود العالمية ودورها في معالجة مشكلة الفقر.

**4- "وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي" 1999م، صادر عن الأمم المتحدة.**

أشارت هذه الدراسة إلى أن الفقر مفهوم نسبي يتغير حسب الزمان والمكان وهو ظاهرة سمتها الاستمرارية، وأن القضاء عليه لا يعني عدم عودته، وتبين الدراسة أن الفقر عدة أنواع منها الفقر العادي، وفقر المشاركة، وفقر مؤقت، وفقر دائم، وفقر فردي، وفقر جماعي وقد تكون هناك أنواع أخرى تختلف حسب طريقة القياس، وقد ركزت الدراسة على سياسات مواجهة الفقر، حيث أوضحت أن النمو الاقتصادي ليس سياسة ناجحة في كل الأوقات لإزالة الفقر، لذلك أصبح الاهتمام منصبا على تحقيق العدالة في توزيع ثمار النمو الاقتصادي، كما أشارت الدراسة إلى أن النظرة للفقر كمسألة إنسانية قد تغيرت بحيث أصبح ينظر إليه كقضية تمويلية، وأن القضاء عليه هو أساس تحقيق التنمية المستدامة.

**5- "أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر"، 1997م، (حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية) صادر عن الأمم المتحدة.**

ركزت هذه الدراسة على دور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر من خلال إحداث النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع ثمار هذا النمو، فقد تفحصت الدراسة مدى الترابط القائم بين النمو الاقتصادي والفقر، حيث أشارت إلى أن الفترات التي شهدت نموا اقتصاديا قد تراجعت فيها حدة الفقر، وعلى العكس من ذلك في فترات الركود والانكماش وتباطؤ النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الاختلافات الهيكلية التي رافقت تباطؤ هذا النمو، وسوء إدارة السياسات الاقتصادية الداخلية والتأثر بالمناخ الاقتصادي الخارجي قد زادت من حدة الفقر،

كما أوضحت الدراسة أن سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها هذه الدول كان لها آثار سلبية على مستويات المعيشة لفئات ذات الدخل المحدود، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها وجوب تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتوزيع العادل لثمار هذا النمو، مع مراعاة أسباب الترابط القائمة بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاجتماعية.

#### 6- "الفقر في غرب آسيا منظور اجتماعي"، 1996م، صادر عن الأمم المتحدة.

تناولت هذه الدراسة في صفحاتها الأولى موضوع الفقر وقضايا التنمية الاقتصادية، حيث أوضحت أن النمو الاقتصادي كان محورا مهما في التنمية الاقتصادية، كما اعتبرت الفقر مشكلة تنموية، وتعرضت الدراسة لتعريف وقياس الفقر، وقد ركزت على ظاهرة الفقر في البلدان العربية، حيث أشارت إلى أن حجم الفقر متفاوت بين هذه البلدان، كما أشارت إلى وجود علاقة بين الفقر والنزاعات المسلحة والحروب والاضطرابات السياسية في تلك البلدان كما أوضحت الدراسة أن تدهور الحالة الصحية وانخفاض مستوى التعليم والتسرب من المدارس وكبر حجم الأسرة وضيق السكن من أهم السمات الملازمة للفقراء، وأشارت الدراسة إلى أن هناك عدة مسائل اجتماعية ذات صلة بالفقر، مثل النمو السكاني، وكبر السن وعمالة الأطفال، والهجرة من الريف إلى المدينة، كما وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات في مجال مكافحة الفقر كان من أبرزها تحسين نوعية التعليم وإعادة التدريب ورفع مستوى المهارات لتحسين قدرة الفقراء على التنافس في سوق العمل.

#### 7- "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، 1996م

لمحمد حسين باقر.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الفقر وطرق قياسه، وأشارت إلى أن مؤشر الدخل يعتبر من أول المحاولات لقياس الفقر، إلا أنها اعتبرت أن قياس الفقر من خلال الأنفاق أكثر موضوعية، كما أشارت إلى طرق تقدير خط الفقر وإلى المشاكل التي تواجه عملية قياس الفقر وصعوبات تحديد عتبة الفقر، وقد حاولت هذه الدراسة قياس الفقر في البلدان العربية حيث بينت أن هناك عدة

مشاكل تواجه عملية قياس الفقر في هذه البلدان، مثل عدم توفر البيانات أو عدم اكتمالها، كما وقدمت عدة مقترحات في مجال قياس الفقر في هذه البلدان.

**8- "خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث"، 1996م، علي وهيب (دار الفكر للنشر والتوزيع).**

تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر في الدول النامية، حيث أشارت إلى أن الفقر يتركز في هذه الدول بشكل كبير لا سيما في المناطق الريفية منها، حيث يعيش الفقراء حياة هامشية ويحرمون من الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة والتغذية السليمة ومياه الشرب النظيفة، كما أشارت الدراسة إلى عمق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة ومدى سيطرة الأخيرة على اقتصاديات الدول المتخلفة، كما تناولت موضوع الانفجار السكاني وبيّنت مخاطر الاكتظاظ السكاني وما يخلفه من آفات اجتماعية تقود إلى الفقر، كما أشارت الدراسة إلى أن الفقر يعني الحرمان بكافة أشكاله، وتناولت موضوع التخطيط التنموي في هذه الدول حيث أشارت إلى أن هذا التخطيط غالباً ما يكون غير مدروس بشكل علمي دقيق.

**9- "الفقر والبيئة الحد من دوامة الفقر"، ل (ألن ب. در ننج) ترجمة د. محمد صابر الصادرة عن الدار الدولية للنشر والتوزيع.**

ركزت هذه الدراسة على السمات الملازمة للفقراء، مثل "العزلة والوهن والتعرض للمرض والجهل وسوء التغذية" وانتقدت طريقة الدخل في قياس الفقر باعتبارها طريقة عشوائية تعتمد على مؤشر واحد، كما ركزت على الفجوة في مستوى الحياة المعيشية بين الفقراء والأغنياء، وتناولت العوامل التي تؤدي إلى الفقر مثل عدم تملك أدوات الإنتاج، والضعف البدني، والمرض، والنمو السكاني السريع، كما اعتبرت أن للفقر دور في تلوث البيئة من خلال استنزاف الموارد البيئية مثل الأشجار، والمياه، كما ركزت على اتباع مجموعة من السياسات للحد من مشكلة الفقر، مثل التنمية الاقتصادية والبشرية، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية بشكل مجاني للطبقات الفقيرة.

## 10- Poverty reduction and the world bank, progress in fiscal, 1996.

ركزت هذه الدراسة على رسم سياسات اقتصادية واجتماعية لتخفيض حدة الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت الدراسة أنه كان لسياسات البنك الدولي أثر على تخفيض حجم الفقر في هذه الدول، كما بحثت في دور المساعدات المالية التي يقدمها البنك الدولي لهذه الدول ودورها في تخفيض حدة الفقر، حيث أشارت الدراسة إلى أن استثمار هذه المساعدات كان في مشاريع موجهة لصالح الفقراء، وقد اقترحت هذه الدراسة عدة سياسات من أبرزها وجود شبكة حماية اجتماعية توجه للفقراء مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم وأنظمة التقاعد لما لها من دور في تخفيف معاناة الفقراء.

## 11- Poverty dynamics issues and example, robert walker, 1994.

أشارت هذه الدراسة إلى أهمية عنصر الزمن عند قياس وتحديد الفقر وذلك نظرا لتغير حجم الفقر من فترة زمنية لأخرى، كما أوضحت الدراسة أن هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى الفقر مثل غياب أنظمة الضمان الاجتماعي، وحجم وتركيبية الأسرة، وتقلبات الدخل، وانخفاض مستوى التعليم، كما أشارت الدراسة إلى أن الفقر غالبا ما يتركز في المناطق الريفية وبين الفئات المهمشة في المجتمع، وأن هناك أكثر من نوع للفقر، واهتمت الدراسة بضرورة تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية لمكافحة الفقر، كما أوضحت مدى أهمية العدالة في توزيع الدخل كأحدى السياسات للقضاء على الفقر.

من الملاحظ أن جميع هذه الدراسات قد ركزت على مفهوم الفقر، وأسبابه ومؤشراته وطرق قياسه، وسياسات معالجته، ولكنها لم تطرق إلى آليات ووسائل التعايش مع الفقر، وقد جاءت هذه الدراسة لتبحث في آليات ووسائل التعايش مع الفقر والتي اقتصر على محافظة جنين بشكل خاص نظرا لتفاقم مشكلة الفقر بشكل كبير في هذه المحافظة، ولعدم استطاعة الباحث دراسة هذه الظاهرة في كل المحافظات الفلسطينية.

## الفصل الثاني

### الفقر مفهومه وطرق قياسه

#### 2- الفقر مفهومه وطرق قياسه

##### 1-2 تمهيد

تعد ظاهرة الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تشغل تفكير الكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة، وبعض المؤسسات المحلية والدولية، مثل البنك الدولي والأمم المتحدة، فقد أصبحت إحدى أهم المواضيع التي تطرح على جدول أعمال مؤتمرات الأمم المتحدة، وذلك للفت أنظار العالم وخاصة دول العالم الثالث إلى خطورة هذه الظاهرة، وضرورة الحد من آثارها، ومحاولة القضاء عليها، وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية، واجتماعية، تتناسب مع قدرات وإمكانيات هذه الدول، وعلى الرغم من الاهتمام العالمي بمشكلة الفقر، إلا أنه ما زال ينتشر بشكل واسع في معظم دول العالم وما زالت هناك خلافات تدور حول مفهوم الفقر، وأساليب قياسه، ووسائل القضاء عليه والأسباب التي تؤدي إليه، ويهدف هذا الفصل إلى التعرف على المفاهيم المختلفة للفقر وأساليب قياسه، والصعوبات التي تعترض عملية قياس الفقر، والأسباب التي تؤدي إليه، وكذلك علاقة الفقر بكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، كما يهدف هذا الفصل أيضا إلى معرفة موقف الإسلام من الفقر في كل من القرآن الكريم والسنة والاجتهاد، وكذلك معرفة الوسائل التي حددها الإسلام لمكافحة الفقر والقضاء عليه.

## 2-2 مفهوم الفقر

يختلف علماء الاقتصاد والاجتماع حول مفهوم الفقر، فمسألة التعريف الموحد للفقر ما زالت عالقة؛ وذلك لارتباطه بجوانب كثيرة قد ينعكس الفقر من خلالها، مثل تدني المستوى الصحي والتعليمي، والجهل، وضيق السكن، والمرض، والإعاقة الجسدية والعقلية، كما أن الفقر يبقى مسألة نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافات، فالفقر الشديد الذي يؤدي إلى الموت أحياناً ليس كالفقر الناتج عن سوء توزيع الدخل مثلاً، لذلك تختلف مفاهيم وأنواع الفقر، فأغلب الدراسات التطبيقية للفقر قد اعتمدت على مفهوم الحاجات الأساسية في دراستها لموضوع الفقر.

والفقر في اللغة ضد الغنى، ويقول ابن الأعرابي "الفقر الذي لا شيء له" (ابن منظور، ص 534). و قد ورد في الأدبيات الاقتصادية أن الفقر هو عبارة عن العلاقة بين الحد الأدنى من الحاجات الضرورية للأفراد ومدى قدرتهم على إشباع هذه الحاجات. (Ansel m. sharp, 1990, P 270) ولكن دون تحديد ماهية هذه الحاجات ولا مسألة الصعوبات التي تكتنف عملية تحديد الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، والتي قد تختلف من أسرة لأخرى ضمن المجتمع الواحد.

كما يعرف الفقر بأنه، "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص 19). وهذا التعريف يحصر الفقر فيمن لا يستطيع تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة والذي لا يسمح بالمقارنة من دولة لأخرى.

هذا عن المفهوم المطلق للفقر، أما مفهوم الفقر النسبي فهو يشير إلى "انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر 10% أو 20% في المجتمع، وقد يكون الفرد غير فقير بالمعنى المطلق وفقير بالمعنى النسبي. (عبد القادر عطية، 2000 ص 78).

ومما سبق يتضح أن الاجتهادات تنقسم إلى مدرستين لتوضيح مفهوم الفقر، المدرسة الأولى والتي تعتمد على مفهوم الفقر المطلق وقد أطلق عليها اسم المدرسة المطلقة، حيث يرى أنصار هذه المدرسة أنه يجب أن يتوفر مستوى معين من الدخل لكل فرد، لكي يستطيع من خلاله تحقيق مستوى معيشي مقبول، وقد اعتمدوا في ذلك على تحديد خط للفقر، بينما يعتمد تحديد هذا

المستوى من الدخل على خبرة الباحث وعلى صانعي القرار السياسي، أما المدرسة الثانية فقد أطلق عليها اسم المدرسة النسبية، وذلك لأنها تتعامل مع مفهوم الفقر النسبي، وبناء على آراء أصحاب هذه المدرسة فإن خط الفقر يرتبط بمعدل توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع، ويتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20 - 25% من سكان مجتمع معين، وقد ترتفع هذه النسبة لتصل إلى حوالي 50% من مجموع السكان في الدول النامية. (WWW.Islamonline.net).

وهناك أوجه أخرى للفقر تصنف حسب الفترة الزمنية، ومنها الفقر المؤقت أو الموسمي والذي ينتج عادة عن الصدمات الاقتصادية الصعبة وسوء المواسم، أما الفقر المزمن فهو الذي يكون بسبب المرض، أو الإعاقة الدائمة، وعادة ما يكون هذا النوع من الفقر في الدول المتخلفة والتي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي وتخلف أساليب الإنتاج. (Debraj Ray, 1998, P251).

كما واعتبر الاقتصاديون أن الحرمان المادي هو أحد أوجه الفقر، والذي يعرف على أنه انخفاض الاستهلاك وتدني المستوى الصحي والتعليمي ووضع المسكن وعدم تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (الأسكوا، 1999، ص44). وهذا يعزز مفهوم الهشاشة والتي هي حالة من الضعف تجعل الفرد أو الأسرة غير قادر على مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة التي قد يتعرض لها، وقد ينطبق هذا المفهوم على الحالة الفلسطينية. وكذلك الفقر المدقع والذي يتمثل بعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من السلع الغذائية الأساسية والتي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة. (باقر، 1996، ص6).

ومهما اختلفت الآراء وتتنوعت حول مفهوم الفقر إلا أن الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة تبقى قواسم مشتركة بين هذه الآراء والمفاهيم، وتبقى عملية قياس الفقر وصياغة سياسات لمكافحته تختلف حسب مفهومه ونوعه.

ولأغراض هذه الدراسة سوف يتم تعريف الفقر على أنه عدم قدرة الفرد أو الأسرة على توفير الحاجات الأساسية التي يستطيع من خلالها الفرد أو الأسرة العيش حياة كريمة ومستقرة في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة.

## 2-3 الأساليب المتبعة في قياس الفقر

تعتبر عملية قياس الفقر وبشكل دوري ضرورة ملحة من أجل معرفة حجم الفقر وشدته وتحديد أسبابه، وكذلك من أجل مراقبة تطورات الفقر ومعرفة خصائص الفقراء، ومناطق تركيزهم ولتقييم السياسات الموجهة للتخفيف من حدة الفقر أو القضاء عليه.

ويتبين من مفهوم الفقر تركيزه على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة، وبالتالي الدخل اللازم لشراء هذه الحاجات، لذلك فمن الطبيعي أن تتجه الدراسات التطبيقية لتحديد نسبة الدخل التي يتم إنفاقها على هذه الحاجات، وقد تم تحديد عتبة دخل أطلق عليها خط الفقر. (الأسكوا، 1999، ص46). وقد أصبح من الممكن التمييز بين منهجين لقياس الفقر.

الأول والذي يعنى بقضايا الرفاهية ومستوى المعيشة، ويستخدم مؤشرات الدخل وقيمة الإنفاق على السلع الاستهلاكية، والثاني والذي يعنى بالقضايا الاجتماعية، ويستخدم مؤشرات التعليم والصحة والتغذية، فسوء التغذية وتردي الأحوال الصحية وانخفاض مستوى التعليم والامية كلها صفات ملازمة للفقراء. (www. islamonlin net, 2003).

وتختلف منهجيات قياس الفقر؛ وذلك حسب الجهة التي تقوم بعملية القياس، ففي الأراضي الفلسطينية اعتمدت دراسة لرضوان شعبان وسامية البطمة "أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة" في العام 1995م على مؤسسات الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية العاملة في الأراضي الفلسطينية، في ذلك الفترة لتقدير حجم الفقر، وذلك نظرا لعدم توفر البيانات اللازمة عن إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية في ذلك الحين، وقد اعتبرت هذه الدراسة أن كل من يتلقون الدعم من هذه المؤسسات هم فقراء، أما بعد إجراء مسوحات عن إنفاق واستهلاك

الأسرة في الأراضي الفلسطينية من قبل الجهاز المركز الفلسطيني فقد تم الاعتماد على هذه المسوحات لقياس الفقر.

## 2-3-1 خط الفقر

يعتبر خط الفقر خطوة مهمة في طريقه لتحديد تكلفة الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان مثل الغذاء والملبس والسكن والصحة والتعليم وأجور المواصلات، ويعرف خط الفقر على أنه عتبة الدخل التي تقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. (Debraj Ray, 1998, P250). فالأفراد الذين يكون دخلهم تحت مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم فقراء، والأفراد الذين يكون دخلهم أعلى من مستوى خط الفقر يصنفون على أنهم غير فقراء. وقد تعددت خطوط الفقر التي تستخدم في عملية قياس وتحديد الفقر؛ وذلك حسب مفاهيم الفقر وتعريفه المختلفة، فهناك خط الفقر المطلق والذي يستند في تقديره إلى الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة، وخط الفقر النسبي والذي يتم تقديره على أساس موقع الفرد أو الأسرة بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه، وكذلك هناك خط الفقر المدقع أو الشديد والذي يتم تقديره على أساس تكلفة الحاجات الضرورية لضمان البقاء على قيد الحياة. (باقر، 1996، ص6).

ففي الأراضي الفلسطينية فقد حدد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خطي فقر في العام 1998م الأول وهو ما أطلق عليه خط الفقر العادي، والبالغ 1460 شيكل والثاني وهو ما أطلق عليه خط الفقر المدقع أو الشديد والبالغ 1195 شيكل. (الجهاز المركزي الفلسطيني، 1998).

وتتم عملية تقدير خط الفقر بناء على الحاجة اليومية لجسم الإنسان من الطاقة، أو السرعات الحرارية والتي تمكنه من ممارسة حياته الطبيعية، وأداء واجباته اليومية، ومن ثم يتم تحويل هذه الطاقة إلى عدد من سلات الطعام تشمل الوجبات اليومية الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار تقلبات الأسعار، والأنماط الاستهلاكية المختلفة من بلد لآخر، ومن فئة اجتماعية لأخرى ضمن البلد الواحد وقد تضاف حاجات أخرى، مثل الحاجة إلى السكن، والملبس، وأجور النقل، وبالتالي فإن القيمة النقدية لكل هذه الحاجات تعتبر الخط الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص24).

صحيح أنه من خلال خط الفقر يمكن معرفة عدد الأفراد أو الأسر الذين هم تحت خط الفقر، وكذلك يمكن أيضا من خلال هذا الخط تقييم سياسات مكافحة الفقر. إلا أنه يبقى عاجزا عن معرفة عمق وشدة الفقر، وكذلك معرفة فجوة بين دخل الفقراء وخط الفقر، لذلك تم استخدام مقياس شدة الفقر، ومقياس فجوة الفقر للتغلب على هذه الثغرات. (الأسكوا، 1999، ص47) ويبقى خط الفقر في حالة تغير مستمرة تبعا للزمان والمكان والأسعار وضروريات الحياة.

### 2-3-2 مؤشر عدد الرؤوس وفجوة الفقر وشدة الفقر

نظرا لجوانب القصور التي تعترى خط الفقر، فقد تم تطوير مؤشرات جديدة أخرى تستعمل في عملية قياس الفقر وتسد الثغرات في خط الفقر، وأول هذه المؤشرات هو مؤشر عدد الرؤوس Head Count Index والذي يبين نسبة الفقراء من المجموع الكلي للسكان، فهوة يمتاز بالبساطة والسهولة وكثرة الاستخدام، ويستفاد منه في تقييم سياسات تقليل الفقر، ولكنه يؤخذ عليه بقصوره عن معرفة عمق وشدة الفقر، وللتغلب على هذه المشكلة فقد تم تطوير مؤشر آخر وهو مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap والذي يمكن من خلاله معرفة مدى انخفاض دخل الفقراء عن مستوى خط الفقر، ومن خلاله يمكن معرفة الدخل اللازم لرفع دخل الفقراء إلى مستوى خط الفقر، ويؤخذ عليه بعدم قدرته على معرفة مدى التفاوت في دخل الفقراء أنفسهم وقد تم تطوير مؤشر آخر لحل هذه الإشكالية وهو مؤشر شدة الفقر Poverty Severity حيث أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على فقر أكبر، وتزايد التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء. (عبد الرزاق الفارس، 2001، ص267، 273). وهذه المؤشرات تم استخدامها لقياس الفقر في الأراضي الفلسطينية فقد بلغ مؤشر فجوة الفقر 5.5% في العام 1998م. (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2000).

### 2-3-3 صعوبات قياس الفقر

هناك بعض العقبات التي تعترى عملية قياس الفقر سواء في تقدير الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية أو في تقدير حاجة الجسم من السرعات الحرارية، وهذه المشاكل لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند عملية تقدير خط الفقر.

فهناك مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية الضرورية وترجمتها إلى أرقام، وخاصة أن هذه الحاجات ليس لها تقدير منفق عليه، فهي تخضع لتأثير بعض العوامل المتصلة بالأسرة من حيث تركيبها، كما وتتأثر كمية هذه الحاجات بمقدار الجهد الذي يبذله أفراد الأسرة وطبيعة العمل الذي يقومون به، وقد تتخفف أو ترتفع هذه التقديرات من عام لآخر، وذلك حسب منهجية التقدير المتبعة واختلاف الأسعار، وقد تكون هناك عدة بدائل مختلفة من السلع الغذائية يمكن من خلالها تلبية حاجة الجسم من البروتينات، كما أنه يمكن أن تكون هناك أهداف متعددة من وراء استهلاك المواد الغذائية، وليس فقط إشباع حاجة الجسم من السعرات الحرارية أو البروتينات. (باقر، 1996، ص8).

وهناك بعض الانتقادات التي توجه لخط الفقر، وهي كونه يعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة مجردة يمكن قياسها والتعبير عنها بشكل واضح من خلال خط الفقر فقط، مع أن الواقع يشير إلى غير ذلك حيث يرتبط الفقر بجوانب كثيرة يصعب قياسها بمقياس واحد، ويخفي خط الفقر الفروق في دخل الأسر مهما كانت صغيرة أو كبيرة، فقد يقترب دخل أسرتين من خط الفقر ويكونوا فعلا فقراء ولكن كون أحدهما يقع تحت مستوى خط الفقر والآخر فوقه يصنفون على أنهم أسرة فقيرة وأخرى غير فقيرة، وهناك مسألة اختلاف كمية الإنفاق على السلع غير الغذائية وصعوبة تحديد اعتبارات تفضيل الإنفاق على هذه السلع من شخص لآخر، وأيضا اختيار الأسرة أم الفرد كوحدة قياس لتحديد خط الفقر. (الفارس، 2001، ص24-26).

لذلك فإن تحديد الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية اللازمة لمختلف أنواع الأسر ليس بالأمر السهل والواضح كما يبدو، فإن هناك بعض المتغيرات التي لا يمكن السيطرة عليها أو قياسها كميًا، فمسألة الأذواق، والاهتمامات، تختلف من شخص لآخر، وكذلك دوافع الأفراد، وميولهم، ورغباتهم في إشباع حاجاتهم تختلف من شخص لآخر، لذلك فإن هذه العقبات يصعب البت بها من الناحية الكمية.

## 2-4 الأثار الناجمة عن الفقر

### 2-4-1 الأثار الاقتصادية

عند فحص أي تعريف للفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة. فالمستوى الصحي والتعليمي الجيد والتغذية، والمسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فعالة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل، ويؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة، ففي عام 1995 كان هناك أكثر من بليون شخص صنفوا على أنهم فقراء، وأن نسبة عالية من هؤلاء الفقراء كانوا في حالة سوء تغذية. (Debraj Ray, 1998, P 267-273).

وقد أجريت دراسات عديدة أثبتت وجود علاقة سببية تبادلية بين المستوى الصحي الجيد والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التأثير علي الإنتاجية، حيث أن الصحة الجيدة تعطي الشخص القدرة على بذل مجهود أكبر في العمل خلال نفس وحدة الزمن، وتسمح للفرد بالتمتع بحياة إنتاجية أطول كما أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطعات في الفلبين خلال العام 1983-1984 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية، والبدنية للأطفال، وارتفاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى، أن الصحة الجيدة، والتغذية السليمة، تجعل أداء الأطفال في المدارس أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل. (عطية، 2000، ص91، 92).

### 2-4-2 الأثار الاجتماعية والسياسية

يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها، مثل حاجات الانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده، فإنه لا يستطيع الانتقال إلى الحاجات الأخرى. (برنامج التعليم المفتوح، 1992، ص79، 80). ويبقى

الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري والاجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى انتشار الأمراض، والأوبئة، وتلوث البيئة على المدى البعيد.

وعدا عن أن الفقر أصبح يشكل تحدياً أخلاقياً لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فإنه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة. (سراج ويوسف، 1997، ص25).

## 2-4 خصائص الفقراء

تشكل مسألة تعريف الفقراء وتحديد خصائصهم خطوة نحو إلقاء الضوء على الأحوال المعيشية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للفقراء، في طريقها إلى التخفيف من حدة الفقر، وقد وضع الجزيري وآخرون، مجموعة من الخصائص التي يعاني منها أفراد الأسرة الواحدة وهي:

"الحرمان، العزلة، الاغتراب، الاعتماد على الغير، نقص الأصول الاقتصادية والخيارات، الوهن، عدم الاستقرار، انخفاض نسبة المشاركة في صنع القرار".

كما حدد تشيمبرز، مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المحرومون، ووصفهم بأنهم يعانون من "الفقر وتدني المرتبة الاجتماعية، والعزلة، والضعف البدني، والوهن، وموسمية العمالة والعجز، وقلة الحيلة والمهانة" وما زال قياس وجود هذه العوامل ونطاق تأثيرها يمثل عقبة رئيسية، وما زال التقدير الكمي مهمة بالغة الصعوبة ومشكوكا في صحته. (الأمم المتحدة، 1997، ص14).

## 2-5 أسباب الفقر

### 2-5-1 أسباب عامة

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة أسباب أي مشكلة ينيير الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر وهذه الأسباب هي:

1- انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

2- ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

3- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والرقود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.

4- عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل الأرض، والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديمقراطية والتنمية السياسية. (World Development, 2000\2001, P 34).

5- ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة وضعف التعليم والتدريب. (Sharp and Ansel 1990, P 276).

### 2-5-2 أسباب الفقر في الدول النامية

هناك مجموعة من الأسباب التي ساهمت في توليد الفقر في العديد من الدول النامية، والتي تتمثل في سوء إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهدر الموارد الاقتصادية والمالية، واستخدامها في مشاريع فاشلة وغير إنتاجية، وحرمان الفقراء من ثمارها، وكذلك فإن الهجرة المعاكسة والتي تؤدي إلى زيادة عدد السكان، والضغط على الموارد الاقتصادية، مثل ما حدث في الأردن وفلسطين في أعقاب حرب الخليج الثانية في عام 1990م، حيث أجبر العديد من الأردنيين والفلسطينيين للعودة إلى أراضيهم، مما حمل الدولة عبئ تشغيلهم، وتغذيتهم، وإيوائهم، وكذلك عدم الاستقرار السياسي وتوجيه جزء كبير من نفقات الدولة للأغراض العسكرية والدفاع، على حساب المشاريع الإنتاجية وكذلك تدهور قيمة العملة المحلية والارتفاع في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية (الأمم المتحدة، 1997، ص13-19). كما أن حرمان فئات لها دورها الاجتماعي والاقتصادي من المشاركة في كافة مجالات الحياة مثل المرأة وسكان المناطق الريفية قد يؤدي إلى الفقر. (باقر، 1996، ص1).

وهناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى الفقر، مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني والذي يرافقه عدم التخطيط الاقتصادي بما يكفل استيعاب هذه الزيادة في سوق العمل، ومن ثمة هناك عامل آخر وهو الاعتماد على الأساليب البدائية في الإنتاج ونقص رأس المال.

## 2-5-3 أسباب الفقر في الدول المتقدمة

1- الركود الاقتصادي وما ينتج عنه من آثار اقتصادية سلبية تلحق الضرر بالمنتجين والمستهلكين وتفشي ظاهرة البطالة، وتضرر فئات ذوي الدخل المحدود في المجتمع.

2- فشل بعض الحكومات في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية فاعلة لصالح الطبقات الفقيرة. (نياب عيوش، 1992، ص162-165).

3- التميز العنصري والعرق في بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. (سراج ويوسف، 1997، ص26). وقد يكون الفقر ناتجا عن سوء توزيع الدخل في بعض هذه الدول، كما أن الحروب والنزاعات الدولية لها دور كبير في إفقار فئات كبيرة من المجتمع.

## 2-6 الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية

### 2-6-1 الفقر والنمو الاقتصادي

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في فترة زمنية محددة وغالبا ما تكون السنة. وهو يساوي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان، وهذا يعني من الناحية النظرية أن أي زيادة في الدخل الكلي سوف تنعكس على متوسط جميع الدخول في المجتمع، وبالإضافة إلى هذه الزيادة فإنه يترتب عليها أيضا ارتفاعا في المستوى المعيشي للأفراد ويشترط في هذه الزيادة أن تكون أعلى من معدل الزيادة في عدد السكان ومعدل التضخم، يلاحظ أن النمو في الدخل الكلي يركز على كمية الزيادة وليس على كيفية توزيعها على جميع أفراد المجتمع فالزيادة في الدخل الكلي لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في متوسط الدخل لجميع أفراد المجتمع، فقد يحصل على هذه الزيادة فئة قليلة من أفراد المجتمع ويحرم منها الأكثرية من الفقراء وعلى العكس من ذلك فقد ينخفض الدخل الفردي للفئات الفقيرة بالرغم من ازدياد متوسط الدخل الفردي، فقد لوحظ في بداية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته الكثير من الدول النامية إلا أن نصيب الفرد من الدخل الكلي كان في حالة تناقص مستمر بين الفئات الفقيرة وكانت هذه الفئات تزداد بؤسا. (عطية، 2000، ص 13،12).

وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2003م، إلا أنه ما زال هناك حوالي 40 مليون شخص أمريكي يعيشون تحت خط الفقر، وقد بلغت نسبة الفقر حوالي 12,4% في العام 2002م. (Masrawy .News.com, 2003).

على الرغم من الازدهار الذي شهده الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات، إلا أن الفقر والتفاوت في توزيع الدخل قد زاد في ذلك الفترة، فقد تراجعت حصة أدنى خمس من مجمل الدخل 4.3% إلى 3.8% وارتفع معدل الفقر إلى حوالي 14.5% وذلك خلال فترة الثمانينات وحتى عام 1992م. (سامويلسون ونودهاوس، 2001، ص400-403).

كما أن لتفشي ظاهرة الفقر بشكل كبير في المجتمع دور في تراجع النمو الاقتصادي من خلال انخفاض القدرة الشرائية للفقراء، ويعنى ذلك انخفاض الإنفاق والاستهلاك وتراجع الطلب الاستهلاكي وهذا يؤثر سلبا على إنتاج السلع الاستهلاكية، ويؤدي إلى تراجع الإنتاج وتراجع نسبة النمو الاقتصادي.

فمسألة التفاوت في توزيع الدخل والتي تنتج عن عوامل كثيرة، مثل اختلاف القدرات، والمهارات وامتلاك مصادر الثروة، وضعف التعليم، والتدريب، والتميز ضد فئات معينة في المجتمع، تجعل آلية السوق غير قادرة على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع. (Campbeil and stanley, 1993, P 658).

لذلك فإن تدخل الدولة قد أصبح ضرورة لا بد منها من أجل إعادة توزيع الدخل، وتقليل التفاوت بين الفقراء والأغنياء، مع المحافظة على إليه العرض والطلب في تحديد الأسعار، وعدم التدخل المباشر من قبل الحكومة في آلية السوق، كتحديد أراضية سعرية، أو سقف سعري، وقد يكون هذا التدخل عبر العديد من الأدوات والوسائل الكفيلة بتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل، وذلك من خلال اتباع نظام ضرائب تصاعدي على الدخل، ونظام التأمينات ضد البطالة، وتقديم بعض الخدمات المجانية، أو بأسعار رمزية، مثل التعليم، والصحة، والإسكان، ورعاية المرضى، والمسنين والمعوقين، وعمل أنظمة للتقاعد والضمان الاجتماعي. (عطية، 2000، ص156).

## 2-6-2 الفقر والتنمية

يلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في جميع دخول الأفراد في المجتمع فهو غير قادر على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقير، كما أنه يركز على النواحي الكمية في الدخل الكلي، ولا يهتم بالتحسن في مستويات معيشة الأفراد، ولا بمؤشرات الفقر.

والتنمية الاقتصادية ليست الزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد فقط، بل ضمان العدالة في توزيع هذا الدخل، بحيث ينتج عنه تحسن في مستويات المعيشة، إذن فعلى العكس من النمو الاقتصادي فإن عملية التنمية الاقتصادية أصبحت تركز على إعادة توزيع الدخل بدلاً من زيادته فقط، وعلى تغيير في نوعية وكمية الإنتاج، وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، وهذا يعني أن التنمية لا تركز فقط على الجانب الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي، والهيكلية، وبالإضافة إلى البعد الاقتصادي للتنمية فإنها تركز على الجوانب السياسية، والثقافية، والمزید من الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وإشراك الفقراء في صنع التنمية، كما أن الأمم المتحدة قد أضافت بعداً آخر للتنمية البشرية في تقريرها لعام 1997م، وهو ضرورة التخلص من الفقر، والمقصود بالفقر حسب معيار التنمية هو "حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثل بالرعاية الصحية الجيدة والمستوى التعليمي المرضي والمستوى المعيشي العام المقبول". (عطية، 2000، ص 80، 78، 17، 16).

ففي بداية التسعينات ظهر فكر تنموي يجعل الإنسان محور عملية التنمية، ويهتم بخيارات الأجيال الحالية والقادمة، ويركز على أنواع جديدة من رأس المال البشري والاجتماعي، ويعتبر استدامة عملية التنمية مرهونة بمدى توفر هذه الأنواع من رأس المال، وأصبح هدفها محاربة الفقر وإشراك الفقراء في صنع القرارات المتعلقة بمعيشتهم، فبالإضافة إلى هدف التنمية البشرية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تهتم بتوزيع هذا النمو توزيعاً عادلاً يضمن تقليص التفاوت والفجوات بين مختلف أفراد المجتمع، وهي في الأساس تعطي الأولوية للفقراء، وتؤكد ضرورة الوصول إليهم، وتدافع عن البيئة، والمرأة، والطفل، وتحرص على إتاحة فرص العمل

للجميع، فهي تركز على العنصر البشري باعتباره أهم ركائز عملية التنمية المستدامة وبناء المجتمع المدني الذي يقوم على الثقة والتعاون المتبادل بين كافة فئات المجتمع، والذي يعزز استدامة عملية التنمية، كما وترتكز التنمية المستدامة على أن أية عملية تنموية لا يمكنها أن تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي أو تفق عائقا أمامه، وذلك لأن التنمية تركز على العناصر البشرية والذين هم أصلا أساس تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية معا، كما أنه يبقى هناك دور كبير وفعال لسياسات الاقتصاد الكلي وخاصة إذا ما وضعت هذه السياسات ضمن أهدافها الأساسية، استدامة عملية التنمية وإنصاف الفقراء. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص3).

ومن الملاحظ أن التنمية تركز على الإنسان باعتباره محور عملية التنمية الاقتصادية، فهو وسيلتها وهدفها، وتحقق عملية التنمية أهدافها من خلال تركيزها على الإنتاجية والعدالة في توزيع الدخل، والاستمرارية والمشاركة في صنع التنمية. (عطية، 2000، ص52).

ومن ناحية أخرى يعتبر الفقر أحد معوقات عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول المتخلفة ويمكن تفسير ذلك من خلال الحلقة المفرغة من الفقر والتخلف، التي تعيشها تلك الدول، حيث تتفاعل خصائص الحلقات المفرغة من الفقر والتخلف مع بعضها البعض وتشكل كل منها سببا ونتيجة للفقر والتخلف في آن واحد، مما يبقي هذه الدول في حالة فقر دائم، فالدول الفقيرة تمتاز بانخفاض متوسط دخل الفرد فيها وهذا يعني بشكل أو بآخر انخفاض مستوى الصحة والتغذية والذي ينتج عنه تدني في مستوى الإنتاجية، والتي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي والذي يعني انخفاض في معدل دخل الفرد، وبذلك تكتمل الحلقة المفرغة من الفقر، ونعود إلى نقطة البداية، وتؤثر هذه الحلقة المفرغة على جانبي العرض والطلب من خلال انخفاض القدرة لدى الفقراء على الادخار، والذي يؤدي إلى ضعف الاستثمار، وتدني الإنتاج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي ومن ثم متوسط دخل الفرد، أما على جانب الطلب فان ضيق السوق المحلية لا يحفز على الاستثمار، مما يؤدي إلى قلة رأس المال المستثمر، فينخفض الإنتاج والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وتتنخفض القدرة الشرائية للأفراد، والتي تؤدي إلى ضيق السوق المحلية. (برنامج التعليم المفتوح، 1995، ص388، 389). وللخروج من هذه المشكلة وكسر هذه

الحلقات المفرغة، لا بد للدولة من القيام باتباع سياسات اقتصادية واجتماعية هدفها الخلاص من الفقر وتحقيق استدامة عملية التنمية الاقتصادية.

## 2-7 الفقر من منظور إسلامي

### 2-7-1 في القرآن والسنة

جاء الدين الإسلامي الحنيف شاملا لجميع نواحي الحياة سواء كانت المادية أو الروحية فهو إطارا اجتماعيا شاملا لجميع نواحي الحياة الإنسانية بجميع أبعادها، وقد اهتم القرآن الكريم بمشكلة الفقر اهتماما كبيرا، ووضعها ضمن سلم أولوياته. وفي هذا يقول الله عز وجل في القرآن الكريم " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " الآية (60) من صورة التوبة. يتضح من خلال الآية الكريمة أن هناك عدة فئات أخرى تستفيد من الصدقات، ولكن الله سبحانه وتعالى اهتم بالفقراء وجعلهم أول المستفيدين من هذه الصدقات، وذلك ليبين للناس ضرورة التخلص من الفقر. لذلك جعل الله تعالى الفقراء من أحق الناس بأموال الصدقات وفي ذلك يقول في الآية (273) من سورة البقرة، " للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف " كما ويقول الله عز وجل في الآية (8) من سورة الحشر " للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم " ويحث القرآن الكريم المسلمين على العدالة في توزيع موارد الدولة وعدم تركها بأيدي الأغنياء وفي هذا يقول في الآية (7) من سورة الحشر " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله، وللرسول، ولذي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ". ويحارب الإسلام الفقر لأن فيه خطرا على العقيدة والسلوك والأخلاق لذلك يقول الرسول عليه السلام في ذلك " كاد الفقر أن يكون كفرا ". (القرضاوي، 1966، ص19، 20). وقد اعتبر الإسلام الفقر آفة اجتماعية خطيرة يجب محاربتها والتعود منها، وفي ذلك يقول الرسول الكريم، " اللهم إني أعوذ بك من الفقر والكفر ".

وقال في ذلك أيضا، " اللهم قني الفقر والعوز والضعف وامنعني من أن أظلم أو أظلم ". (ذياب عيوش، 1992، ص168، 178). وقد نهى الرسول محمد عليه السلام عن الاستخفاف بالفقراء وإنكار حقوقهم، وحث على مساعدتهم في تلبية حاجاتهم وفي ذلك يقول " من استخف بفقير فقد استخف بحق الله والله يستخف به يوم القيامة إلا أن يتوب". (محمد المط، 1984، ص232).

## 2-7-2 في الاجتهاد

لقد تناولت المذاهب الإسلامية الأربعة موضوع الفقر والفقراء من وجهة النظر الإسلامية، حيث يرى الشافعية أن الإنسان الفقير هو الذي ليس له كسب حلال يكفي احتياجاته الضرورية، ويرى المالكية أن الفقير هو الذي لا يقدر على تلبية نفقات احتياجاته لمدة سنة كاملة، كما يرى جمهور الحنابلة أن الفقير " من لا يملك شيئا، أو من لا يملك نصف ما يحتاج " ويرى أصحاب المذهب الحنفي أن الفقير " هو من يملك أقل من نصاب الزكاة " مما سبق يتضح أن هناك إجماع بين مختلف المذاهب على أن الإنسان الفقير هو الذي لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية وذلك لعدم توفر الدخل اللازم لإشباع هذه الحاجات، أو عدم القدرة على الكسب، أو عدم توفر الملكية التي تكفي حاجاته. (ذياب عيوش، 1992، ص160-161).

وقد عرف الغزالي وهو أحد علماء المسلمين الفقير بأنه "انعدام وسائل تلبية الحاجات الأساسية" ولقد جاء علماء المسلمين بأجوبة مختلفة لتعريف من هو الفقير إلا أنه يوجد مجموعة من العناصر تكاد تكون مشتركة من ضمن ما جاءوا به، "حيث يعتبر فقير من لا يملك الحد الأدنى للعيش، ولا يمد يده للتسول، وكذلك من لا يملك الوسائل لتغطية حاجيات عائلته في المأكل والملبس على الخصوص، وكذلك من لا يملك وسائل العيش ولو كان لديه سكن". (عبد الحميد براهمي، 1997، ص194).

والفقير عند الأئمة هو، "من ليس له مال وكسب حلال لائق به يقع موقعا من كفايته من مأكل وملبس ومسكن، وسائر ما لا بد منه لنفسه، ولمن تلزمه نفقه من غير إسراف ولا تقتير". (ظاهر حردان، 1999، ص58).

## 2-7-3 أساليب مكافحة الفقر في الإسلام

### أ- العمل

حث الإسلام على العمل المشروع من أجل الكسب الحلال ليعيش الإنسان حياة كريمة منتجة ويتخلص من الفقر، وينفق في سبيل الله، ويظهر ذلك في قوله تعالى في الآية (105) من سورة التوبة، "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون".

وقد اعتبر الإسلام العمل عنصرا مهما من عناصر الإنتاج يتم من خلاله مزج الموارد الاقتصادية المتوفرة وتحويلها إلى سلع يمكن الاستفادة منها بصورة مباشرة في مختلف مجالات الحياة. (عبد العزيز فهمي هيكل، 1992، ص47).

وأمر الله الإنسان بالسعي والتدبر في هذا الكون من أجل الحصول على الرزق، واكتشاف الموارد وتطويرها، وفي ذلك يقول في الآية (15) من سورة الملك "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وقلوا من رزقه " فالإسلام يعتبر العمل المشروع حق للجميع دون استثناء فهو مصدر تكوين الثروة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي، باعتباره أحد العناصر المهمة في الإنتاج ، وباعتباره دواء ناجعا لمشكلة الفقر، وقد حرص الإسلام على تشغيل الأموال واستثمارها، وعدم اكتنازها، وفي ذلك يقول القرآن الكريم "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليوم". (الآية 34 من سورة التوبة). ويقول الرسول الكريم مشجعا على التجارة، "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء"، وقد حرم الإسلام الربا والقمار والسرقعة باعتبارها أعمال غير منتجة، ومضرة بالاقتصاد وحث على العمل المنتج فقال الرسول الكريم ما من مسلم يزرع زرعا أو يغرس غرسا فيأكل منه الطير أو الإنسان إلا كان له به صدقة.

وقد كان الأنبياء يعملون في مختلف الأعمال ويمارسون مهنا وصناعات مختلفة ليتمكنوا من توفير الضروريات اللازمة للعيش، فقد كان سيدنا داود يصنع الدروع، وكان نوح يعمل نجارا،

وسيدنا إدريس خياطاً. (القرضاوي، 1966، ص44،49،51). وقد عمل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالتجارة وسيدنا موسى كان يرعى الغنم.

## ب- الزكاة

لقد فرض الإسلام الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام وبين أهدافها ومبادئها والفئات المستفيدة منها والأموال التي تفرض عليها الزكاة، وجعل الفقراء أول من يستفيد منها وفي هذا بيان من الله على أهمية محاربة الفقر والقضاء عليه كما في قوله تعالى في الآية (60) من صورة التوبة، "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها" والزكاة حق للفقراء في أموال الأغنياء لذلك نرى الرسول الكريم يقول لمعاذ حين أوفده إلى اليمن "أخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وتعطى لفقرائهم"، لذلك جعل الإسلام ضمن أولوياته وسياساته محاربة الفقر والحرمان والعمل على التضامن الاجتماعي وتحسين سبل العيش وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للجميع وإعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء. (براهيمي، 1997، ص111).

وتهدف الزكاة إلى توفير مستوى معيشي لائق للفقراء والمحتاجين يتحقق من خلاله مآكلهم وملبسهم ومسكنهم وتوفير خدمات العلاج لهم، وتهدف أيضا إلى تزويد الفقراء بأدوات العمل كل حسب حرفته واختصاصه مهما بلغت أثمانها وتكاليفها وذلك من أجل الاستمرار والاستقرار في العمل والإنتاج، كما وقد ركز معظم فقهاء المسلمين على أن يعطى الفقراء من أموال الزكاة ما يكفيهم للتخلص من أسباب الفقر والحرمان وبشكل يقضي على الفقر من جذوره، وفي هذا يقول الخليفة عمر بن الخطاب للقائمين على توزيع الصدقات "كرروا عليهم الصدقة وان راح على أحدهم مائة من الإبل"، ويرى المالكية وجمهور الحنابلة وغيرهم من علماء المسلمين أن للفقير الحق أن يأخذ من أموال الزكاة ما يكفيه وأسرته لمدة سنة كاملة مهما بلغت قيمة ما يأخذونه من أموال الزكاة مستنديين في ذلك على الطريقة التي تؤدي وتجمع بها الزكاة حيث أنها تجمع في السنة مرة واحدة فقط. (سعيد حوى، 1979، ص132-137). وهذا يتفق مع هدف الإسلام في محاربة الفقر والقضاء عليه ومع الهدف التي فرضت من أجله الزكاة وهو مواجهة الفقر والقضاء عليه.

وتعتبر الزكاة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والتي تستطيع الدولة من خلالها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع وتقليل الفوارق بين الأغنياء والفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك فإن عدالة توزيع الدخل والقضاء على الفقر والتي أصبحت تشغل الكثير من الاقتصاديين والمؤسسات الدولية قد عرفها المسلمون منذ 1400 سنة وحققوا نجاحا كبيرا في تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر.

### ج- بيت مال المسلمين

لقد جعل الإسلام الدولة الإسلامية أو من يقوم مقامها تضطلع في تسيير شؤون الحياة لعامة الناس وتولي أهمية خاصة لرعاية الفقراء والمحتاجين في تلبية احتياجاتهم وتقديم المساعدة لهم وذلك من خلال بيت مال المسلمين أو من خزانة الدولة في الوقت الحاضر، وكانت الدولة الإسلامية تعتمد على العديد من الموارد التي تصب في بيت المال، مثل الغنائم والفيء والخراج والجزية والعشور وعلى رأس هذه الموارد الزكاة. (Albr.org.com, 2003). وتعتبر الزكاة من أهم مصادر تمويل بيت المال الإسلامي وذلك لأنها تجمع بشكل دوري ومستمر، والمهم هو كيفية إنفاق هذه الأموال بما يكفل اجتثاث الفقر ورفد عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فمهمة الدولة الإسلامية ليست مقتصرة فقط على حفظ الأمن بل أيضا نشر العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومعالجة جميع القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى فهذا هو عمر بن عبد العزيز الخليفة المسلم قد اهتم "بأمر الفقير الجائع والمريض الضائع والأرملة الوحيدة والشيخ الكبير والعارى المجهود واليتيم المكسور والمظلوم المقهور وذو العيال الكثير، فتراه يخشى سؤال الله له عن هؤلاء".

وكذلك الخليفة عمر بن الخطاب قد انحاز في سياسته لصالح الفقراء حيث جعل "أرض الزبدة ملكا ترعى فيه دواب المسلمين وقد جعل المصلحة الكبرى للفقراء وذوي الدخل المحدود وذلك ليتمكنوا من زيادة ثروتهم وإعالة أسرهم". (القرضاوي، 1966، ص126).

إن هذه النصوص كلها تدل على أن الإسلام قد وضع العلاج المناسب لمشكلة الفقر وبين الحلول المتنوعة لها ولم تكن بمجرد مبادئ نظرية لا تصلح للواقع بل يوجد هناك من طبقها وحقق فيها أقصى درجات العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية ألا وهو الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي وصل إلى القمة في هذا المجال ففي الحديث الذي رواه ابن عباس فيقول " كان منادي عمر ينادي كل يوم أين الغارمون أين المساكين أين اليتامى حتى أغني كلا من هؤلاء "وقال عمر بن أسيد والله "ما مات عمر حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون، فما يبرح حتى يرجع بماله كله , وقد أغنى عمر الناس". (Alber.org.com, 2003).

وقد استطاع عمر بن عبد العزيز القضاء على الفقر في عهده، وذلك من خلال اتباع الوسائل التي شرعها الإسلام لمكافحة الفقر، وقد حقق في ذلك نجاحا كبيرا، في حين أن جميع أنظمة العالم في الوقت الحاضر غير قادرة على القضاء على مشكلة الفقر.

#### د- التكافل الاجتماعي

هناك فئات لا تستطيع العمل والكسب في المجتمع ولا يمتلكون وسائل لتلبية حاجاتهم سواء كان ذلك بسبب المرض والإعاقة أو بسبب كبر السن والشيخوخة فان الإسلام لم ينس ويهمل هذه الفئات ولم يتركها عرضة للفقر والمسألة فقد حث الإسلام على كفالة هؤلاء الفئات وأمر المجتمع بكفالتهم وسد حاجاتهم الأساسية وفي ذلك يقول الله تعالى في الآية (90) من سورة النحل، "إن الله يأمركم بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى"، هذا بالنسبة للأقارب من الفقراء ومما يدل على كفالة غير الأقرباء من هؤلاء الفئات قوله تعالى في الآية (36) من سورة النساء، "والجار ذي القربى والجار ذي الجنب" وبالإضافة لكفالة المجتمع فانهم يأخذون من الزكاة وأموا الدولة الإسلامية. (Albr .org. com,2003). حتى وان أدى الإنسان المسلم ما عليه من الزكاة فإن الإسلام لا يعفيه من الإنفاق والتصدق على الفقراء والمحتاجين وتفقد أحوالهم وسد حاجاتهم وفي هذا يقول الرسول الكريم " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره. (أمير عبد العزيز، 1999، ص98).

## الفصل الثالث

### الفقر في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية

#### 3- الفقر في فلسطين في ظل السلطة الفلسطينية

##### 1-3 مقدمة

ينتشر الفقر في مختلف دول العالم ولا يقتصر على دولة دون غيرها، ولكن حجم وشدة الفقر يختلف من دولة لأخرى، فقد أصبح ثلاث مليارات إنسان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم الواحد، في عالم أصبح يدرك أكثر من أي وقت مضى مدى التفاوت في مستويات الحياة التي يعيشها الأغنياء وتلك التي يعيشها الفقراء، صحيح أن معدلات الفقر مرتفعة في الدول النامية، إلا أن الفقر ينتشر في الدول التي تشهد نموا اقتصاديا مطردا، والتي تصنف على أنها من الدول الغنية والمتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا، ففي أمريكا مثلا بلغ معدل الفقر 12% في العام 2002م. (Worldbank com, 2003). وفي إسرائيل ترتفع هذه النسبة لتصل إلى نحو 18% في نفس العام، وحسب تقرير لمؤسسة التأمين الوطني، يوجد في إسرائيل حوالي 339 ألف عائلة تعيش تحت خط الفقر، ويشار إلى أن تعريف الفقير في إسرائيل هو من يتلقى دخلا أقل من متوسط الدخل في السوق الإسرائيلية، والذي يبلغ حوالي 7200 شيكل شهريا، كما أن التقديرات تشير إلى أن معطيات العام 2003م لن تكون مشجعة، إذ أن عدد الأطفال الفقراء سيرتفع من 26% إلى 30% وسيبلغ عدد العائلات الفقيرة حوالي 340 ألف عائلة. (الصفحة الإلكترونية لصحيفة يدعوت أهرنوت، 2003). وفي الأردن أصبحت مشكلة الفقر والبطالة تحتل مركز الصدارة على جدول أعمال السياسيين والاقتصاديين، والههم اليومي لمعظم فئات الشعب الأردني،

بحيث أصبح يعيش حوالي 40% من الأسر الأردنية تحت خط الفقر، في العام 2003م. (الصفحة الإلكترونية للبي بي سي). وعلى الصعيد الفلسطيني فقد ارتفعت معدلات الفقر ارتفاعاً خيالياً في العام 2002م حيث تشير بعض المصادر إلى أن أكثر من 66% من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، ويرجع السبب في ارتفاع عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من إجراءات قمعية وتعسفية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقمع الانتفاضة، وإلى سياسات الإغلاق والحصار المتواصل المفروضة على السكان الفلسطينيين. فقبل اندلاع انتفاضة الأقصى كان معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية حوالي 20% في العام 1998م. (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2000، 2002).

### 3-2 خلفية تاريخية

يصعب على الباحث دراسة ظاهرة الفقر في فلسطين دون التطرق لما تعرضت له البلاد من أنواع مختلفة من الاحتلال، وسوء استخدام الموارد الاقتصادية، وتهميش السكان الأصليين، وتدمير القطاعات الإنتاجية المختلفة، بالإضافة إلى سياسات الإفقار والتبعية التي مارسها الاحتلال الإسرائيلي، فحرب 1948م والتي نتج عنها سيطرة إسرائيل على 80% من الأراضي الفلسطينية، وتجزئة الوحدة الجغرافية وتمزيق البنية الاقتصادية، قد أدت إلى خلق أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة على السكان الفلسطينيين. (قطامش، 1989، ص16). فنتيجة لعمليات اللجوء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1948م، ارتفع عدد سكان الضفة الغربية بنسبة 59% خلال فترة 1948 - 1952، وقد أدى ذلك إلى الضغط على الموارد الاقتصادية وزيادة عدد العاطلين عن العمل، حيث بلغت نسبة البطالة في عام 1954م حوالي 50% من قوة العمل الفلسطينية، وقد نتج عن الحرب والاحتلال فقدان حوالي 80% من سكان قطاع غزة مصادر رزقهم. وقد كان لسياسات الاحتلال والحرب تأثيرها الواضح على مستويات المعيشة في فلسطين، وقد انعكس ذلك من خلال تباطؤ معدل نمو الدخل الفردي في فلسطين مقارنة مع جارتها الأردن، فقد ارتفع معدل دخل الفرد السنوي في الأردن من ما يعادل 60 دولار في عام 1948م، إلى حوالي 1640 دولار في عام 1983م، في حين لم يرتفع في فلسطين سوى من ما يعادل 212 دولار إلى 687 دولار في نفس الفترة. (الاقتصاد الفلسطيني، 1989، ص82، 107، 281، 283).

وقد أدى عدم دعم وتطوير المشاريع الصناعية والإنتاجية وتركيز الدعم في الضفة الشرقية بالإضافة إلى السياسة الإسرائيلية المناهضة لأي عملية تنموية، دور كبير في تدمير القطاعات الإنتاجية وتشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإضعاف قدرته الاستيعابية، وبعد حرب 1967م، حيث وضعت كامل الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، فمنذ اليوم الأول للاحتلال قامت إسرائيل بمصادرة حوالي 52% من أراضي الضفة الغربية، وحوالي 40% من أراضي قطاع غزة، ووضعت قيود على استخدامها، ومنعت حفر الآبار لري الأراضي الزراعية، وحددت كميات المياه المستخدمة لأغراض الزراعة، مما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي، وفقدان المزارعين لمصادر دخلهم وتحويلهم لعاطلين عن العمل. (قطامش، 1989، ص26). مع العلم أن قطاع الزراعة كان يعمل به حوالي 37% من قوة العمل الفلسطينية قبل الحرب. (الاقتصاد الفلسطيني، 1989، ص83). وقد انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 18% بعد الحرب، مما كان له بالغ الأثر على الفلسطينيين بسبب فقدان مصادر الدخل، وقد صاحب ذلك استقطاع من أجور العمال الفلسطينيين من قبل أرباب العمل يصل إلى حوالي 50% من أجورهم، وقد شهدت فترة ما بعد الحرب تدني في مستوى الأجور لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة وانخفاض في معدل الدخل الشهري للعامل الفلسطيني مقارنة بالعامل الإسرائيلي، فقد بلغ معدل الدخل الشهري للعامل الإسرائيلي في العام 1984م ما يعادل 186 ديناراً أردنياً وفي المقابل لم يبلغ سوى ما يعادل 67 ديناراً أردنياً للعامل الفلسطيني، وإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار متوسط حجم الأسرة للعمال الفلسطينيين والبالغ حوالي 7،7 شخصاً، فإن هذه الأجور لا تغطي نفقات الاحتياجات الأساسية للأسرة. (أبو الشكر، 1987، ص72-80). ويدل الانخفاض في مستوى الأجور على زيادة عدد الأفراد والأسر الواقعين في دائرة الفقر، وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى الإهمال المتعمد لخدمات البنية التحتية والاجتماعية، حيث أنه يوجد فجوة بين بناء وصيانة الطرق التي تخدم السكان الفلسطينيين وتلك التي تربط المستعمرات الإسرائيلية، وعدم صيانة شبكات المياه وتدني المستوى التعليمي والصحي. (الاقتصاد الفلسطيني، 1989، ص270). لذلك فقد كان ما تخصصه الحكومة الإسرائيلية للإنفاق على المرافق العامة في المناطق الفلسطينية ضئيلاً جداً وفق المقاييس الدولية، ففي الضفة الغربية انخفض حجم هذه المخصصات كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي حوالي 15% سنة 1968م، وإلى 10% سنة 1990م، وانخفض في قطاع غزة من 14% إلى 10%، وتشير بعض المصادر إلى أن نسبة هذه المخصصات في بعض الدول التي يشبه اقتصادها اقتصاد الأراضي الفلسطينية تصل إلى حوالي 28% من الناتج المحلي الإجمالي. (فضل النقيب، 1999، ص29). وقد كان لاندلاع الانتفاضة في أواخر عام 1987م وما رافقها من وسائل وإجراءات قمعية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، آثارها السلبية الواضحة على الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين. ويظهر ذلك من عدم توفر الدخل الكافي لتلبية الاحتياجات الأساسية للكثير من الأسر الفلسطينية، حيث تشير بعض المصادر إلى أن هناك حوالي 52% من الأسر في قطاع غزة، وحوالي 36% من أسر الضفة الغربية، لا تحصل على دخل يمكنها من تلبية احتياجاتها الأساسية. كما تراجع الدخل في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ خلال الانتفاضة مقارنة بما كان عليه الوضع قبل اندلاعها، فقد انخفض حجم الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية خلال العام 1990م بنسبة 25% مقارنة بما كان عليه في العام 1987م، وانخفض كذلك في قطاع غزة بنسبة 40% لنفس الفترة. (أحمد بكر، 1991، ص29). كما أن حرب الخليج التي وقعت في عام 1990م، قد أدت إلى خسارة أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين الفلسطينيين لوظائفهم في الكويت والسعودية، مما اضطرهم للعودة إلى الأراضي الفلسطينية، وقد زاد ذلك من تردي الأوضاع المعيشية لهؤلاء العائدين وتفاقم مشكلة البطالة حيث وصلت معدلاتها إلى حوالي 50% في قطاع غزة. (فضل النقيب، ص49). لقد استمرت إسرائيل في تطبيق سياسة الإغلاق المتكررة لسوق العمل الإسرائيلية بوجه العمال الفلسطينيين، وإصدار التصاريح الأمنية، وتحويلهم لعاطلين عن العمل، فقد قدرت نسبة الفقر في عام 1993م نحو 17% في الضفة الغربية وحوالي 32% في قطاع غزة. (جميل هلال، 1997، ص39).

### 3-3 عوامل زيادة وانخفاض الفقر

#### 1-3-3 عوامل تاريخية

##### أ - الاحتلال الإسرائيلي

تتفق معظم الدراسات لظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الدور البارز للاحتلال الإسرائيلي في تعميق ظاهرة الفقر وتجذرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال ما تقوم به إسرائيل من مصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه، والتي تؤدي إلى حرمان السكان الفلسطينيين من مصادر دخلهم، وكذلك قيام إسرائيل باتباع سياسات وإجراءات اقتصادية من شأنها تهيمش الاقتصاد الفلسطيني، وإعاقة تطوره وتشويه قطاعاته المختلفة، وإعاقة عملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى عمليات التهجير القسري والاقتلاع والتشريد، والتي كان لها بالغ الأثر على إفقار فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني، وترك بعض الفئات الأخرى عرضة للفقر.

### ب- غياب الدولة الفلسطينية المستقلة

يتمثل غياب الدولة الفلسطينية المستقلة بحرمان الشعب الفلسطيني من اختيار سلطته الوطنية القادرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، والسيطرة والتحكم بالموارد الاقتصادية والبشرية، والتخطيط الاقتصادي والنهوض بعملية التنمية الاقتصادية والبشرية وصياغة سياسات اقتصادية وبرامج اجتماعية من شأنها التخفيف من حدة الفقر، ومن ثم القضاء عليه.

### 3-3-2 عوامل ذاتية

#### أ- البطالة

تعكس البطالة حجم الموارد الاقتصادية المعطلة في الاقتصاد، والتي يترتب عليها أضرار اقتصادية واجتماعية جسيمة، ويعتبر العمل أحد المصادر المهمة للدخل وعنصرًا مهمًا من عناصر الإنتاج فالبطالة تترافق مع انعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام. وتشير النتائج المختلفة لمسح القوى العاملة التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، ويرجع السبب في ذلك إلى التشدد في القيود المفروضة على المناطق الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وخاص تلك المفروضة على وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في إسرائيل والمستوطنات

الإسرائيلية، حيث وصلت نسبة البطالة في العام 1996م إلى حوالي 23% من مجموع القوى العاملة، كما يلاحظ انخفاض معدلات البطالة في فترات عدم الإغلاق وسهولة وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم، فقد انخفضت نسبة البطالة في العام 1998م والعام 1999م إلى حوالي 14% و 11,8% على التوالي. (الجهاز المركز، 1997، 1999).

ويشير تذبذب معدلات البطالة من سنة لأخرى وحسب الإجراءات الإسرائيلية، إلى عمق التبعية لسوق العمل الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي. وحسب تقديرات البنك الدولي فقد وصل معدل البطالة إلى 38% في نهاية العام 2002م، وذلك بسبب سياسة الإغلاق والحصار الاقتصادي التي استخدمتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي كوسائل عقابية من أجل قمع الانتفاضة. (البنك الدولي، 2003، ص6).

وتشير بعض المصادر، إلى أن أغلبية المتعطلين عن العمل هم من الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية، ويرتبط معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بمستويات الأجور في إسرائيل حيث بلغ المعدل الوسيط للأجرة اليومية بالشيكل الإسرائيلي للعاملين في المناطق الفلسطينية حوالي 50 شيكل يوميا مقابل 90 شيكل يوميا للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى فإن 36% من العاطلين عن العمل هم من سكان الحضر، وأن حوالي 20% هم من سكان المخيمات، وحوالي 44% من سكان القرى والمناطق الريفية. (شبانة والبرغوثي، 1999، ص12).

وقد يعود السبب في ارتفاع معدلات البطالة في القرى والمناطق الريفية إلى تركيز مؤسسات السلطة الفلسطينية والاستثمارات الخاصة في المدن، مما يجعل اعتمادها على سوق العمل الإسرائيلي أقل من القرى والمناطق الريفية، كما يدل أيضا على عدم اهتمام السلطة الفلسطينية بتطوير وتنمية المناطق الريفية.

ويتزامن ارتفاع معدلات الفقر مع ارتفاع معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل يعزز العلاقة الطردية بينهما، حيث نلاحظ تذبذب معدلات الفقر والبطالة من سنة لأخرى بشكل متسق، ففي العام 1996م والعام 1997م، ارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى 23% و 24% على

التوالي، وقد تزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع معدلات البطالة في نفس الفترة، حيث كان معدل البطالة في العام 1996م، والعام 1997م، و 23% و 20% على التوالي، وفي المقابل انخفض كل من معدل البطالة والفقير في العام 1998م حيث انخفض معدل البطالة إلى 14% وانخفض معدل الفقر إلى 20% لنفس السنة. (الجهاز المركزي، 1998). كما تزامن انخفاض معدل الفقر مع الارتفاع في معدل الأجور حيث تراجع معدل الأجر اليومي من 68 شيكل في العام 1998م إلى 64 شيكل في العام 1997م وإلى 63 شيكل في العام 1996م. (Pnci.gov.com). ويستدل من المعطيات السابقة أن البطالة وانخفاض مستوى الأجور لها دور كبير في الانتشار الواسع للفقير في الأراضي الفلسطينية.

ومن ناحية أخرى فقد أدى اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من إغلاق وحصار من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، بحيث ارتفعت معدلات البطالة إلى حوالي 38% في العام 2002م، وقد تزامن ذلك مع انتشار واسع للفقير وباستخدام خط فقر قدره 1.2 دولار للفرد الواحد في اليوم، قدر البنك الدولي حجم الفقر في الأراضي الفلسطينية حوالي 60% أي أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر. (البنك الدولي، 2003، ص13).

كما ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر الذين تقل أجورهم الشهرية عن خط الفقر من 43% في الربع الثالث من العام 2000م إلى حوالي 60% في الربع الثاني من العام 2003م، أي بمعدل زيادة قدرها حوالي 38%. (الجهاز المركزي، 2003).

وتشير بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني إلى أن الفقر يرتبط بالعمالة الجزئية والناقصة، حيث أنه من الملاحظ انخفاض معدل الفقر كلما زاد عدد أشهر العمل لرب الأسرة، فقد بلغ معدل الفقر حوالي 29% لرب الأسرة الذي يعمل لغاية ستة شهور في السنة وبلغ حوالي 22% لرب الأسرة الذي يعمل لغاية (7-11) شهرا في السنة وحوالي 15% لرب الأسرة الذي يعمل كامل أشهر السنة. (الجهاز المركزي، 1998).

وعلى الرغم من العلاقة الطردية بين البطالة والفقير، إلا أن تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر أشار إلى أن الفقر ليس حكراً على المستثنين من سوق العمل فقط، ولكن هناك انتشار للفقر بين العاملين والمشاركين في سوق العمل، ولكن معدلات الفقر بين العاملين أقل منها بين غير العاملين، وتعتبر الغالبية العظمى من أرباب الأسر الفقيرة مشاركة في القوى العاملة، وتصل مساهمتها بالفقر الوطني إلى حوالي 76% وقد بلغ معدل الفقر بين غير المشاركين في القوة العاملة حوالي 33% وهو يفوق نظيره بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة حيث بلغ 20% فقط. (الفريق الوطني، 1998، ص47). ويرجع السبب إلى قبول بعض العاملين بالأعمال ذات الأجر المنخفض والأعمال غير المناسبة.

#### ب- حجم وتركيب الأسرة

تشير معظم الدراسات التطبيقية للفقر إلى وجود علاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة ومستوى الفقر حيث يرتفع معدل الفقر كلما زاد عدد أفراد الأسرة، كما أن لتركيب الأسرة من حيث عدد الأطفال وعدد الإناث تأثير على معدل الفقر. فقد كان أقل معدل انتشار للفقر في الأراضي الفلسطينية في العام 1997م، بين الأسر المكونة من أربعة أفراد من ضمنهم طفلين حيث بلغ هذا المعدل حوالي 9% فقط. (الفريق الوطني، 1998، ص42). وقد يعود السبب إلى زيادة نفقات الأسرة الكبيرة على السلع الأساسية مع ازدياد عدد أفراد الأسر في ظل ثبات دخل رب الأسرة، وهذا ما يجعل هذه الأسر عرضة للفقر وعلى صعيد آخر فقد بلغ معدل الفقر بين الأسر التي تتألف من عشرة أفراد فأكثر في الأراضي الفلسطينية في العام 1998م، حوالي 32% وكان معدل الفقر بين الأسر التي يبلغ عدد أفرادها 4-5 أشخاص حوالي 13% كما وتعتبر الأسرة التي تتكون من عشرة أفراد هي الأكثر إفساراً وتعاني من الفقر الشديد، وتزداد مساهمة الأسر الكبيرة الحجم في معدل الفقر الوطني، حيث استحوذت الأسر المكونة من عشرة أفراد على ثلث مجتمع الفقراء، ويعتبر ارتفاع عدد الأطفال في الأسرة مؤشر واضح على ارتفاع معدل الفقر فيها فقد بلغ معدل الفقر بين الأسر التي لديها 7-8 أطفال حوالي 31% ويرتفع هذا المعدل إلى حوالي 34% بين الأسر التي لديها 9 أطفال ويفوق معدل انتشار الفقر بين الأسر التي لديها 9 أطفال فأكثر بحوالي 2.6 ضعفاً عن تلك الأسر التي لديها طفل أو طفلين، وترتفع هذه النسبة إلى

حوالي 3.3 ضعفا عند استخدام مؤشر فجوة الفقر، والى حوالي 5.3 عند استخدام مؤشر شدة الفقر. (الجهاز المركزي، 1998). والجدول رقم (3-1) يوضح العلاقة بين حجم الأسر ومعدل الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة وحسب عدد الأطفال فيها لعام 1998م.

جدول رقم (3-1) معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب حجم الأسرة وعدد الأطفال

حجم الأسرة	معدل	فجوة الفقر	الفقر المدقع	عدد الأطفال	معدل الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
1	.527	9.2	22.5	0	20	6.1	13.3
2-3	15.5	.84	10.1	1-2	12.9	2.9	6.6
4-5	19.9	3.2	7	3-4	16.2	4.2	9.1
6-7	15.7	3.5	8.7	5-6	23.9	8.6	15.7
8-9	22.4	6.5	14.3	7-8	30.5	7.6	19
10 فأكثر	32.3	8.8	21.4	9 فأكثر	33.6	9.7	23.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998م

### ج- الطلاق أو موت رب الأسرة

تعتمد غالبية الأسر الفلسطينية في تلبية احتياجاتها الأساسية على دخل رب الأسرة، لذلك فإن حالات الطلاق أو الترمول التي يمكن أن تعصف بالأسرة خلال مراحل حياتها، قد تؤدي إلى زيادة أعبائها الاقتصادية، وفقدان مصادر الدخل، مما يجعلها عرضة للفقر، ويلاحظ أن معدل انتشار الفقر بين هذه الفئات من المجتمع قد بلغ حوالي 27% في العام 1998م، وهذا المعدل أعلى من معدل الفقر الوطني والبالغ 20% لنفس العام، وقد بلغ معدل الفقر بين الأسر التي لم يسبق لأربابها الزواج حوالي 17% في حين بلغ بحدود 20% للأسر التي أربابها متزوجون. (الجهاز المركزي، 1998).

وتعتبر أسر الأرمال والمطلقات من أكثر الأسر احتياجاً في المجتمع الفلسطيني، وذلك بسبب عدم وجود الرجل والذي يعتبر المعيل الوحيد للأسرة، كما أن نظرة المجتمع للمرأة المطلقة أو الأرملة يجعلها مقيدة الحرية، والحركة، داخل المجتمع التي تعيش فيه، فقد شكلت أسر الأرمال والمطلقات والمهجورات التي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية حوالي 34% في الضفة الغربية وحوالي 55% في قطاع غزة. (هديل القزاز، 1999، ص86).

كما تزداد شدة الفقر بين الأسر التي أربابها نساء عن الأسر التي أربابها رجال حيث أشار تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر في العام 1997م إلى أن 73% من الأسر التي تعيلها نساء تعاني من شدة الفقر مقابل 63% من الأسر التي تعيلها رجال، كما أن مقياس فجوة الفقر بين الأسر التي تعيلها نساء والبالغ 9% أكبر 1.6 مرة من الأسر التي يرأسها رجال. (الفريق الوطني، 1998، ص43).

#### د- كبر السن

يبدو أن فئة الكبار في السن من المجتمع الفلسطيني هم الأكثر عرضة للفقر مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الفئة على الانخراط في سوق العمل، وغياب أنظمة الضمان الاجتماعي، والتقاعد، وتأمينات الشيخوخة التي تحمي هذه الفئة من التعرض للفقر، لذلك يعتبر العمر أحد العوامل المهمة عند إعداد سياسات الرفاه الاجتماعي. (الفريق الوطني، 1998، ص44). ومن الجدير بالذكر أن نسبة الفقر بين الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر قد وصلت إلى حوالي 25% من مجتمع الفقراء، في العام 1998م، في حين بلغت نسبة الفقر بين الفئات العمرية 21-24 و 35-44 حوالي 18% و 19% على التوالي، وفي المقابل بلغت هذه النسبة بين الأشخاص من الفئة العمرية 55-64 سنة نحو 22% فقط. (الجهاز المركزي، 1998). ومما يزيد من سوء الأوضاع المعيشية لفئة الكبار في السن، هو اعتمادها على المساعدات الرسمية، أو على دعم من بعض أعضاء الأسرة، في ظل غياب الضمان الاجتماعي وتأمينات الشيخوخة.

#### ه- التعليم

تعتبر علاقة التعليم بالفقر علاقة جدلية إلى حد ما، إلا أنه لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي والفقر. (هديل القزاز، 1999، ص89). ففي الأراضي الفلسطينية ينخفض معدل الفقر كلما ارتفع المستوى التعليمي وخاصة التعليم العالي، فقد بلغ معدل الفقر بين الأفراد الذين لم يتموا المرحلة الابتدائية من التعليم حوالي 28%، ويفوق هذا المعدل بحوالي أربعة أضعاف معدل انتشاره بين الذين حصلوا على شهادة من كلية متوسطة، والبالغ حوالي 7% في العام 1998م، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أن الفقر ينخفض بشكل يتماشى مع الارتفاع في مستوى

التحصيل العلمي، حيث بلغ معدل الفقر حوالي 21% بين الأفراد الذين أتموا المرحلة الابتدائية، و20% بين الذين أتموا المرحلة الإعدادية، ونحو 16% بين الذين أتموا المرحلة الثانوية، و7% بين الأفراد الحاصلين على شهادات جامعية. (الجهاز المركزي، 1998).

جدول رقم (3-2) معدل الفقر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

المستوى التعليمي لرب الأسرة	معدل الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
أقل من ابتدائي	27.8	7.7	17
ابتدائي	20.5	5.6	13
إعدادي	20	5.5	12.9
ثانوي	16	4.3	10
دبلوم متوسط	7.4	1.6	4.6
بكالوريوس فأكثر	7.3	1.1	2.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

ومن ناحية أخرى فقد أشار مشروع تقدير الفقر بالمشاركة إلى أن هناك شبه إجماع من قبل الأسر الفقيرة على أن الوساطة والمحسوبية والفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية أحد العوامل التي تؤدي إلى الفقر، بالإضافة إلى الحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والعلاج. (وزارة التخطيط، 2002). حيث أشار تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر إلى أن حوالي 26% من الأسر التي لا تستطيع الوصول إلى خدمة شبكة المجاري كانت فقيرة في العام 1997م مقارنة بحوالي 17% بين الأسر التي تحصل على هذه الخدمات، كما وتشكل الفئات المحرومة من هذه الخدمة حوالي 72% من مجتمع الفقراء، كما وتبلغ فجوة انتشار الفقر حوالي 5% بين الأسر التي تحصل على خدمة العلاج في المستشفيات الحكومية وتلك المحرومة من هذه الخدمة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى تركيز هذه الخدمات في المدن الرئيسية. (تقرير الفريق الوطني، 1998).

### 3-4 الفقر في ظل السلطة الفلسطينية

#### 3-4-1 الفقر في بداية عملية السلام (1994-1997)

تفاعل الفلسطينيون في بداية عملية السلام بحدوث انتعاش اقتصادي يخلصهم من سوء الأوضاع المعيشية التي عانوا منها طوال سنوات الاحتلال، إلا أن الحكومة الإسرائيلية في رفضها وتعنتها في تنفيذ وتطبيق ما اتفقت عليه مع الجانب الفلسطيني قد حطم هذه الآمال، وجاء عكس التوقعات المتفائلة للعملية السلمية، فقد عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى انتهاج سياسة الإغلاق والحصار الاقتصادي، ولم تتوقف عن مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، حيث تشير بعض المصادر إلى أن إسرائيل قامت بإغلاق الضفة الغربية 291 يوماً وقطاع غزة حوالي 342 يوماً خلال الفترة الممتدة من عام 1993م وحتى العام 1996م، كما أنها صادرت على ما يزيد عن 85 ألف دونم خلال نفس الفترة، وقد أدت سياسة الإغلاق والحصار هذه بالإضافة إلى عدم اليقين السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، إلى تراجع مستويات المعيشة بشكل ملحوظ في فترة ما بعد أوسلو، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 24% في بداية عام 1996م، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى ما يزيد عن 23% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفعت هذه النسبة إلى مستويات كبيرة جدا زادت عن 50% خلال فترة الحصار والإغلاق. (وزارة العمل، 1998، ص2).

وفي الفترة الممتدة من أيلول عام 1995م وحتى أيلول عام 1997م، تراوحت نسبة العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل من 9.5% إلى 18.6% من حجم القوى العاملة الفلسطينية وتراوحت كذلك نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفترة ما بين 18% و 28% في الضفة الغربية وما بين 24% و 39% في قطاع غزة، كما تراوحت نسبة العمالة الجزئية في الأراضي الفلسطينية لنفس الفترة ما بين 9% و 21% حيث تشير هذه المعدلات من البطالة العالية والعمالة الجزئية إلى حرمان العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم وفقدان مصادر الدخل الذي يعيلون به أسرهم. (تقرير الفريق الوطني، 1998، ص16).

وقد كان لسياسات الحصار والإغلاق أثارها السلبية على مستويات المعيشة ومداخل الأسر الفلسطينية، فقد أجريت دراسة مسحية لعام 1996م، على 300 عائلة في قطاع غزة، تبين من نتائج المسح أن دخل الأسرة انخفض بمقدار 22% خلال فترة التشدد في الإغلاق، وقد ارتفع عدد الأسر التي كان دخلها الشهري أقل من 600 شيكل من 31% إلى 48% خلال فترات الحصار ويرجع السبب في ذلك إلى أن أفراد هذه الأسر يعتمدون بشكل أساسي على العمل في إسرائيل. (عبد الرازق وآخرون، 2001، ص21). وما يدل على سوء الأوضاع المعيشية وضعف سوق العمل الفلسطيني في الفترة التي تلت استلام السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولياتها منذ عام 1994م، ازدياد عدد المستفيدين من المساعدات الفورية في بعض المدن الفلسطينية، إذ زاد عدد المستفيدين في مدينة نابلس مثلاً بنسبة 63% عما كان عليه في تموز عام 1994م. (شعبان والبطمة، 1995، ص32). وبالإضافة إلى معدلات البطالة العالية وانخفاض معدل الدخل لمعظم العائلات الفلسطينية، تراجع كذلك حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل كبير، مما فاقم من تأثير سياسة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية، حيث تراجع حجم الاستثمار من 735 مليون دولار في عام 1993م، إلى حوالي 540 مليون دولار في عام 1996م، وقد نتج عن ذلك انتشار الفقر والبطالة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني. (وزارة العمل، 1998، ص2). وبعد مرور عام على تولي السلطة الفلسطينية مهامها في المناطق التي انسحبت منها قوات الاحتلال الإسرائيلي، قدرت نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية بحوالي 14% بواقع 10% في الضفة الغربية، و20% في قطاع غزة. (شعبان والبطمة، 1995). كما ويشير تقرير الفقر الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن معدل الفقر قد بلغ 24% في عام 1996م، أي أن أسرة واحدة من بين كل أربع أسر تقريباً تعاني من الفقر. (الجهاز المركزي، 1998).

ومما يدل على سوء الأوضاع المعيشية وخاصة أوضاع الفقراء في بداية عهد السلطة الفلسطينية انخفاض كل من استهلاك ودخل الفقراء في العام 1997م، حيث بلغ معدل استهلاك الفرد الفقير 308 شيكل في الشهر مقابل 891 شيكل للفرد غير الفقير، في حين بلغ متوسط دخل الفرد الفقير 287 شيكل مقابل 840 للفرد غير الفقير، ويذهب 47% من مجموع المصروف الكلي للفرد

الفقير على الطعام مقابل 37% لغير الفقير، وهذه النسبة عالية إذا ما قورنت بمعدل إنفاق الفرد على الطعام في الدول الغنية والبالغة حوالي 20%، هذا ويستهلك الفقراء والبالغة نسبتهم حوالي 22% من مجموع السكان ما نسبته 9% من مجموع السلع والخدمات مقابل (91) لغير الفقراء والبالغة نسبتهم حوالي 77% من مجموع السكان. (مجلة الإسراء، ع. رقم 51، ص56).

### 3-4-2 انخفاض معدل الفقر منذ عام (1998-2000)

في الفترة الممتدة من عام 1998م وحتى مطلع العام 2000م، طرأ بعض التحسن على الأوضاع الاقتصادية للسكان الفلسطينيين، وقد انعكس ذلك من خلال انخفاض معدلات الفقر والبطالة وتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل الأجر اليومي للعاملين فحسب تقديرات البنك الدولي فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 5% في تلك الفترة. (البنك الدولي، 2002، ص7). وقد رافق ذلك انخفاض في نسبة البطالة في العام 1998 والعام 1999 إلى حوالي 14% و12% على التوالي. (الجهاز المركزي، 1999). وقد شهد العام 1998م، تخفيف في سياسة الإغلاق وسهولة وصول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم. (شبانة والبرغوثي، 1999، ص10). كما انخفضت نسبة الفقر من 24% في العام 1997م، إلى حوالي 20% في العام 1998م. (الجهاز المركزي، 1999، 1997). وقد صاحب انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع بمعدل الأجر اليومي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمناطق الفلسطينية، فقد ارتفع في المناطق الفلسطينية من 50 شيكل يوميا في العام 1997م، إلى حوالي 69 في العام 1999م، وفي إسرائيل ارتفع من 90 شيكل يوميا إلى 100 شيكل يوميا لنفس الفترة. (الجهاز المركزي، 1998). وقد ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 1762 دولار في العام 1997م، إلى حوالي 2028 دولار في العام 1999م. (المراقب الاجتماعي، ع. رقم 6، 2002).

وبالرغم من بعض الإيجابيات التي واكبت نقل بعض الصلاحيات للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الوضع العام للاقتصاد الفلسطيني أخذ بالتراجع والانحدار بعد اتفاق أوسلو، فبالإضافة إلى تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، يعاني الاقتصاد الفلسطيني وبحكم سنوات طويلة من الاحتلال من تخلف البنية التحتية، وتشوهات في سوق العمل، وتخلف القطاعات الإنتاجية،

وتفكك الاقتصاد قطاعيا وجغرافيا، وسيطرة إسرائيل على التجارة الخارجية، كما ترتب على اختلالات الاقتصاد الفلسطيني وغياب السياسة التنموية بحكم غياب دولة ذات سيادة على الأرض الفلسطينية، ضعف بنيوي في قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية، ومن هنا فإن إغلاق أسواق العمل الخارجية بوجه العمالة الفلسطينية، جعل البطالة من أهم التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث شهد القطاع العام بعد قيام السلطة الفلسطينية توسعا كبيرا حد من حجم البطالة، حيث بلغ عدد المستخدمون في القطاع الحكومي في صيف عام 1996م، حوالي 76 ألف شخص في حين وصل إلى حوالي 125 ألف شخص في العام 2002م. (الموازنة العامة الفلسطينية، 2003، ص10). إلا أن هذا التوسع جاء في مجال التوظيف وليس في مجال الاستثمارات، كما وشهدت الأنشطة المصرفية توسعا كبيرا وطراً تحسن على البنية التحتية بفضل جهود السلطة الفلسطينية، إلا أن القطاع الخاص لم يشهد نموا ملحوظا لأنه الأكثر تأثرا بسياسة الإغلاق والحصار وما نتج عنها من حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي. (تقرير الفريق الوطني، 1998، ص16).

### 3-4-3 التوزيع الجغرافي للفقير في ظل السلطة الفلسطينية

#### أ- الفقر حسب مكان الإقامة

يعتبر مكان سكن الأسرة من العوامل المؤثرة في حدوث تفاوت في انتشار معدلات الفقر بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، وذلك بسبب ما تعاني منه مخيمات وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة من تهميش لدورها في الحياة الاقتصادية، والحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسية يتبين من الجدول رقم (3-3) في الملحق أن مخيمات اللاجئين تحتل المرتبة الأولى من حيث ارتفاع معدل الفقر فيها، حيث بلغت نسبته حوالي 33% ومن ثم تليها القرى 18% ومن ثم المدن 17% وعلى صعيد شدة الفقر فإن مخيمات اللاجئين هي الأكثر معاناة من شدة الفقر فقد بلغت نسبة الفقر المدقع حوالي 21% في مخيمات اللاجئين وهي تفوق مثيلاتها بحوالي الضعفين بكل من القرى والمدن الفلسطينية، والبالغة 11%، وتساهم القرى مساهمة كبيرة

بمعدل الفقر الوطني 40% مقابل 33% في المدن وحوالي 26% في المخيمات، وتنطبق النتائج السابقة على الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة.

#### ب- الفقر حسب المحافظة

كما يتضح من الجدول رقم (3-4) ينتشر الفقر بمعدلات متفاوتة في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وباستثناء قطاع غزة تكون محافظة جنين في المركز الأول من حيث ارتفاع معدل الفقر فيها، وذلك بمعدل 20.5% مقابل 16.4% في محافظة طولكرم وحوالي 15.9% في قلقيلية، و18.4% في نابلس، و6.6% في رام الله، و13.3% في بيت لحم وأريحا، و20.4% في الخليل، وفي قطاع غزة ينتشر الفقر بشكل كبير في جنوب القطاع، حيث بلغ معدل الفقر حوالي 41.4% مقابل 27.4% في الشمال وحوالي 37.9% في الوسط، بينما يعتبر أقل معدل انتشار للفقر في مدينة غزة، والبالغ حوالي 25.9%، وعند استخدام مقاييس شدة الفقر وفجوة الفقر، فإن الوضع يبقى على ما هو عليه ويشير تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر في العام 1997م، أن أعلى معدل انتشار للفقر كان في محافظة جنين، والذي بلغ بحدود 28% ومن ثم تليها محافظة الخليل 24% بينما تنخفض معدلات الفقر عن ذلك في باقي المحافظات الفلسطينية باستثناء قطاع غزة. (تقرير الفريق الوطني، 1998).

جدول رقم (3-3) نسبة الفقر حسب المحافظة لعام 1998م

المحافظة	الفقر		فجوة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
جنين	20.5	8.7	5.8	9.1	13.3	9.1
طولكرم	16.4	.45	4.5	5.5	10.7	5.7
قلقيلية	.515	3	3.4	3.2	6.7	2
نابلس	18.4	9.3	3.6	7.6	7.7	6.2
رام الله	6.6	.23	1.9	5.3	4.6	6.3
بيت لحم/ أريحا	.313	4	3.7	4.1	8.3	4
الخليل	20.4	.214	5	13.1	12.2	13.8
مدينة غزة	.925	12.7	7.6	13.9	18.7	14.9
شمال غزة	27.5	8.9	6.4	6.7	13.9	7.2
وسط غزة	37.9	9.5	10.8	10	25	10.1
جنوب غزة	.441	19.9	12.5	22.2	28.1	21.6
المجموع	.320	100	5.5	100	12.5	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

### 3-5 الفقر في ظل انتفاضة الأقصى (2000-2003)

#### 3-5-1 مقدمة

شهدت المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة خلال فترة الانتفاضة لم تشهد لها مثيل من قبل، وذلك بسبب تكثيف الإجراءات القمعية والتعسفية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقمع الانتفاضة الفلسطينية، فقد لجأت السلطات الإسرائيلية إلى سياسة الاحتلال التدريجي للمدن الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، والمكوث فيها لفترات طويلة، وإخضاعها لمنع التجول لعدة أيام متواصلة، كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بوضع الحواجز العسكرية على الطرق الرئيسية، وإغلاق مداخل المدن الفلسطينية وتقطيع أوصالها وعزلها عن بعضها البعض من ناحية، وعن القرى المحيطة بها من ناحية

أخرى، بالإضافة إلى سياسة الاعتقالات الجماعية اليومية، وعمليات القتل، والتدمير التي كانت تمارسها بحق المواطنين العزل، وما صاحبها من اعتداءات على الأراضي الزراعية، وتجريف أشجار الزيتون، والحمضيات، والتخريب المتعمد للبنية التحتية، والتي استخدمتها كوسيلة للعقاب الجماعي من أجل إخماد الانتفاضة، وقد أدى ذلك إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، والمعيشية، وفقدان مصادر الدخل لمعظم العائلات الفلسطينية، وتفشي ظاهرة البطالة، والفقر، مما كان له بالغ الأثر على مستويات المعيشة للأسر الفلسطينية، فقد جعل معظمهم دون مأوى، نتيجة سياسة هدم المنازل وترك البعض الآخر يعاني من شدة الفقر.

### 3-5-2 تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد مشكلة الفقر

حقق الاقتصاد الفلسطيني نموا ملحوظا في العام 1998م، وحتى الجزء الأول من العام 2000م وحسب تقديرات البنك الدولي، فقد وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5% حتى مطلع العام 2000م، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتصاعد وتيرة القمع الإسرائيلية، وانتهاج سياسة الحصار والإغلاق، تراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل ملحوظ مما انعكس على الأوضاع المعيشية لغالبية الأسر الفلسطينية، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 19% في عام 2001م، وبحوالي 10% في عام 2002م. (البنك الدولي، 2002، ص7).

وقد كان لتخفيض قيمة الشيكل الإسرائيلي وارتفاع مستوى الأسعار في الضفة الغربية آثار سلبية على مستويات المعيشة لمعظم الأسر الفلسطينية خلال العام 2002م، حيث ارتفع المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية بنسبة 2.6% في العام 2001م، وحوالي 4.5% في النصف الأول من العام 2002م، كما ارتفع الرقم القياسي للأسعار في الأراضي الفلسطينية من 1.22 في العام 2001م إلى 4.4 في أوائل العام 2002م. (المراقب الاقتصادي، ع. رقم 9)، ص9-12).

كما ترتب على ضياع الفرص الاستثمارية زيادة عدد العاطلين عن العمل، بحيث لم يعد القطاع الخاص قادرا على خلق فرص عمل، واستيعاب جزء من العاطلين عن العمل، والأخطر من ذلك فقد قام القطاع الخاص بتسريح حوالي 25% من القوى العاملة، مقارنة بالفترة السابقة

لانتفاضة، كما أن الانتماء التجاري الممنوح للقطاع الخاص من البنوك قد تقلص بشكل كبير مع نهاية عام 2002م وانخفض إجمالي الاستثمار من 1.45 مليار دولار في العام 1999م، إلى حوالي 150 مليون دولار في العام 2002م، وهو انخفاض نسبته 90%، كما انخفضت الصادرات بصورة حادة إلى نصف المستويات التي كانت عليها قبل الانتفاضة، وذلك بسبب القيود المفروضة على حركة السلع الفلسطينية، وقطع علاقات الأعمال بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويقدر البنك الدولي أن إجمالي الدخل القومي قد انخفض بنسبة 38% منذ عام 1999م، وحتى عام 2002م، كما ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وقد قدر البنك الدولي خسارة الاقتصاد الفلسطيني بعد 27 شهرا من اندلاع انتفاضة الأقصى، ما يعادل إنتاج سنة كاملة للاقتصاد الفلسطيني. (البنك الدولي، 2003، ص 6-9).

### 3-5-3 تردي الأوضاع الصحية

لقد تدهور الوضع الصحي للسكان الفلسطينيين بشكل كبير خلال فترة الانتفاضة، فقد انخفض معدل استهلاك الفرد الحقيقي من المواد الغذائية بحوالي 25% مقارنة بمستويات عام 1998م، كما وجد حالات سوء تغذية، ونقص في السرعات الحرارية بنسبة 9.3% بين أطفال الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 13% في قطاع غزة، و34% في الضفة الغربية. (البنك الدولي، 2003، ص 13).

كما واجهت حوالي 40% من الأسر الفلسطينية صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية لأطفالها حيث اعتبرت 78% من الأسر أن الإغلاق الإسرائيلي هو السبب الرئيسي وراء ذلك، في حين أن 75% من هؤلاء الأسر لم يتمكنوا من الحصول على خدمات صحية لأطفالهم بسبب عدم المقدرة على دفع تكاليف العلاج، فيما لم يتمكن 44% من هذه الأسر من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب منع التجول، كما واجهت 63% من الأسر الفلسطينية صعوبات في الحصول على المواد الغذائية اللازمة خلال الانتفاضة، فقد أفادت 87% من الأسر التي واجهت صعوبات في الحصول على مواد غذائية، أن سبب ذلك يعود للحصار التي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على السكان الفلسطينيين، كما أفادت 40% من هذه الأسر، أن

السبب في عدم القدرة على عدم الحصول على المواد الغذائية هو منع التجول، وأن 75% من هذه الأسر أفادت أن السبب هو فقدان مصدر الدخل الأساسي، ومن أجل الحصول على المواد الغذائية، فقد لجأت بعض الأسر الفلسطينية إلى الاستدانة واستنزاف المدخرات، وبيع مصاغ الزوجة، فيما اعتمدت بعض الأسر على المساعدات الغذائية بشكل كلي. (الجهاز المركزي، 2002). وهذا يدل على مدى تخفيض الأسر الفلسطينية لاستهلاكها من السلع الأساسية.

### 3-5-4 تدني مستوى الحياة المعيشة

لقد شهدت مستويات المعيشة تراجعاً كبيراً في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، فقد تزايدت أعداد العاطلين عن العمل، وانخفضت معدلات الأجور، حيث ارتفعت البطالة مثلاً من حوالي 12% في عام 1999م إلى حوالي 31% في الربع الأول من العام 2003م، كما ارتفعت نسبة الإعاقة الاقتصادية، وهي (عدد السكان بما فيهم العاملين على عدد العاملين) من 4.8 في الربع الثالث من العام 2000م، إلى حوالي 5.6 في الربع الثاني من العام 2003م، أي بمعدل ارتفاع قدره 35.4% كما ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر والذين تقل أجورهم الشهرية عن خط الفقر، من 43% في الربع الثالث من العام 2000 إلى 58% في الربع الرابع من العام 2002م. (الجهاز المركزي، مسح القوى العاملة لدورات مختلفة).

وتشير نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية الذي نفذته الجهاز المركزي الفلسطيني في شهر تموز-آب 2003م، إلى أن 62% من الأسر الفلسطينية قد خفضت نفقات استهلاكها على الحاجات الأساسية خلال 12 شهر الماضية وقد تركز هذا التخفيض على الملابس والغذاء، حيث خفضت 96% من الأسر نفقاتها على الملابس، في حين خفضت 87% من تلك الأسر نفقات استهلاكها على الغذاء، كما تشير البيانات إلى أن هناك نسبة عالية من الأسر الفلسطينية قد قامت بتغيير نمط استهلاكها للمواد الغذائية التي كانت تستهلكها قبل الانتفاضة، حيث قامت 84% من الأسر الفلسطينية بتخفيض كمية اللحوم التي كانت تستهلكها، وحوالي 84% من الأسر خفضت استهلاكها من الفواكه، كما

عملت بعض الأسر الفلسطينية على تغيير نوعية الطعام التي كانت تستهلكه قبل الانتفاضة.  
(الجهاز المركزي، 2003).

ويتضح من المعطيات السابقة أن الأسرة الفلسطينية لجأت إلى التخفيض والتغيير في نوعية وكمية الاستهلاك؛ وذلك كاستراتيجية من استراتيجيات الصمود والمقاومة، وكوسيلة من وسائل التعايش مع تدني مستوى المعيشة. وحسب تقديرات البنك الدولي، يقل الدخل الحقيقي للفرد في العام 2002م، بنسبة 46% عما كان في العام 1999م، وتعاني الأسرة الفلسطينية من تدهور في مستوياتها المعيشية. (البنك الدولي، 2003).

ويلحظ أن الطلب على الغذاء لدى الأسرة الفلسطينية يحتل سلم الأولويات خلال عام 2003م حيث أشارت 23% من الأسر، أن الغذاء يشكل ضرورة أولية عندها، ومن ثم يأتي العمل وبعدها العلاج، وأخيرا السكن، ومن الجدير بالذكر أن الدخل الشهري الوسيط للأسرة الفلسطينية قد تراجع تراجعا كبيرا خلال الانتفاضة، حيث انخفض من 2800 شيكل قبل اندلاع الانتفاضة، إلى حوالي 1600 شيكل خلال شهر حزيران 2003م، ويتضح أن هناك فوارق كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذا المجال، فقد انخفض في الضفة الغربية من 3000 شيكل إلى حوالي 2000 شيكل بينما في قطاع غزة انخفض من 2000 شيكل إلى حوالي 1200 شيكل.  
(الجهاز المركزي، 2003).

ويعود السبب في ذلك إلى سياسات احتلال المدن الفلسطينية التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية وتشديد إجراءات القمع ضد الشعب الفلسطيني من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، مما تسبب في شل مرافق الحياة الاقتصادية. (المراقب الاجتماعي، ع. (6) ص55). وعلى صعيد آخر تشير بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية الذي نفذته الجهاز المركز الفلسطيني في العام 2002م، إلى أن نصف الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحصل على دخل شهري يساوي أو يقل عن 1200 شيكل، بينما بلغ الدخل اللازم لتغطية الاحتياجات الضرورية للأسرة الفلسطينية حوالي 2000 شيكل، وحسب نتائج الدورة الثالثة من مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية في العام 2003م، هناك أكثر من 45% من الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف

دخلها، في حين أن حوالي 71% من الأسر الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة. (الجهاز المركزي، 2002، 2003).

### 3-5-5 انتشار الفقر

أدى الحصار والإغلاق المفروض على المناطق الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، إلى ارتفاع عدد الأفراد الذين فقدوا وظائفهم وعملهم، حيث يقدر أن 82 ألف شخص فقدوا وظائفهم المحلية وحوالي 100 ألف شخص فقدوا عملهم داخل إسرائيل، إضافة إلى 71 ألف شخص كانوا عاطلين عن العمل قبل الانتفاضة، مما فاقم من سوء الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية حيث أصبحت نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية بدون أي معيل، وارتفعت معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من 70% من الأسر الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى لجوء بعض الفقراء إلى التسول. (برنامج دراسات التنمية، 2002، ص8).

وباستخدام خط فقر مقداره 2.1 دولار أمريكي يوميا للفرد الواحد، قدر البنك الدولي أن 21% من السكان الفلسطينيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 60% بحلول كانون أول من العام 2002م، كما أن شدة الفقر قد ازدادت، ففي العام 1998 كان إنفاق الشخص الفقير على الاستهلاك في اليوم يساوي 1.47 دولار وقد انخفض هذا الرقم ليصل إلى 1.32 دولار في العام 2002م، ويزداد الوضع سوءاً في قطاع غزة، حيث وصلت نسبة الفقر إلى حوالي 75% من سكان القطاع، وقد أدى النمو السكاني المرتفع في الضفة الغربية إلى سرعة انتشار الفقر. (البنك الدولي، 2003، ص13).

وتفيد البيانات المتوفرة عن أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نفس العام وباستخدام خط فقر شهري لأسرة مكونة من زوجين وأربعة أطفال مقداره 1651 شيكل، تبين أن 66% من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، وذلك بواقع 57% في الضفة الغربية وحوالي 84% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي، 2002). وينسجم الانتشار الواسع للفقر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الأجور وتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام.

هذا ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ على معدلات انتشار الفقر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2003م، حيث أظهرت بيانات مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية أن 62% من مجموع الأسر الفلسطينية تعاني من الفقر، وتتنوع هذه النسبة بواقع 52% في الضفة الغربية، و 83% في قطاع غزة، وتتركز أعلى نسبة انتشار للفقر في مخيمات اللاجئين، ومن ثم الريف، ومن ثم المدن حيث بلغت معدلات الفقر في هذه المناطق في العام 2001م، حوالي 76% و 64% و 61% على التوالي، وقد جاء ذلك منسجماً مع التوزيع النسبي للانخفاض في دخل الأسرة حيث كانت أعلى نسبة انخفاض في المخيمات ومن ثم الريف ومن ثم الحضر. (الجهاز المركزي، 2001، 2002).

### 3-6 سياسات السلطة الفلسطينية لمكافحة الفقر

#### 3-6-1 خطط واستراتيجيات التنمية

أفرزت الاتفاقات المرحلية مع الجانب الإسرائيلي قيوداً على الجانب الفلسطيني تمثلت بالحد من قدرة السلطة الفلسطينية بالتحكم بالقرار الاقتصادي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم ممارسة سياسة نقدية ومالية بشكل يخدم الاقتصاد الفلسطيني، بحيث أن إيرادات السلطة الفلسطينية ما تزال مرتبطة بشكل أو بآخر بإسرائيل، كما أن هناك قيوداً على جهود السلطة الفلسطينية في تطوير بعض المناطق الفلسطينية التي لا تخضع لسيطرتها الكاملة، مثل مناطق "ب، ج" بالإضافة إلى عدم تمكين السلطة الفلسطينية من إصدار العملة الفلسطينية والتي تمكنها من ممارسة السياسة النقدية بشكل فعال ومؤثر في الاقتصاد الفلسطيني. وبالرغم من ذلك فقد وضعت السلطة الفلسطينية مجموعة من الخطط التي تستهدف تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني، والتي كان أولها خطة التنمية الفلسطينية لعام 1998-2000 والتي تعتبر أول وثيقة تحمل اسم خطة التنمية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تتبنى أية أهداف واضحة ومحددة لمكافحة الفقر إلا أنها ركزت على معالجة مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، والتي بدورها تحد من انتشار الفقر. (عبد الرازق وموسى، 2001، ص 30).

### 3-6-2 خطة التنمية الفلسطينية (1999-2003)

عملت السلطة الفلسطينية على وضع خطة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من عام 1999م إلى عام 2003م، وذلك لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وكان لهذه الخطة أربعة أهداف مركزية هي:

1. التشغيل والنمو الاقتصادي.
2. إنعاش وتطوير الريف الفلسطيني.
3. تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية.
4. تطوير وبناء المؤسسات والسياسات المالية. (خطة التنمية الفلسطينية، 1999، ص51).

يلاحظ من الأهداف السابقة أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر وان كانت الأهداف الثلاث الأولى تتطوي على شيء من ذلك، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفض من وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته، وقد ركزت الخطة على تنمية القطاع الزراعي، لما له من أهمية في توفير فرص عمل في أوقات الإغلاق والحصار الإسرائيلي، كما ركزت أيضا على تنمية المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهميشا وفقراء، فهي موجهة بطريقة غير مباشرة للفئات الفقيرة والمهمشة، وقد تفرع من هدف "تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية"، عدة أهداف فرعية كان من ضمنها "هدف مكافحة الفقر" وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، كما أشارت الخطة إلى تبني مجموعة من السياسات تكفل توفير الحاجات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين، وتعزيز مشاركتهم في العملية الإنتاجية، وتوفير الخدمات اللازمة من تعليم، وصحة، وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي. ووفقا لمعلومات أفادت بها اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني بمحافظة رام الله، فإن العمل على هذه الخطة قد توقف وذلك بسبب اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، وما صاحبها من إغلاق للمدن الفلسطينية، وإرباك عمل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية.

### 3-6-3 الإستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل

وضعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إستراتيجية وطنية لبرامج خلق فرص عمل في الأراضي الفلسطينية، حيث أشارت الإستراتيجية إلى أن معدلات البطالة العالية قد أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، وارتفاع معدلاته بشكل كبير في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من أن مشاريع خلق فرص عمل تعالج مشكلة البطالة بالدرجة الأولى، إلا أن الإستراتيجية ركزت على أن الفئات الفقيرة يجب أن تكون أول الفئات المستهدفة لمشاريع خلق فرص عمل، وذلك للتخفيف من معاناة الفقراء وتوفير احتياجاتهم الضرورية، حيث جعلت الإستراتيجية الفقر من أهم المؤشرات التي يجب أن تُختار على أساسه مشروعات خلق فرص عمل، وعلى الرغم من أن مشاريع خلق فرص عمل لا تعتبرها الإستراتيجية مشاريع تطويرية دائمة، إلا أنها اعتبرتتها بديل للمساعدات الإنسانية، كالمساعدات الغذائية، وتوفير المسكن، واحتياجات أساسية أخرى. (الإستراتيجية الوطنية لبرامج خلق فرص عمل، 2003). ويجري الآن العمل على وضع خطة لإعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي تغطي العامين، 2004 و 2005، وقد ركزت هذه الخطة ضمن أهدافها الرئيسية على ضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفلسطينيين، وتخفيف المعاناة التي تعيشها معظم فئات الشعب الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي وما خلفه من أضرار كبيرة بالقطاعين العام والخاص، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والغذائية، وإيجاد برامج خلق فرص عمل لتشغيل عاطلين عن العمل، وبالرغم من أن الخطة لم تكتمل بعد ولم تجعل مكافحة الفقر والتقليل من حجمه أحد أهدافها الرئيسية، إلا أنها أشارت بشكل غير مباشر إلى التخفيف من حدة الفقر، من خلال ما طرحته من أهداف تتضمن تلبية الحاجات الأساسية، وتقديم وتطوير البنية التحتية، وتقديم الدعم المالي لوزارتي التربية والتعليم والصحة، لما لهما من دور بارز في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة، من خلال ما تقدمه هذه الوزارات من خدمات صحية وتعليمية يتعذر على الفقراء شراءها من القطاع الخاص. (خطة إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي، 2003). كما أنه تم إنشاء برنامج البطالة المؤقتة، برئاسة وزارة العمل، وعضوية وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية، واتحاد نقابات العمال، من أجل مساعدة الحالات الاجتماعية، وتشغيل العاطلين

عن العمل، وقد تم تحديد عدة معايير للاستفادة من هذا البرنامج، حيث تم التركيز على الفئات الفقيرة والمعرضة للفقر، بحيث جعلت مؤشرات الفقر من أهم هذه المعايير، مثل الطلاق، والترمل، والإعاقة، وحجم وتركيب الأسرة، والمستوى التعليمي، بحيث أنه كلما انخفض المستوى التعليمي للمستفيد كلما زادت فرصته بالحصول على المساعدة والعمل. (معايير ومحددات اختيار المستفيدين من برنامج البطالة المؤقتة، 2004).

### 3-6-4 وزارة الشؤون الاجتماعية

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم والإشراف على العديد من البرامج الإغاثية وغير الإغاثية الموجهة لصالح الطبقات الفقيرة، وتعتبر الوزارة الوحيدة التي تعنى بشكل رسمي ومباشر بتقديم المساعدة للفقراء، ومكافحة الفقر. (عبد الرازق، 2001، ص40). وعند النظر لهذه البرامج التي تقدمها الوزارة يمكن تصنيفها إلى برامج إغاثية الهدف منها التخفيف من حدة الفقر والتعايش معه، والنوع الثاني من هذه البرامج فيمكن تسميتها "برامج تأهيل" الهدف منها إخراج الفقراء من دائرة متلقي المساعدة (الحالات الاجتماعية) فعلى صعيد المساعدات الإغاثية تقدم الوزارة مساعدات نقدية للأسرة الفقيرة حسب سلم مساعدات يبدأ بمائة وعشرة شواقل كحد أدنى، وتزداد قيمة هذه المساعدة مع ارتفاع عدد أفراد الأسرة، وبالنظر إلى سلم المساعدات، فإن هذه الزيادة تكون بشكل متناقص. (مقابلة مع نجات العريضي، 2004). كما ويلاحظ أن هذه المساعدات قليلة ولا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، إذا ما قورنت بخط الفقر الوطني والبالغ 1390 شيكل لأسرة مكونة من ستة أفراد. (تقرير الفريق الوطني، 1998، ص36). ومن الجدير بالذكر أن سلم المساعدات التي تعتمده الوزارة لم يجري عليه أي تغيير منذ استلام السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحتى العام 2003، كما أنه لا يوجد لدى الوزارة خط فقر يتم تقديم المساعدات على أساسه للأسر الفقيرة، إلا أن هناك توجهات وجهود تبذل من قبل الوزارة لربط هذه المساعدات بخط الفقر الوطني، حيث تم رفع طلب لمجلس الوزراء بهذا الشأن، وتقدم الوزارة مساعدات غذائية للأسر الفقيرة، إلا إن هذا النوع من المساعدات لا يقدم بشكل دوري ومنتظم، بحيث لا يسمح لأوضاع الأسر الفقيرة التكيف مع هذه النوع من المساعدات، وتقوم الوزارة بتوفير التأمين الصحي المجاني والذي بدوره يخفف من أعباء نفقات العلاج، وخاصة إذا ما كانت الحالة

المرضية تستدعي المبيت في المشفى، وهناك برامج أخرى تقدمها الوزارة مثل رعاية المسنين، بإيوائهم وتقديم الخدمات العلاجية لهم، وكذلك تأهيل المعاقين من خلال مراكز التأهيل، وهذه البرامج بالرغم من طابعها الإغاثي إلا أنها تساعد في التخفيف من حدة الفقر، وعلى صعيد برامج التأهيل تقوم الوزارة بتقديم المساعدات المالية لبعض الأسر الفقيرة لإتمام أو ترميم منازلهم، وهذا بدوره يخفف من أعباء السكن، وتقدم كذلك مساعدات مالية لعمل بعض المشاريع الاقتصادية من أجل الحصول على دخل دائم والخروج من دائرة الحالات الاجتماعية وهناك برامج لا تقل أهمية في مدى تأهيلها للأسر الفقيرة، مثل برامج تنمية المرأة ورعاية وحماية الطفولة ورعاية الأحداث من خلال مراكز الإصلاح، ومحو الأمية، وتأهيل الشبيبة المتسربين من المدارس بالإضافة إلى متابعة عمل بعض المؤسسات المعنية بشكل أو بآخر بمكافحة الفقر. (مقابلة مع نجاة العريضي، 2004).

وضمن برامج التأهيل تدير الوزارة سبعة مراكز لتأهيل المعاقين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تدير 12 مركزا لتأهيل الشبيبة وتقدم هذه المراكز دورات تدريبية على بعض المهن مثل "النجارة والحدادة، والخياطة، والتجميل، والسكرتيريا، والتدبير المنزلي". (المراقب الاجتماعي، ع. رقم (6) 2002، ص 47).

### 3-6-4-1 توجهات وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال مكافحة الفقر

أدركت وزارة الشؤون الاجتماعية تقاوم مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية مقابل إمكاناتها المحدودة، التي تجعل الوزارة غير قادرة على مواجهة هذه المشكلة الكبيرة، مما حدا بها للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة "UNDP" لتنفيذ "برنامج مكافحة الفقر" والذي يهدف إلى خلق فرص عمل لأفراد الأسر الفقيرة من خلال إنشاء مشاريع اقتصادية مربحة، ولتحول من مفهوم الاغاثة إلى مفهوم التنمية المستدامة، ومحاربة الهشاشة، وتمكين الأسر الفقيرة من الاعتماد على نفسها، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم وضع استراتيجية من قبل الوزارة لمكافحة الفقر أطلق عليها اسم "استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحة الفقر". ويمكن تلخيص بنود هذه الاستراتيجية كما يلي:

1 - وضع آلية متخصصة لمكافحة الفقر، وهي عبارة عن صندوق أو مركز متخصص في التنمية، وذلك لإحداث تنمية بشرية مستدامة، ولتعزيز التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية التي تقدم برامج للفقراء، وذلك لتسهيل مهمة مكافحة الفقر. ولتحقيق ذلك قامت الوزارة ببلورة المعايير الإدارية والمالية لمركز مكافحة الفقر وكذلك الهياكل التنظيمية التابعة له والنشاطات التي سيقوم بتنفيذها، كما قامت الوزارة بصرف قروض للفئات الفقيرة لعمل مشاريع اقتصادية على أن تسدد ضمن شروط تسهيلية، كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع بعض مؤسسات الإقراض لتقديم مشاريع تشغيل للسيدات في منطقة الخليل.

2 - ضمان وصول المستفيدين من البرنامج إلى مراكز التأهيل والتدريب المتاحة لدى الوزارة أو خارجها. وفي هذا الشأن تقوم الوزارة بالتنسيق والتعاون مع المنظمات غير الحكومية وكذلك من خلال مراكز تأهيل وتدريب الشبيبة التابعة للوزارة لضمان وصول المستفيدين من البرنامج إلى مراكز التأهيل والتدريب المختلفة.

3 - رصد ومتابعة أوضاع الفقراء الصحية، والاجتماعية، لتحديد احتياجاتهم وكيفية تلبية هذه الاحتياجات. حيث تقوم الوزارة بالتعاون مع مؤسسة "سيدا" الكندية، ومن خلال معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، لرصد كافة التغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تطرأ على المجتمع الفلسطيني وخاصة الفئات المهمشة.

4 - تطوير الخدمات التي تقدمها الوزارة في القطاعات المختلفة لكي تتلاءم مع مفهوم التنمية. ومن أجل ذلك تقوم الوزارة وبشكل دائم بتطوير خدماتها وقد قامت ببناء المراكز التالية.

أ- بناء مركز الشيخ خليفة بن زايد لتأهيل وتشغيل المعاقين في محافظة نابلس.

ب- إنشاء مراكز حماية الطفولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج- بناء دور للأحداث وتطوير البرامج التأهيلية والتدريبية فيها، مثل بناء مؤسسة الربيع في غزة، وبناء دار رعاية الفتيات في جنين، وتطوير البرامج فيها وفي دار الأمل برام الله.

د- العمل على إنشاء مراكز للنساء في ظروف صعبة في بيت لحم.

ه- تحديث مراكز تأهيل الشبيبة في تطبيق تعليم مهني مرتبط باحتياجات سوق العمل.

5 - إعداد الأنظمة لكل قطاعات العمل في الوزارة، لتوفير الرعاية والحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة. حيث انتهت الوزارة من وضع لوائح تنظيمية لثمانية برامج تقدمها الوزارة ويجري العمل الآن على بعض اللوائح التنظيمية الخاصة ببعض البرامج الأخرى.

6 - إعداد نظام مساعدات يرتبط بخط الفقر الوطني الفلسطيني. وفي هذا المجال قامت الوزارة بإعداد نظام مساعدات جديد يرتبط بخط الفقر الوطني بحيث يجري تعديله وفق ارتفاع أسعار المستهلك.

7 - تطوير قاعدة معلومات عن الفقراء والمؤسسات التي تقدم خدمات لهم، وتساهم في مكافحة مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية. فقد أنجزت وزارة الشؤون الاجتماعية مقترحاً لإيجاد قاعدة معلومات حول الفقراء والمؤسسات التي يتلقون منها المساعدة، وذلك من أجل تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي لهم، وتطوير قدرات العاملين في المجال الاجتماعي.

8 - السعي لتوفير الموازنة اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال وزارة المالية، وجهات مانحة أخرى. لذلك تعمل الوزارة على زيادة متطلباتها المالية عند إعداد الموازنة السنوية للوزارة، وذلك ليتم اعتمادها من قبل وزارة المالية، بالإضافة إلى تقديم ميزانية بعض المشاريع لجهات مانحة لتمويلها. ويلاحظ من خلال ما جاء في استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحة الفقر، أن الوزارة أصبحت واعية أكثر من أي وقت مضى لمدى عمق وكبر حجم مشكلة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وما تسببه من معاناة نفسية واجتماعية للأسر الفقيرة، ومدى خطورتها على عملية التنمية الاقتصادية، مما جعلها تعمل بشكل جدي وبمنهجية علمية للتعامل مع هذه المشكلة واتخاذ خطوات متقدمة في مجال مكافحة الفقر، فمن خلال سعي الوزارة للانتقال من مفهوم الإغاثة إلى مفهوم التنمية المستدامة، أصبحت تدرك عدم جدوى المساعدات الإنسانية الإغاثية في التقليل من حجم الفقر، وبالتالي فإن الاستمرار في تقديم هذا النوع من

المساعدات من شأنه أن يبقي مسألة الفقر قائمة على حالها، لذلك ارتأت الوزارة أنه لا بد من العمل على تحقيق التنمية المستدامة، لما لها من دور في القضاء على مشكلة الفقر، والارتقاء بالخدمات التي تقدمها لكي تتسجم مع مفهوم التنمية المستدامة، وتحويل الفقراء إلى أفراد منتجين، بدلا من بقائهم أفراد مستهلكين يتكلمون على المساعدات الإنسانية، وكذلك فإن سعي الوزارة لإيجاد نظام معلومات خاص بالفقراء، وربط المساعدات بخط الفقر الوطني، من شأنه أن يسهل عملية الوصول إلى الفقراء والتعرف على كافة المؤشرات المرتبطة بالفقر ومعالجتها، وتقييم مدى فاعلية برامج مكافحة الفقر في التقليل من حجمه يلاحظ أن تنفيذ هذه البرامج يتوقف على توفير الميزانية اللازمة لوزارة الشؤون الاجتماعية من قبل السلطة الفلسطينية، وتقديم الدعم من الدول المانحة لتمويل بعض هذه البرامج، فعلى صعيد السلطة الفلسطينية، أعتقد أنها غير قادرة على توفير الميزانية لتمويل كافة البرامج في الوزارة؛ بسبب شح الإيرادات الحكومية في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، أما بالنسبة للدول المانحة فهذا يتوقف على مدى التزامها بتقديم الدعم اللازم في الوقت المناسب. (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2003).

### 3-6-5 الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تستطيع من خلالها الدولة التأثير في النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو الأهداف التي تريدها، وكذلك الموازنة الفلسطينية فهي تعكس توجهات السلطة الفلسطينية في تركيزها على القضايا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فمن خلال دراسة تحليلية حول "مشروع قانون الموازنة العامة 2003". الجانب الاقتصادي، يتضح أن خطاب الموازنة العامة الفلسطينية لعام 2003 قد تضمن تأكيدا على ضرورة اضطلاع السلطة الفلسطينية بدور كبير في مواجهة الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وضرورة اتباع سياسة تقشفية في النفقات العامة، كما أشار خطاب الموازنة إلى ارتفاع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 60% منذ أواخر العام 2000م، لذلك جاء الارتفاع بالنفقات التحويلية وهي النفقات على الضمان الاجتماعي، والإعانات، والتقاعد، والتعويضات، جاء منسجما لما ورد في خطاب الموازنة من ضرورة مواجهة الأوضاع الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها معظم الأسر الفلسطينية، وتشكل هذه النفقات حوالي 21% من إجمالي النفقات

الجارية، فقد ارتفعت بحوالي 216.2% عما كانت عليه في العام 2002م، ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية تستحوذ على حوالي 38% من إجمالي النفقات التحويلية، وهذا يدل على اهتمام السلطة الفلسطينية بمكافحة ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وقد انخفض بند الأجور والرواتب ولأول مرة في عهد السلطة الفلسطينية بمقدار 40 مليون دولار لصالح كل من النفقات التشغيلية والتحويلية، وبالرغم من انخفاض بند الأجور والرواتب، إلا أنه ما زال يستحوذ على حوالي 60% من النفقات الجارية وهذه النسبة تعتبر عالية إذا ما قورنت بمثلتها في الأردن والبالغة 22% من النفقات الجارية. ( نفس الدراسة ص10). وتدل النسبة العالية للأجور والرواتب من النفقات الجارية على عدم كفاية الجزء المتبقي من هذه النفقات لتمويل مشاريع لمكافحة الفقر، وعلى الرغم من أهمية التوظيف في القطاع العام في التخفيف من حدة الفقر، إلا أن التزايد المستمر بوتيرة التوظيف في القطاع العام ونفسي المحسوبية والواسطة، والفئوية، بدلا من معايير الكفاءة، قد أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة المقنعة، وانتشار الفقر النسبي في الأراضي الفلسطينية. (عبد الرزاق، 2001، ص33). أما بالنسبة للنفقات التطويرية فقد كانت أكثر من 90% من هذه النفقات تمول من قبل الدول المانحة في موازنة عام 2002م، أما في موازنة عام 2003 فهناك توجهها واضحا لزيادة نسبة تمويل هذه النفقات من خزينة السلطة الفلسطينية، بحوالي 461% عما كانت عليه في العام 2002م حيث بلغت 84. مليون دولار في العام 2002م، في حين وصلت إلى حوالي 27 مليون دولار في العام 2003 وبالرغم مما ورد في خطاب الموازنة من تأكيد على صعوبة الظروف المعيشية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، إلا أن النفقات التشغيلية قد ترتفع بحوالي 12.4% عما كانت عليه في العام 2002م، وعلى الرغم ما لوزارة الشؤون الاجتماعية من دور بارز في مكافحة الفقر، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تولي اهتماما لمخصصات هذه الوزارة، بل انخفضت هذه المخصصات من 54 مليون دولار في العام 2002 إلى حوالي 51 مليون دولار في العام 2003م، كما انخفضت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات الجارية من 5.3% في العام 2002م، إلى ما يقارب 4.8% في العام 2003م. (دراسة مشروع قانون الموازن العامة الفلسطينية، 2003). وقد يكون سبب هذا الانخفاض هو وجود مصادر تمويل أخرى لوزارة الشؤون الاجتماعية مثل الدول المانحة.

## الفصل الرابع

آليات تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين

4- آليات تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستوى المعيشة في محافظة جنين

### 1-4 مقدمة

تقع محافظة جنين في الجزء الشمالي من الضفة الغربية وبشكل محاذ للخط الأخضر الذي يفصل بين الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1948م، وتلك التي احتلتها في العام 1967م، وهي تعتمد بشكل كبير على السوق الإسرائيلية، مما يجعلها أكثر تضررا من سياسات الإغلاق والحصار الاقتصادي التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتعد محافظة جنين من أكبر خمس محافظات في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد سكانها 196392 نسمة في العام 1997م، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 253965 نسمة في العام 2003م، في حين بلغت المساحة الكلية للمحافظة 2583كم<sup>2</sup>، منها 290كم<sup>2</sup> أراضي صالحة للزراعة، وبهذا تعتبر محافظة جنين من أكبر محافظات الضفة الغربية من حيث مساحة الأراضي الزراعية فيها، وقد بلغت الكثافة السكانية في المحافظة 435 فردا لكل كيلو متر مربع، وتعتبر محافظة جنين ثاني محافظة من حيث عدد التجمعات السكانية فيها، حيث بلغ عدد هذه التجمعات 90 تجمعا. (الجهاز المركزي الفلسطيني، 2004، رقم 5). كما بلغ عدد الأسر الفلسطينية في المحافظة حوالي 32886 أسرة، في حين بلغت نسبة اللاجئين الفلسطينيين فيها 28.9% من مجموع السكان. (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رقم 1). وتعتبر محافظة جنين من أفقر محافظات الضفة الغربية، بحيث يعيش 34% من مجموع سكانها تحت خط الفقر المدقع في حين بلغ معدل البطالة فيها حوالي 29% وقد بلغ عدد الباحثين عن العمل في المحافظة 23000 عامل. (الصفحة الإلكترونية للمركز الصحفي الدولي، 2005). وفي هذا الفصل سوف يتم التعرف على وسائل تعايش الأسر الفقيرة في محافظة جنين مع تدني مستوى الأوضاع المعيشية، كما وسوف يتم

التعرف على رأي الأسر الفقيرة حول فعالية بعض سياسات مكافحة الفقر، ومن أجل تحقيق أغراض الدراسة تم تصميم استبانته موجهة للأسر الفقيرة في محافظة جنين.

#### 2-4 مجتمع الدراسة والعينة

كان مجتمع الدراسة عبارة عن الأسر التي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، ولجنة أموال الزكاة، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين في محافظة جنين، على اعتبار أن الذين يتلقون مساعدات من هذه المؤسسات يصنفون على أنهم فقراء، ونظرا لصعوبة إخضاع كافة عناصر مجتمع الدراسة لعملية البحث الميداني فقد تم سحب عينة عشوائية غير منتظمة عددها 170 أسرة من مجتمع الدراسة والبالغ حوالي 3000 أسرة، وقد مثلت العينة 5.6% من مجتمع الدراسة وقد تم إسقاط استمارتين من الاستمارات التي تم توزيعها على الأسر الفقيرة وذلك بسبب عدم اكتمالها، وقد قام الباحث بالإشراف على عملية المسح وجمع البيانات، ومن ثم تم ترميزها ومعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج التحليل الاجتماعي SPSS وقد وزعت مفردات العينة بواقع 71.0% في المدينة وحوالي 72.6% في المناطق الريفية وحوالي 16.7% في المخيم. جدول رقم (4-1).

#### 3-4 خصائص الفقراء وآليات التكيف مع الفقر في محافظة جنين

تختلف مستويات الفقر وشدته باختلاف الخصائص والمتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للأسرة الفقيرة، بحيث تعاني بعض الأسر من شدة الفقر أكثر من غيرها نظرا لاختلاف هذه المتغيرات، ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى ديموغرافية، اجتماعية واقتصادية.

#### 1-3-4 الخصائص الديموغرافية

##### أ- حجم الأسرة

تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة أسر العينة التي يبلغ حجمها 1-4 أفراد كان حوالي 24.3% وان حوالي 55.4% من أسر العينة بلغ حجمها 5-8 أفراد كما أن حوالي 20.3% من أسر

العينة يبلغ عدد أفرادها تسعة أفراد فأكثر، جدول رقم (4-2) أي أن حوالي ثلاث أرباع أسر العينة في محافظة جنين ذات حجم كبير، وبالتالي فهي تحتاج إلى دخل أكثر مما تحتاجه الأسر صغيرة الحجم لتغطية نفقاتها الأساسية، ويشار إلى أن المساعدات التي تحصل عليها الأسرة الفقيرة لا تكفي لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لهذه الأسر، وذلك إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار أن المساعدات التي تحصل عليها الأسر الفقيرة غير مرتبطة بخط الفقر الفلسطيني والذي يزداد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة، وهذا يجعل الأسرة الكبيرة الحجم تعاني بشكل كبير من شدة الفقر. ويشار إلى أن متوسط حجم الأسرة الفقيرة في العينة كان 6.25 فرداً. جدول رقم (4-23)، في حين بلغ متوسط حجم الأسرة في محافظة جنين حوالي 5.9 فرداً، (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية، رقم 1). وقد بلغ متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حوالي 6.5 فرداً. (المراقب الاجتماعي، 2003، ع. رقم 6). كما بينت نتائج الدراسة أن نسبة مساهمة المساعدات في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة تنخفض مع ازدياد عدد أفرادها، فقد ساهمت هذه المساعدات بحوالي 38% في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة المكونة من 1-4 أفراد، مقابل 18% للأسرة المكونة من 5-8 أفراد، وبحوالي 14% للأسرة المكونة من 9 فأكثر. وهذا يجبر الأسرة الكبيرة الحجم على تخفيض مستوى استهلاكها من السلع الأساسية. كما أن الأسرة كبيرة الحجم كان لديها استعداد أكبر لإخراج بعض أفرادها من المدرسة، أو الجامعة. في حين كانت حوالي (6.14%) من مشتريات الأسر كبيرة الحجم بالدين، مقابل 11% للأسر صغيرة الحجم، جدول رقم (4-31).

#### ب - جنس رب الأسرة

يتبين من نتائج الدراسة أن هناك 77.4% من أسر العينة يعيلها رجل، وهذه النسبة تعتبر مؤشراً على أن الفقر ليس مقتصرًا على الأسر التي تعيلها نساء، بل أن الأسرة التي يعيلها رجل هي أيضاً معرضة للفقر، وذلك بسبب المرض، أو الإعاقة، أو كبر السن، أو عدم الحصول على فرصة عمل يستطيع رب الأسرة من خلالها الإنفاق على أسرته وتوفير احتياجاتها الأساسية، كما وتبين النتائج أن حوالي 22.6% من أسر العينة تعيلها نساء، جدول رقم (4-3). وعلى الرغم من أن الأسر التي تعيلها نساء لها حق الأولوية في الحصول على مساعدات من وزارة

الشؤون الاجتماعية، إلا أنها تعاني من شدة الفقر، وذلك بسبب عدم استطاعة المرأة في محافظة جنين من الالتحاق بسوق العمل، خصوصاً أن حوالي 19.6% من هؤلاء النساء ربات بيوت غير منخرطات بسوق العمل، جدول رقم (4-9). وتشير نتائج الدراسة إلى أن مساهمة المساعدات بكافة أشكالها في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة كانت حوالي 33% مقابل 17% للأسر الفقيرة التي يعيّلها رجل، و يعود السبب في ذلك إلى صغر حجم الأسرة التي ترأسها امرأة، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة حوالي 4.7 فرداً، مقابل 6.7 فرداً للأسرة التي يعيّلها رجل. وقد ساهم ذلك في اعتماد أقل للأسرة التي ترأسها امرأة على سياسة تخفيض الاستهلاك، فقد خفضت الأسرة الفقيرة التي ترأسها امرأة من استهلاكها حوالي 44% مقابل 47% للرجل، جدول رقم (4-32،36).

### ج- الحالة الزوجية لرب الأسرة

تبين نتائج الدراسة أن 3% من الأسر الفقيرة في العينة يعيّلها أفراد غير متزوجين، وحوالي 75.6% من أرباب الأسرة الفقيرة متزوجون، وحوالي 4.8% رب أسرة مطلق، وقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة التي تعيّلها أرملة حوالي 16.1% من أسر العينة، في حين بلغت نسبة الأرمال في محافظة جنين حوالي 4.3% مقابل 3.9% في الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رقم 1). وغالبية الأرمال والمطلقات من النساء، حيث أن حوالي 89% من الأسر التي تعيّلها نساء من الأرمال والمطلقات، وبالتالي فإن فئة الأرمال والمطلقات قد فقدت مصدر دخلها بفقدانها المعيل الوحيد للأسرة وهو الزوج، مما جعلها تترجح تحت وطأة الفقر وتعتمد بشكل رئيسي على المساعدات. جدول رقم (4-4). وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة الفقيرة التي يعيّلها أرملة قد خفضت من مستوى استهلاكها بحوالي 51% مقابل 46% للأسرة الفقيرة التي يعيّلها أعزب أو متزوج، كما أن الأسرة الفقيرة التي يعيّلها أرملة قد اعتمدت على المدخرات بنسبة 4%، مقابل 12% للأسرة الفقيرة التي يعيّلها متزوج، و6% للأسرة التي يعيّلها أعزب. ومن حيث المساعدات فقدت الأسرة الفقيرة التي يعيّلها أرملة على المساعدات بكافة أشكالها بنسبة 43%، مقابل 24% للأسرة التي يعيّلها متزوج، و11% للأسرة التي يعيّلها أعزب. جدول رقم (4-14).

#### د- عمر رب الأسرة

تعتبر فئة كبار السن من أكثر الفئات العمرية عرضة للفقر، في ظل غياب أنظمة الضمان الاجتماعي، وأنظمة التقاعد المناسبة، والتأمين ضد العجز والشيخوخة في الأراضي الفلسطينية، ويواجه الكبار في السن صعوبات للانخراط في سوق العمل، عدا أنهم وصلوا إلى مرحلة من العمر أصبحوا فيها غير قادرين على العمل، فقد بينت نتائج الدراسة أن حوالي 20.2% من أرباب الأسر الفقيرة من العينة في محافظة جنين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، وفي المقابل بلغت هذه النسبة على مستوى محافظة جنين حوالي 4% بغض النظر عن كون الأسرة فقيرة أو غير فقيرة. (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رقم 1). وأن حوالي 14.4% من أرباب الأسر في العينة ضمن الفئة العمرية 25-34 سنة، وأن حوالي 28.2% ضمن الفئة العمرية 35-44 سنة، ونحو 26.4% ضمن الفئة العمرية 45-54 سنة، في حين بلغت نسبة الأسر التي يعيها أشخاص ضمن الفئة العمرية 55-64 حوالي 10.8%، جدول رقم (4-5). ويشار إلى أن متوسط عمر رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين كان حوالي 49 سنة، جدول رقم (4-25) وتجدر الإشارة إلى أن عمر رب الأسرة ليس له تأثير كبير على مدى اعتماد الأسرة الفقيرة على آليات التكيف مع تدني مستوى المعيشة.

#### ه- عدد الذكور والإناث في الأسرة

تبين نتائج الدراسة أن 98% من أسر العينة يوجد لديها إناث في الأسرة، أي أن الغالبية العظمى من أسر العينة تضم إناث، وأن الأسر التي لا تضم إناث نسبتها حوالي 1.2% من أسر العينة، ويلاحظ أيضا أن الأسر التي تحتوي على أنثى واحدة قد بلغت نسبتها حوالي 18.5%، والتي تضم إناث اثنتين قد بلغت نسبتها حوالي 14.9% من أسر العينة، ويلاحظ أن أعلى نسبة هي التي تضم ثلاث إناث والبالغة حوالي 6.2% تليها الأسرة التي تضم أربعة

إناث وبالبلغة حوالي 23.2% من أسر العينة، وهناك حوالي 10.7% من الأسر في العينة تضم خمس إناث، وحوالي 3% تضم ست إناث وحوالي 2.4% تحتوي على سبع إناث، أي أن أكثر من نصف أسر العينة تضم ثلاث إناث فأكثر جدول رقم (4-6). وهذا بدوره قد يزيد من شدة الفقر، وخاصة أن أغلب الإناث لا يستطيعن العمل خارج المنزل ومساعدة الأسرة وتخفيف أعباء الإنفاق.

يتبين من نتائج الدراسة أن حوالي 24.4% من أسر العينة لا يوجد لديها ذكور أقل من 18 سنة، ويلاحظ أن أعلى نسبة أسر في العينة والتي تضم ذكر واحد أقل من 18 سنة قد بلغت حوالي 24.4% تليها الأسر التي تضم ذكرين اثنين، والبالغة نسبتها حوالي 23.8% ومن ثم الأسرة التي تضم ثلاث ذكور ونسبتها 14.3% تليها الأسرة التي تضم أربعة ذكور، حوالي 7.1% ومن ثم الأسرة التي تحتوي على خمسة ذكور ونسبتها 3.6% تليها الأسرة التي تضم ستة ذكور ونسبتها حوالي 2.3%، جدول رقم (4-7).

كما أشارت نتائج الدراسة أن متوسط عدد الذكور أقل من 18 سنة في الأسرة كان حوالي 1.8 ذكراً، وأن متوسط عدد الإناث في الأسرة كان 3 إناث. جدول رقم (4-6).

#### 4-3-2 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

##### أ- المستوى التعليمي لرب الأسرة

وعلى صعيد المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين، تبين نتائج الدراسة أن حوالي 20.2% من أرباب الأسر الفقيرة في العينة أميون، لا يجيدون القراءة والكتابة، مقابل 14% على مستوى محافظة جنين وحوالي 13.9% في الأراضي الفلسطينية. (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رقم 1). وأن حوالي 34.5% رب أسرة حاصل على تعليم ابتدائي، وحوالي 22.6% حاصل على تعليم إعدادي، ونحو 20.3% حاصل على تعليم ثانوي، كما أن هناك 2.4% رب أسرة حاصل على دبلوم متوسط، وهذه نسبة تعتبر مؤشراً على انخفاض المستوى التعليمي للفقراء، حيث أنه يلاحظ من النسب السابقة أن أكثر من 77% من أرباب

الأسر في العينة مستواها التعليمي أقل من ثانوي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدخل يزداد مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين، وخاصة قبل انتفاضة الأقصى، مما يؤكد على أن ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي إلى تحسن في مستوى المعيشة بسبب ارتفاع الدخل، وبالتالي تخفيف حدة الفقر. ومن ناحية ثانية فإن الفقر يؤدي إلى عدم القدرة على إتمام التعليم الجامعي للأولاد مما يدفعهم للزواج المبكر والذي بدوره يساعد على إعادة إنتاج الفقر. جدول رقم (4-8) وقد كان متوسط عدد سنوات الدراسة لرب الأسرة الفقيرة في العينة في محافظة جنين حوالي (6) سنوات، وتتوزع هذه النسبة بواقع 7.3 في المخيم، و5.9 في القرى، و5.2 في المدينة، جدول رقم (2-27). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط عدد سنوات الدراسة للمرأة كان حوالي 3.6 مقابل 6.8 للرجل، جدول رقم (4-30). كما أن المستوى التعليمي له تأثير على مدى مساهمة عمل الرجل في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، فقد ساهم عمل الرجل في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة التي معيها حاصل على تعليم عالي بحوالي 12.3%، مقابل 7.7% للحاصل على تعليم ثانوي، وحوالي 1% للحاصل على تعليم ابتدائي. وفي المقابل ينخفض مستوى استهلاك الأسرة الفقيرة كلما انخفض المستوى التعليمي لرب الأسرة، فقد خفضت الأسرة الفقيرة التي معيها حاصل على تعليم ثانوي من مستوى استهلاكها حوالي 50%، مقابل 45% للأسرة التي معيها حاصل على تعليم عالي. جدول رقم (4-35).

#### ب- الحالة العملية لرب الأسرة

تشير نتائج الدراسة إلى أن 14.3% من أسر العينة رب الأسرة فيها يعمل، وهذا يدل على أن الفقر ليس مقتصرًا على الذين لا يعملون فقط، بل أن هناك أشخاص يعملون ولكنهم فقراء ويعود السبب إلى عدم انتظام العمل الذين يعملون فيه، وانخفاض الدخل المتأتي من هذا العمل، وعدم كفايته لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وهناك 28.6% ممن يعيلون الأسر الفقيرة عاطلين عن العمل، بالرغم من قدرتهم على العمل وبحثهم عنه، مما يعكس الآثار السلبية التي لحقت بمستوى معيشة العاملين جراء الإغلاق والحصار، وبناء الجدار الفاصل، والذي حرم الكثير من العمال الفلسطينيين في محافظة جنين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، كما أن هناك حوالي 36.9% ممن يعيلون الأسر الفقيرة في العينة غير قادرين على العمل، في ظل

عدم وجود نظام للضمان الاجتماعي، والتأمين ضد العجز والشيخوخة، وهناك 0.6% رب أسرة متقاعد، وحوالي 19.6% ربة بيت، أي أن الغالبية العظمى من الأسر التي تعيلها نساء وبالغية نسبتها 22.6% من أسر العينة هي ربة بيت، وهذا يدل على أن المرأة في محافظة جنين غير مؤهلة للدخول في سوق العمل، جدول رقم (4-9). وتبين نتائج الدراسة أن متوسط عدد العاملين في الأسرة كان 0.28، جدول رقم (4-28).

وأن نسبة 77.4% من أسر العينة لا يوجد فيها أحد يعمل، سواء من الذكور أو الإناث، وهذا يعني أن أكثر من ثلاث أرباع الأسر لا يوجد لديها معيل، وليس لها دخل من العمل، وهذا يجعل من البطالة سبب رئيسي للفقر، وبالتوالي فإن هذه الأسر مضطرة للاعتماد على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو من المؤسسات الأهلية والأجنبية، أو من الأهل والأقارب، بالرغم من عدم كفاية هذه المساعدات. جدول رقم (4-10). كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن مساهمة وسائل التعايش مع الفقر تختلف حسب الحالة العملية لرب الأسرة، حيث أن رب الأسرة الفقيرة الذي يعمل كانت حوالي 8% من مشتريات أسرته بالدين، مقابل 14% لرب الأسرة الذي لا يعمل أو غير قادر على العمل، في حين خضت الأسرة الفقيرة التي معيلها يعمل من مستوى استهلاكها حوالي 52% مقابل 33% للأسرة التي معيلها لا يعمل أو غير قادر على العمل، في حين لم تساهم المساعدات بكافة أشكالها في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة التي معيلها يعمل سوى بنسبة 11% مقابل 26% للأسرة التي معيلها غير قادر على العمل، وحوالي 5% للأسرة التي معيلها متقاعد. جدول رقم (4-33).

### ج- فقدان مصدر الدخل

يتبين من نتائج الدراسة أن ما نسبته 46.4% من أسر العينة ليس لرب الأسرة دخل من العمل قبل الانتفاضة، وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى حوالي 79.8%، أي أن نسبة الأسر التي فقدت دخلها بعد الانتفاضة قد بلغت حوالي 39.3% في حين بلغت نسبة الأسر التي فقدت مصدر دخلها في محافظة جنين حوالي 50% من مجموع الأسر في المحافظة<sup>1</sup>، كما أن رب الأسرة التي كان له دخل قبل الانتفاضة قد انخفض متوسط دخله من 902 شيكل إلى حوالي

117، أي بنسبة انخفاض مقدارها 87%، جدول رقم (4-29) وهي نسبة تعبر عن انخفاض كبير في مستوى المعيشة للأسرة في محافظة جنين، ناهيك عن الأسر التي أصبحت معدمة لا دخل لها، وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الانخفاض في الدخل للمرأة كان أكبر منه للرجل، بحيث كان متوسط دخل المرأة حوالي 15 شيكل شهريا، مقابل 146 للرجل، وهذا مؤشر على صعوبة الظروف المعيشية للأسرة الفقيرة التي تعيلها امرأة. جدول رقم (4-38) وأسباب انخفاض وفقدان مصدر الدخل للغالبية العظمى من أسر العينة كانت: الحصار والإغلاق التي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية بشكل عام، وعلى محافظة جنين بشكل خاص، وبناء الجدار الفاصل والذي حرم الكثير من العمال في المحافظة من الوصول إلى أماكن عملهم، لا سيما أن محافظة جنين محاذية للخط الأخضر، مما يجعلها تعتمد على سوق العمل الإسرائيلي، وهناك أسباب أخرى لفقدان مصدر الدخل مثل المرض، سواء الجسدي أو النفسي، وكذلك الإعاقة الجسدية، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض متوسط الدخل الشهري الذي يحصل عليه رب الأسرة الفقيرة يجعل هذه الأسرة أكثر معاناة من الفقر، بحيث تلجأ هذه الأسر إلى تخفيض استهلاكها من السلع الأساسية، فقد انخفض مستوى استهلاك الأسرة الفقيرة التي متوسط دخلها 200 شيكل حوالي 52% بينما انخفض للأسرة الفقيرة التي متوسط دخلها 1200 شيكل حوالي 11%، في لم ينخفض للأسرة التي كان متوسط دخلها 1500 شيكل. وهذا مؤشر على عدم وجود مصادر دخل أخرى غير دخل رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين. جدول رقم (4-34).

#### د- ملكية السكن

يتبين من نتائج الدراسة أن حوالي 54.8% من أسر العينة تسكن في بيوت ملك لها، وهذا يخفف عن كاهل الفقراء أعباء الإنفاق على السكن، أن حوالي 6.5% من أسر العينة تسكن في بيوت تستأجرها، وأن حوالي 38.7% من أسر العينة تعيش في سكن مشترك مع الأهل، جدول رقم (4-12). وفي المقابل بلغت نسبة الأسر التي تعيش في بيوت ملك على مستوى محافظة جنين حوالي 79.8% وأن حوالي 7.6% تعيش في بيوت مستأجرة، (الجهاز المركزي، سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات، رقم 1). وهذا يوحي إلى عدم قدرة الفقراء على بناء المساكن الخاصة بهم، وكما

لوحظ أثناء العمل الميداني، فإن الأسر التي تعيش في مساكن مشتركة مع الأهل تعاني من ضيق السكن، بحيث أن بعض الأسر كانت تعيش في غرفة أو غرفتين. وهذا لا يتناسب مع حجم الأسرة الفقيرة، والتي بلغ متوسط حجمها حوالي ستة أفراد تقريباً، جدول رقم (4-23). وبينت النتائج أن أعلى نسبة للأسر التي كانت تعيش في سكن مشترك مع الأهل، كانت تتركز في المخيم بنسبة 57% ومن ثم في القرى بنسبة 38% وأقل نسبة كانت في المدينة حوالي 16%. جدول رقم (4-24). كما وبينت النتائج أن ما نسبته 58.3% من أسر العينة تعيش في مساكن مستقلة عن الأهل، وهذا يوفر لها حياة مستقرة، وهي وضعها المعيشي أفضل من الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة، أو مشتركة مع الأهل، وهناك حوالي 41.7% من أسر العينة يعيشون في شقة، وغالبا ما تكون مشتركة مع الأهل، جدول (4-13). ومن ناحية أخرى فإن الأسر الفقيرة التي تعيش في سكن ملك لها قد اعتمدت على مدخراتها أكثر من الأسر التي تعيش في سكن مستأجر أو مشترك مع الأهل، بحيث ساهمت المدخرات في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة التي تعيش في سكن ملك بحوالي 7% مقابل 5% للأسرة الفقيرة التي تعيش في سكن مستأجر، كما أن الأسرة التي عيش في سكن مستأجر قد خفضت من مستوى استهلاكها حوالي 45% مقابل 48% للأسرة التي تعيش في سكن ملك. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأسر الفقيرة قد استنزفت هذه المدخرات من أجل بناء المسكن وليس من أجل المأكل والملبس. جدول رقم (4-37).

#### 4-4 وسائل التعايش مع الفقر في محافظة جنين

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن الأسرة الفقيرة في محافظة جنين قد اعتمدت على مجموعة من الوسائل المختلفة للتعايش مع تدهور الأوضاع المعيشية التي تعيشها، وعلى الرغم من أن بعض هذه الوسائل كانت مساهمتها بسيطة، إلا أنها ساعدت الأسر الفقيرة في محافظة جنين على الصمود والتأقلم مع تدرج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها غالبية الأسر الفلسطينية في هذه المحافظة، وفي هذا الصدد بينت نتائج الدراسة أن 66.1% من الأسر الفقيرة في العينة قد انخفض مستوى حياتهم المعيشية في ظل السلطة الفلسطينية، مقابل 4.8% من أسر العينة ارتفع مستوى حياتهم المعيشية في ظل السلطة الفلسطينية، في حين أن 29.1% لم

يطراً أي تغيير على مستوى معيشتهم في ظل السلطة الفلسطينية، جدول رقم (4-20). وهذا يدل على أن هناك عدة أسباب لانخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الأسر الفقيرة في محافظة جنين منها:

- 1 - الإجراءات الإسرائيلية العدوانية، والحصار العسكري والاقتصادي.
  - 2 - إغلاق سوق العمل الإسرائيلي بوجه العمال الفلسطينيين.
  - 3 - اندلاع انتفاضة الأقصى وما رافقها من ممارسات قمعية بحق السكان الفلسطينيين، وبناء الجدار الفاصل.
  - 4 - مرض أو موت رب الأسرة وعدم وجود ذكور قادرين على العمل في الأسرة.
- وسوف يتم تقسيم هذه الوسائل إلى وسائل ذاتية وخارجية.

#### 4-4-1 الوسائل الذاتية

وهي مصادر الدخل التي تحصل عليها الأسرة الفقيرة باعتمادها على جهدها الذاتي، أو نتيجة عمل رب الأسرة، أو زراعة حديقة في المنزل، وغيرها من الأعمال التي يقوم بها رب الأسرة أو أحد أفرادها، للتعايش مع تردي الأوضاع المعيشية.

#### أ- تخفيض الاستهلاك

أفادت نتائج الدراسة أن هناك 95.8% من الأسر الفقيرة في العينة قد اعتمدت بشكل أساسي على تخفيض نفقاتها من السلع الضرورية وغير الضرورية، في حين كانت نسبة الأسر الفقيرة التي خفضت استهلاكها في الأراضي الفلسطينية حوالي 45% من مجموع هذه الأسر. (الجهاز المركزي، 2004). وهذا يدل على ضآلة وعدم كفاية الدخل المتأتي من بقية وسائل التعايش الأخرى لتلبية احتياجات الأسرة الفقيرة، وقد بلغ معدل تخفيض الاستهلاك الشهري للأسرة الفقيرة حوالي 698 شيكل شهرياً. إن سياسة تخفيض الاستهلاك التي اعتمدت عليها الغالبية الساحقة من الأسر الفقيرة في محافظة جنين قد احتلت المرتبة الأولى في مساعدة الأسرة على التكيف مع تردي

الأوضاع المعيشية، بحيث خفضت الأسرة الفقيرة استهلاكها إلى 46.7%، وهذا يعني أن لخيارات أمام في محافظة جنين أصبحت محدودة، وأن وسائل التعايش مع تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء باتت قليلة، في الوقت الذي تتحدث فيه عملية التنمية البشرية المستدامة عن توسيع خيارات الناس، وضمن مشاركتهم في صنع وجني ثمار التنمية من أجل القضاء على الفقر. ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الاستهلاك من السلع غير الضرورية يحرم الفقراء من وسائل الراحة والرفاهية مثل التلفزيون، والثلاجة، والغسالة، وغرها، وكذلك وسائل الاتصال مثل التلفون، والكمبيوتر، وكذلك عدم قدرتهم على المجاملات الاجتماعية مما يجعله يعيشون في عزلة اجتماعية قاتلة. ومن أجل تعويض النقص في بعض السلع كانت تعتمد بعض الأسر على شراء السلع المستعملة، بحيث هناك 49.4% من أسر العينة يفضلون شراء سلع مستعملة بدل السلع الجديدة، بسبب ارتفاع أسعارها وعدم القدرة على شراء السلع الجديدة، كما أن الشراء بالدين قد ساهم في مساعدة بعض الأسر الفقيرة في تلبية بعض احتياجاتها الأساسية، فقد كان حوالي 12.2% من مشتريات الفقراء بالدين، إلا أن بعض الفقراء لا يفضلون الشراء بالدين وذلك خوفا من عدم القدرة على السداد وتراكم الديون.

ومن الجدير بالذكر أن سياسة تخفيض الاستهلاك التي يتبناها الفقراء من أجل التعايش مع الفقر، لها مخاطر على الفقراء أنفسهم من ناحية، فقد يتعرض الفقراء للمرض بسبب سوء التغذية، وقد يصاب الشخص الفقير بالهزل، والضعف وعدم القدرة على العمل، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الاستهلاك له آثار سلبية على الطلب والعرض، حيث أن تخفيض الاستهلاك معناه تراجع الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم انخفاض أسعار هذه السلع والخدمات بسبب تراجع الطلب عليها، ومن ثم فإن انخفاض أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى انخفاض المعروض منها، وبالتالي انخفاض الإنتاج. وبما أن الطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإنه سوف ينخفض بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم ترتفع البطالة ويزداد الفقر، ويخسر الاقتصاد الدخل المتأتي من العمل، ويدخل في حلقة مفرغة، وتخسر عملية التنمية الاقتصادية مشاركة الفقراء فيها. جدول رقم (4-14).

ب- العمل

هناك حوالي 16.6% من أسر العينة كان لرب الأسرة فيها دخل ويساهم في تلبية احتياجاتها الأساسية، وأما بقية أسر العينة فليس لرب الأسرة دخل من العمل، جدول رقم (4-14)، وفي المقابل هناك حوالي 62% من الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية قد اعتمدت على دخلها الشهري من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية.<sup>1</sup> كما أن مساهمة عمل الرجل في تلبية احتياجات الأسرة لم سوى بنسبة 9% في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة، وتعكس هذه النسبة تدني مستوى الدخل الذي يحصل عليه الرجل من العمل، علماً أن متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة من العمل كان 109 شيكل. وتعكس أيضاً عدم توفر فرصة عمل للرجل، وأن معظم الرجال الذين يعيلون الأسر عاطلين عن العمل، وهذا يعني أن الأسرة التي لا يأتيها دخل من قبل رب الأسرة، تعاني من الفقر في ظل عدم كفاية المساعدات التي تتلقاها الأسرة الفقيرة، الأمر الذي يجعل حياة الفقراء رهنا لهذه المساعدات، جدول رقم (4-14). وتجدر الإشارة إلى أن أعلى متوسط للدخل كان يحصل عليه رب الأسرة كان في المدينة 211 شيكل شهرياً، ومن ثم القرى 115 شيكل شهرياً، وكان أقل متوسط للدخل يحصل عليه رب الأسرة في المخيم حوالي 67 شيكل شهرياً، وهذا يدل على سوء أوضاع الأسرة في مخيم جنين وفي المناطق الريفية. جدول رقم (4-29).

ومن ناحية أخرى فقد كان بعض أفراد الأسرة يقومون بأعمال يعتبرونها غير مناسبة لمكانتهم الاجتماعية من أجل التعايش مع الفقر، بحيث أن هناك حوالي 3.8% من أسر العينة قد عملوا بعض أفرادها ببعض الأعمال غير المناسبة بسبب الفقر وبسبب قلة مصادر الدخل الأخرى وعدم وجود فرصة عمل مناسبة، وقد بلغ أعلى معدل دخل في الشهر من هذه الأعمال حوالي 500 شيكل في الشهر. أما متوسط الدخل الشهري من هذه الأعمال فقد حوالي 23 شيكل شهرياً، وقد كان لعمل المرأة دور في تلبية احتياجات الأسرة الأساسية، حيث أن حوالي 14.9% من أسر العينة كانت تعتمد بشكل جزئي على الدخل المتأتي من عمل المرأة، ويدل ذلك على أن المرأة في محافظة جنين قادرة على العمل والكسب والوقوف إلى جانب أسرتها ومساعدتها إذا أتاحت لها الفرصة مثل الرجل، وعلى الرغم من أن هناك حوالي 22% ممن يعيلون الأسر الفقيرة من النساء إلا أن عمل المرأة لم يساهم في تلبية احتياجات الأسرة سوى بنسبة 2.9% من بين الوسائل الأخرى، جدول رقم (4-15).

وهذا يدل على عدم إتاحة الفرصة للمرأة للخروج للعمل، كما يدل على عدم تأهيل المرأة في محافظة جنين للدخول في سوق العمل، وبالتالي فإن المرأة مجبرة على أن تكون ربة بيت، ولا تستطيع الخروج للعمل، لذلك يبدو أن هناك معوقات تمنع المرأة من الخروج للعمل، مثل تربية الأولاد، وعدم تأهيل المرأة بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، ونظرة المجتمع للمرأة، وعلى الصعيد ذاته فإن اعتماد الأسرة على عمل المرأة قد تركز في المدينة أكثر منه في القرى والمخيم، فقد بلغت نسبة الأسر التي اعتمدت على عمل المرأة في المدينة حوالي 28% من مجموع الأسر في المدينة، بينما اقتصرت على 14% في القرى، وعلى 10.7% في المخيم، وهذا يدل على أن المرأة في المدينة مؤهلة لدخول سوق العمل أكثر منها في المخيم والمناطق الريفية. أما على صعيد تشغيل الأطفال، فلم تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير بين الأسر الفقيرة في محافظة جنين، حيث أن حوالي 3% من أسر العينة كانت تدفع أطفالها إلى سوق العمل، من أجل مساعدة الأسرة وتخفيف أعبائها المادية، وتدل هذه النسبة على حرص على تعليم الأولاد في المدارس والجامعات معنقدين أن التعليم هو أحد الوسائل التي تخلصهم وأبنائهم من الفقر، فلم تبلغ نسبة مساهمة عمل الأطفال في تلبية احتياجات الأسرة سوى بنسبة 1% وذلك بسبب الالتزام بالتعليم في المدارس، وعدم القدرة على العمل، كما ويلاحظ أن اعتماد الأسر الفقيرة على العمل في المنزل كان محدوداً بحيث أن حوالي 3% من أسر العينة كانوا يعتمدون على الأعمال في المنزل لتلبية بعض احتياجاتهم الأساسية، وقد يكون سبب قلة الأسر التي تعتمد على هذه الوسيلة هو عدم توفر رأس المال لإقامة بعض المشاريع الصغيرة في المنزل، أو عدم ملائمة المنزل لبعض هذه المشاريع. جدول رقم (4-22).

### ج- الاعتماد على الزراعة

اعتمدت بعض الأسر الفقيرة في محافظة جنين على زراعة حديقة المنزل، وتربية بعض الطيور، مثل الحمام والدجاج، لسد بعض احتياجات الأسرة، كما يتبين من النتائج فإن حوالي 6.5% من الأسر الفقيرة في العينة، اعتمدت على زراعة الأرض واستصلاحها لتلبية بعض احتياجاتها الأساسية، وأن الغالبية العظمى من أسر العينة 93.5% لم تعتمد على هذه الوسيلة، الأمر الذي يدل على أن غالبية الفقراء في العينة لا يمتلكون الأرض، وهذا يعزز العلاقة القائمة

يبين امتلاك الأرض والفقير، أي أن الذين لا يمتلكون الأرض يكون أكثر عرضة للفقير، كما أن 10.7% من الأسر الفقيرة يستعينون بزراعة حديقة المنزل من أجل التعايش مع تردي الأوضاع المعيشية، وقد يكون السبب في قلة الأسر التي تعتمد على زراعة حديقة في المنزل، هو عدم وجود حديقة أصلا في منازلهم، أو لعدم مساهمة هذه الوسيلة بشكل كبير بسد احتياجات الأسرة، حيث وصل معدل الدخل الشهر من زراعة حديقة في المنزل نحو أربعة شواقل شهريا، كما وبلغت نسبة الأسر التي تعتمد على تربية المواشي والطيور في المنزل حوالي 20.2% من أسر العينة وقد يكون تمويل مثل هذه المشاريع من الأسرة نفسها وقد تكون بعض الأسر قد حصلت على الأغنام من بعض المؤسسات الأجنبية مثل مؤسسة (كير)، وقد يكون السبب في عدم اعتماد بقية الأسر على هذه الوسيلة هو إما عدم توفر رأس المال لشراء بعض المواشي أو عدم توفر المراعي، في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف، أو عدم توفر المكان الملائم لتربية المواشي والطيور، وخاصة داخل المدينة والمخيم. جدول (4-14).

ومن ناحية أخرى تفيد نتائج الدراسة أن استصلاح وزراعة الأرض قد اقتصر على المناطق الريفية، وأن الأسر التي اعتمدت على زراعة حديقة في المنزل تركزت في القرى، حيث بلغت نسبة الأسر التي تعتمد على زراعة حديقة في المنزل من مجموع الأسر في القرى، حوالي 9.5% أما في المدينة والمخيم فقد بلغت نحو 5.5% و 3.5% لكل منهما. وهذا يتوافق مع طبيعة المباني السكنية المكتظة في المخيم، وضيق هذه المساكن وتلاسقتها، وعدم وجود الساحات والحدائق. وأبرزت النتائج أن اعتماد الأسر الفقيرة على تربية بعض المواشي والطيور قد تركز في المناطق الريفية، بنسبة 26% من الأسر الفقيرة في الريف، في حين كانت في كل من المدينة والمخيم حوالي 5.5% و 5.3% على التوالي، ويدل ذلك على ارتباط هذه السياسة مع امتلاك الأرض واتساع المسكن وملاءمته لتربية بعض المواشي والطيور. جدول رقم (4-22).

#### د- استنزاف المدخرات

يمتاز الفقراء بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، وقد بينت نتائج الدراسة أن حوالي 42.3% من الأسر الفقيرة في محافظة جنين قد استنزفت مدخراتها بسبب

الفقر، وهذا يعني أن عدد الفقراء قد زاد بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي على السكان الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومما يؤكد ذلك ما كانت تحصل عليه بعض الأسر من دخل قبل انتفاضة الأقصى، بحيث وصل أعلى دخل كان يحصل عليه رب الأسرة حوالي 6000 شيكل شهريا، وأغلب هؤلاء كانوا يعتمدون على العمل داخل الخط الأخضر، وهذا يدل على أن الإغلاق والحصار وبناء الجدار الفاصل، قد جعل الكثير من العمال في محافظة جنين يزرعون تحت وطأة الفقر في ظل عدم وجود مصادر أخرى للدخل يمكن للأسرة أن تعتمد عليها، وحسب ما صرحت به الأسر الفقيرة فإن هذه المدخرات كانت تستخدم إما للإنفاق على أفراد الأسرة، أو لبناء مسكن أو للعلاج، أو على التعليم، وهناك بعض الأسر كانت تستخدم مدخراتها لإنشاء مشاريع صغيرة في البيت، إلا أن هذه المشاريع في الغالب كانت تنتهي بالفشل؛ وذلك بسبب سوء الإدارة وعدم قدرة الأسرة على الاستمرار بتمويل هذه المشاريع، كما بينت الدراسة أن 7.1% من أسر العينة قاموا ببيع قطعة أرض، إلا أن ثمن الأرض لم يكن يستخدم من أجل المأكل والملبس، بل من أجل التعليم الجامعي، أو بناء مسكن للأسرة، وهذا يدل على مدى تمسك الفقراء بإتمام تعليم أولادهم في الجامعات، كما أن 4.8% من أسر العينة قد قاموا ببيع بعض أثاث المنزل، وخاصة التلفاز، وذلك بسبب ضيق الأحوال المعيشية وقسوة الفقر، ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الأسر الفقيرة لا تمتلك التلفاز، أو الثلاجة، وهذا يدل على حالة الحرمان التي يعيشها الفقراء في محافظة جنين، جدول رقم (4-14). وعلى صعيد مساهمة هذه المدخرات بتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، تشير النتائج إلى أن هذه المساهمة كانت 6.9% وهذا يدل على صغر حجم هذه المدخرات، أما بقية الأسر التي لم تعتمد على استخدام المدخرات فذلك يعني أنه ليس لديها أية مدخرات تعتمد عليها. جدول رقم (4-15).

#### ه- التسول

بالرغم من ترددي الأوضاع المعيشية وشدة المعاناة التي تعيشها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، إلا أنها تأتي من سؤال الآخرين، حيث تعتبر أن سؤال الآخرين فيه نوع من الذل والإهانة، حيث أفادت نتائج الدراسة أن 1.2% من أرباب الأسر في العينة كانت تتسول بسبب

الفقر. جدول رقم (4-14)، هؤلاء هم كبار في السن ويعانون من أمراض نفسية، فالفقراء لا يعتمدون على هذه الوسيلة، إذ لم يساهم التسول بمساعدة الأسرة الفقيرة سوى بنسبة قليلة جدا لا تكاد تذكر، وذلك بسبب اعتمادهم على وسائل التعايش الأخرى، كتخفيض الاستهلاك والمساعدات، وهذا يدل على أن الفقراء أصبحوا أكثر وعيا وإدراكا بأن التسول ظاهرة غير حضارية. جدول رقم (4-15).

#### و- ترك التعليم

هذه الوسيلة لم تعتمد عليها الأسر الفقيرة، ولم تساهم في مساعدة الفقراء على التكيف والتأقلم مع الظروف المعيشية القاسية، وذلك لأن الفقراء ينظرون إلى التعليم كأحد السبل التي سوف تخلصهم من الفقر، أو تضمن مستقبل أفضل لأبنائهم، إذ على العكس فإن التعليم وخاصة الجامعي يضغط على إمكانيات الأسرة الفقيرة ويجعلها تستدين أو تبيع بعض الممتلكات، أو تستنزف المدخرات، من أجل إتمام التعليم الجامعي، ويمكن تفسير اتباع بعض الأسر لهذه السياسة بأن أولادهم غير نشيطين في المدارس، الأمر الذي يدفعهم لترك المدرسة والخروج للعمل، حيث أن مساهمة هذه الوسيلة في مساعدة الأسرة على التكيف مع أوضاعها الصعبة لم تبلغ سوى (0.085%). جدول رقم (4-15).

#### 4-4-2 الوسائل الخارجية

وهي مصادر الدخل التي كانت تحصل عليها الأسرة الفقيرة في محافظة جنين بدون مقابل ومن غير الاعتماد على الجهد الذاتي للأسرة، مثل المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، أو من الأهل والأقارب، وقد تكون هذه المساعدات على شكل قروض من بعض مؤسسات الإقراض من أجل إقامة المشاريع الصغيرة للأسرة.

#### أ- مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية

تتلقى حوالي 54.2% من أسر العينة في محافظة جنين مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتعتبر المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر الفقيرة أكثر أنواع

المساعدات انتظاماً، وأكثرها قيمة أيضاً مقارنة مع بقية أنواع المساعدات، كما وتعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية الوزارة الوحيدة التي تعنى بشكل مباشر وغير مباشر بشؤون الفقراء، وهذا يجعل غالبية الأسر الفقيرة تعتمد على المساعدات التي تقدمها هذه الوزارة، إلا أن هذه المساعدات تبقى قليلة مقارنة بخط الفقر الفلسطيني والبالغ حوالي 1800 شيكل لأسرة مكونة من ستة أفراد في نهاية العام 2003 م. (الجهاز المركزي، 2003). وقد بلغ معدل المساعدات الشهرية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية للأسرة الفقيرة حوالي 132 شيكل وهذا مؤشر على وجود فجوة كبيرة بين خط الفقر الفلسطيني ومتوسط حجم المساعدات التي تقدمها الوزارة، الأمر الذي يجعل هذه المساعدات لا تكفي الأسرة سوى أسبوع أو عشر أيام، ولا تكفي إلا لبعض حاجات الضرورية، مثل الطحين والرز والزيت. جدول رقم (4-14).

#### ب- لجنة أموال الزكاة

تعتبر لجنة أموال الزكاة في محافظة جنين تابعة لوزارة الأوقاف الإسلامية، وتخضع لقوانين وأنظمة الوزارة، ويتركز عمل اللجنة على كفالة الأيتام في الدرجة الأولى ومن ثم مساعدة الأسر الفقيرة، وتقوم اللجنة بالبحث باستمرار عن مصادر تمويل خارجية من أجل تحقيق أهدافها، وتتلقى اللجنة أموال الزكاة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال في المحافظة، فقبل اندلاع انتفاضة الأقصى كان هناك إقبال من قبل دافعي الزكاة والصدقات لتأدية ما يستحق من زكاة على أموالهم للجنة، إلا أن هذا الإقبال قد تراجع إلى أكثر من النصف منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى انخفاض قيمة المساعدات التي تقدمها اللجنة للأسر الفقيرة في المحافظة، وذلك بسبب شح الموارد المالية وانخفاض قيمة الزكاة، وعلى صعيد دور السلطة الفلسطينية في هذا المجال، فهي لا تقدم أي دعم مالي للجنة ولكنها لا تضع أية قيود أو معوقات قد تعيق عمل اللجنة في مجال مساعدة الأسر الفقيرة وكفالة الأيتام، ومن ناحية أخرى فقد كانت الأسر الفقيرة تتلقى مساعدات من أهل الخير على شكل زكاة أو صدقة، وحسب ما أفادت به الأسر الفقيرة في محافظة جنين فقد كانت هذه المساعدات قليلة وفي فترات متباعدة. حيث بينت النتائج أن 29.2% من أسر العينة تتلقى مساعدات من لجنة أموال الزكاة

في محافظة جنين، إلا أن هذه المساعدات قليلة ولا تساهم بشكل فعال في سد حاجات الفقراء الأساسية، حيث بلغ المعدل الشهري لهذه المساعدات حوالي 55 شيكل شهريا، وعدا عن أن هذه المساعدات قليلة وغير منتظمة، فهي لا تكفي لسد جزء يسير من احتياجات الفقراء، وقد لا يحصل عليها الفقراء لعدة شهور، وهذا ما يجعل مستوى المعيشة للفقراء يتقلب حسب موسمية هذه المساعدات، وحسب حجمها في ظل غياب الدخل الشهري لرب الأسرة. جدول رقم (4-14).

### ج- وكالة الغوث (UNRWA)

أفادت نتائج الدراسة أن 36.9% من أسر العينة تأخذ مساعدات من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، وهؤلاء هم الذين لجئوا بعد حرب 1948م، وأغلبهم يسكن في المخيم، وجميع هؤلاء اللاجئين يتلقون هذا النوع من المساعدات سواء كانوا فقراء أم لا، وفي الغالب تكون وهذه المساعدات عينية غذائية، وحسب ما صرحت به الأسر المبحوثة فهي غالبا ما توزع مرة كل أربع شهور، وتعتبر قيمة هذه المساعدات متدنية إذ بلغ معدلها الشهري للأسرة الواحدة ما يعادل 17 شيكل شهريا، وهذا مؤشر على انخفاض مستوى معيشة الأسر التي تعتمد على هذه المساعدات، وعلى أن سياسة وكالة الغوث لا تهدف إلى القضاء على الفقر، بل هي وسيلة من وسائل التعايش معه. جدول رقم (4-14).

### د- المساعدات من الأهل والأقارب

بينت نتائج الدراسة أن 0.6% من أسر العينة تحصل على مساعدات من الأقارب خارج الوطن، مما يعني أن الغالبية العظمى من الأسر الفقيرة والبالغة نسبتها حوالي 99.4% من أسر العينة لا تتلقى أية مساعدات من الأقارب خارج الوطن، وذلك بسبب عدم وجود أقارب لهم خارج الوطن، أو عدم الرغبة في مساعدتهم، أو عدم قدرتهم على المساعدة، وتجدر الإشارة إلى أن 27.4% من أسر العينة كانت تتلقى مساعدات من الأهل والأقارب من داخل الوطن، إلا أن هذه المساعدات كانت قليلة وموسمية في رمضان والأعياد، وهذا يدل على سوء الأوضاع المعيشية للجميع، وبالرغم من قلة هذه المساعدات وعدم دوريتها إلا أنها تدل على أن الترابط

والتكافل الاجتماعي ما زال موجودا بين أفراد المجتمع الفلسطيني في محافظة جنين. جدول رقم (4-14). ومن ناحية أخرى فان المساعدات من الأهل والأقارب تركزت في الريف، ومن ثم في المخيم، حيث بلغت نسبة الأسر التي تتلقى مساعدات من الأهل والأقارب حوالي 30% في الريف، وحوالي 28% في المخيم، في حين لم تبلغ في المدينة سوى 5.5% من مجموع الأسر الفقيرة في المدينة، وهذا يدل على أن مجتمع الريف ما زال أكثر تماسكا وتكافلا من مجتمع المدينة والمخيم. جدول رقم (4-22). وعلى صعيد مساهمة هذه المساعدات في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة، فقد تبين أن هذه المساعدات بمختلف مصادرها وأنواعها لم تساهم سوى بنسبة 21% في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة في محافظة جنين، وهذا يعني أن هذه المساعدات لا تكفي لسد رمق الفقراء، وتدل على أن الفئات الفقيرة في محافظة جنين تعاني من أوضاع فقر شديدة وقاسية، وصلت معها بعض الأسر إلى مرحلة الجوع، وخاصة الأسر التي تعيلها نساء، وهذا قد يدفع بالفقراء إلى الانحراف واتباع سياسات قد تضر بهم مثل تخفيض الاستهلاك أو ترك التعليم. جدول رقم (4-15).

#### ه- القروض من مؤسسات الإقراض

بينت النتائج أن 3% من أسر العينة قد حصلت على قروض من مؤسسات الإقراض وعملت على تشغيلها، وهذه النسبة تعتبر مؤشر على عدم توفر مؤسسات إقراض تقوم بتقديم القروض للفئات الفقيرة، والمعرضة للفقير، وعلى عدم توسع هذه المؤسسات بتقديم القروض، وعدم تركيزها على الفئات الفقيرة في المجتمع، ومما يدل على عدم تركيز هذه المؤسسات على الفئات الفقيرة في محافظة جنين، هو عدم علم الأسر الفقيرة بوجود مثل هذه المؤسسات، وخاص في المناطق الريفية. وعلى صعيد آخر فان نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة في محافظة جنين، قامت بتأجيل دفع فواتير الكهرباء والماء وإيجار السكن، حيث أن حوالي 67.3% من أسر العينة تؤجل دفع الفواتير المستحقة عليها، وحوالي 4.2% من الأسر التي تسكن في الإيجار لا تقوم بدفع إيجار السكن، وذلك من أجل الاستعانة بقيمة هذه الفواتير والإيجار لتلبية بعض احتياجات الأسرة، وهذا قد يدفع السلطات المحلية لقطع خدمة الكهرباء عن منازلهم وتركهم بدون هذه الخدمة، ومن الملاحظ أن هناك بعض الأسر يفضلون البقاء بدون خدمة كهربيا خوفا من تراكم

الديون المستحقة عليهم، جدول رقم (4-14). ويشار إلى أن تأجيل دفع الفواتير المستحقة قد تركزت في المخيم، حيث بلغت نسبة الأسر التي تؤجل دفع المستحقات حوالي 75% من أسر العينة في المخيم، وفي القرى كانت 69% أما في المدينة فقد بلغت نحو 50% ويستدل من هذه المعطيات أن الفقراء في المدينة ملتزمون بدفع الفواتير المستحقة عليهم أكثر من الفقراء في القرى والمخيم. جدول رقم (4-22).

#### 4-5 فعالية سياسات مكافحة الفقر في محافظة جنين

تفاوتت معدلات الفقر من عام لآخر في الأراضي الفلسطينية، فقد بلغ معدل الفقر حوالي 23% في العام 1997م، ثم عاد لينخفض إلى حوالي 20% في العام 1998م. (الجهاز المركزي، 1998). وقبل اندلاع انتفاضة الأقصى كان معدل الفقر حوالي 21%. (البنك الدولي، 2003، ص13). إلا أن معدل الفقر قد ارتفع بشكل كبير وصل فيه إلى حوالي 67% في أواخر العام 2003م. (الجهاز المركزي، 2003). ويعود السبب في هذا الارتفاع لمعدل الفقر، إلى الممارسات والسياسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لقمع انتفاضة الأقصى، في ظل عدم فعالية سياسات وبرامج السلطة الفلسطينية في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيشها الفقراء في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث أشارت أسر العينة في محافظة جنين إلى عدم فعالية هذه السياسات في تقليل معدل الفقر، وتخفيف حدته، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حول فعالية بعض سياسات مكافحة الفقر من وجهة نظر الفقراء في محافظة جنين.

#### أ- المساعدات

تعتبر المساعدات بمختلف مصادرها وأشكالها أحد أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين للتكيف مع تردي أوضاعها المعيشية، إلا أنه تبين من نتائج الدراسة أن 68.5% من الأسر الفقيرة في العينة يشددون على عدم كفاية المساعدات التي يتلقونها من مختلف الجهات لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، واعتبر 23.8% المساعدات لا تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مقابل 1.2% من الأسر الفقيرة اعتبرها تكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية،

وهذا مؤشر على عدم فعالية هذه المساعدات في تغطية نفقات الأسرة الأساسية، وفشلها في إخراج الأسر الفقيرة من حالة الفقر التي تعيشها. جدول رقم (4-16).

#### ب- برامج التشغيل ومكافحة البطالة

بينت نتائج الدراسة أن 44.6% من الأسر الفقيرة في العينة يؤكدون على عدم فعالية برامج التشغيل ومكافحة البطالة في التخفيف من شدة الفقر لديهم، وأكد 35.1% من الأسر الفقيرة على أن هذه البرامج لم تساعد في التخفيف من معاناة الفقراء في محافظة جنين، وفي المقابل أكد 4.8% على أن هذه البرامج تساعد الفقراء وتخفف من معاناتهم، وهذه النسبة تعتبر مؤشر على عدم توجيه هذه البرامج للفئات الفقيرة في المحافظة، بحيث أن هناك حوالي 79% من الأسر الفقيرة في العينة لم تستفيد من هذه البرامج، عدا عن أن بعض الفقراء لا يعرفون شيئاً عن برامج التشغيل ومكافحة البطالة ولا يعرفون أين يتوجهون للاستفادة من هذه البرامج، وهذا يستدعي مكاتب العمل في المحافظة وكافة المؤسسات المهتمة بمشكلة الفقر أن تطور خدماتها لجمهور الفقراء وتحسن من مستوى أدائها لهم. جدول رقم (4-17).

#### ج- دور السلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر

أوضحت نتائج الدراسة أن 82.7% من الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر في محافظة جنين، منهم 38.7% يشددون على أن السلطة الفلسطينية لم تقوم بدور كبير وفعال من أجل مكافحة الفقر، مقابل 9.8% يوافقون على أن السلطة الفلسطينية لها دور في مكافحة الفقر. جدول رقم (4-18).

#### د- تأثير الفساد المالي والإداري

أفادت النتائج أن 88.7% من الأسر الفقيرة في محافظة جنين، اعتبروا أن الفساد الإداري والمالي المتفشى في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، والواسطة والمحسوبية والفئوية، أثرت سلباً على مستوى حياة الفقراء المعيشية، مقابل 0.6% لا يوافقون على ذلك، وأن 10.7% لا رأي لديهم، حيث يتضح من المعطيات السابقة أن الغالبية العظمى من الفقراء

يعتبرون أنفسهم ضحية الفساد الإداري والمالي والواسطة والمحسوبية، إذ أن استخدام الأموال بكفاءة وفعالية وفي برامج تشغيل موجهة بشكل أساسي للفئات المتضررة والمعرضة للفقر، من شأنه أن يقلل من مستوى الفقر، ويخفف من معاناة الفقراء، كما أن توجيه سياسات السلطة نحو محاربة الفساد بكافة أشكاله واعتماد مبدأ الكفاءة العلمية، والخبرة العملية بدل الواسطة والمحسوبية، من شأنه أن يقود إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للفئات الفقيرة. جدول رقم (4-19).

#### هـ- الإحجام عن التعليم

أفادت النتائج أن 51.2% من الأسر الفقيرة في العينة لم يوافقون على ترك التعليم في المدارس والجامعات، من أجل مساعدة الأسرة في تغطية نفقاتها الأساسية، وفي المقابل هناك حوالي 20.3% لديهم أفراد قد تركوا التعليم بسبب الفقر، وقد هناك أسباب أخرى لترك التعليم، منها عدم النجاح، وعدم المقدرة على دفع تكاليف التعليم، وليس فقط من أجل مساعدة الأسرة وتخفيف أعباءها المعيشية. جدول رقم (4-21).

#### 4-5 اختبار الفرضيات

##### الفرضية الأولى:

الحالة الزوجية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على مدى اعتماد الأسر الفقيرة على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية لتلبية احتياجاتها الأساسية.

جدول رقم (4-39) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Anova

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	16.28	2	8.14	94.69	0
داخل المجموعات	14.19	165	00.86		
المجموع	30.47	167			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (F) الجدولية (3) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمدى اعتماد الأسرة الفقيرة على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الزوجية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين، أي أن دور المساعدات في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة الفقيرة يعتمد على كون رب الأسرة أعزب أو متزوج أو أرملة، حيث تشير نتائج اختبار شفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، إلى أن هذه الفروق كانت لصالح رب الأسرة الأرملة على كل من أعزب و متزوج، أي أن رب الأسرة الأرملة كان يعتمد على هذه المساعدات أكثر من رب الأسرة الأعزب ورب الأسرة المتزوج، وهذا يتوافق مع آلية وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم المساعدة للأسر الفقيرة، بحيث أن فئة الأرملة والمطلقات لها حق الأولوية في الحصول على المساعدات من قبل الوزارة.

جدول رقم ( 4 - 40 ) نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية

الحالة الزوجية	أعزب	متزوج	أرمل
أعزب		0.1181	*0.9615
متزوج			*0.8434
أرمل			

الفرضية الثانية:

الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على خروج المرأة للعمل من أجل تلبية احتياجات الأسرة الأساسية.

جدول رقم ( 4-41 ) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Anova

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	9.032	4	2.25	8.23	000
داخل المجموعات	44.7	162	0.27		
المجموع	53.39	166			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (F) الجدولية 2.37 وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% للحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة وخروج المرأة للعمل، أي أن خروج المرأة للعمل يعتمد على كون رب الأسرة الفقيرة يعمل أو عاطل عن العمل سواء بسبب المرض أو بسبب عدم وجود فرصة عمل، حيث يتبين من نتائج اختبار شففيه (Scheffe) للمقارنات البعدية أن هذه الفروق كانت لصالح عاطل عن العمل، ويعني ذلك أن المرأة تخرج إلى العمل عندما يكون رب الأسرة الفقيرة عاطل عن العمل أو غير قادر على العمل وليس عندما يكون متقاعداً أو عندما تكون المرأة ربة بيت. وهذا مؤشر على أن المرأة تقف إلى جانب الرجل في تخفيف أعباء الإنفاق على الأسرة إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، كما أن المرأة يمكنها أن تكون قادرة على الانخراط بسوق العمل إذا ما كانت مؤهلة لذلك.

جدول رقم ( 4 - 42) نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية

الحالة العملية	يعمل	عاطل عن العمل	غير قادر على العمل	متقاعد	ربة بيت
يعمل		*0.5139	0.116	000	000
عاطل عن العمل			*0.397	0.513	*0.513
غير قادر على العمل				0.116	0.116
متقاعد					000
ربة بيت					

الفرضية الثالثة:

جنس رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على مدى اعتماد هذه الأسرة على سياسة تشغيل الأطفال من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية.

جدول رقم ( 4-43 ) نتائج اختبار T-Test

جنس رب الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
رجل	1.7	0. 58	16	2.28	0.024
امراة	2	0			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (T) الجدولة 1.65 وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من حيث قيام الأسر الفقيرة في محافظة جنين بتشغيل أطفالها من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية تعزى لمتغير جنس رب الأسرة، وهذا يعني أن تشغيل الأطفال يعتمد على كون رب الأسرة رجل أو امرأة، بالرغم من أن نسبة الأسر التي كانت تدفع بأطفالها إلى سوق العمل من أجل تلبية احتياجات الأسرة كانت قليلة إلا أنه يتضح من متوسط إجابات ربة الأسرة المرأة على بند تشغيل الأطفال أنها لم تعتمد على هذه السياسة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، بعكس رب الأسرة الرجل والذي يتضح من متوسط إجاباته على بند تشغيل الأطفال أنه كان يشغل

أطفاله من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وقد يعود السبب في ذلك إلى طبيعة المرأة، والتي تكون أكثر خوفاً على أطفالها من الرجل.

#### الفرضية الرابعة:

متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على اعتماد هذه الأسرة على سياسة بيع أرض أو عقار من أجل تلبية احتياجاتها الأساسية

جدول رقم (4-44) نتائج اختبار T-Test

متوسط الدخل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
صفر-500	1.6	0.18	165	5.8	000
501-1500	1.96	0.48			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.65) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من حيث بيع أرض أو عقار من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة تعزى لمتغير دخل رب الأسر الشهري بعد الانتفاضة، حيث أنه كلما انخفض مستوى الدخل لرب الأسرة الفقيرة كان يزيد اعتمادها على بيع الأرض من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، ويتبين من الجدول السابق أن فئة أرباب الأسر الفقيرة الذي كان متوسط دخلها من (0-500) كانت تعتمد على سياسة بيع الأرض أكثر من فئة أرباب الأسر التي كان متوسط دخلها من (500-1500)، حيث يشير الوسط الحسابي للإجابات في الجدول السابق إلى ذلك، بحيث أنه كلما انخفض هذا المؤشر دل على اعتماد أكبر للأسر الفقيرة على سياسة بيع الأرض أو العقار.

## الفرضية الخامسة:

مكان السكن للأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

جدول رقم (4- 45) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Anova

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.0018	2	0.0009	0.115	0.89
داخل المجموعات	12.9	162	0.0079		
المجموع	12.918	164			

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة من العينة أقل من قيمة (F) الجدولية، (3) وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% من حيث مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة في محافظة جنين تعزى لمتغير مكان السكن. أي أن مكان السكن للأسرة الفقيرة في محافظة جنين سواء كان مدينة أو قرية أو مخيم ليس له تأثير على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

## الفرضية السادسة:

جنس رب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا يؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

جدول رقم (4-46) نتائج اختبار T-Test

جنس رب الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
رجل	2.47	0.28	163	7.2	000
امراة	2.8	0.20			

يبين الجدول السابق أن قيمة (T) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.65) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة عند مستوى دلالة 5% لفعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من معاناة الفقراء تعود لمتغير جنس رب الأسرة الفقيرة. ويعني ذلك أن تأثير هذه السياسات في التخفيف من معاناة الأسر الفقيرة في محافظة جنين يختلف حسب ما إذا كان رب الأسرة رجل أو امرأة، وكما يتضح من الوسط الحسابي للإجابات في الجدول السابق، فإن رب الأسرة الفقيرة من العينة يميل إلى الإجابة بعدم الموافقة على وجود دور لمثل هذه السياسات في التخفيف من معاناة أسرته أكثر من ربة الأسرة المرأة، وقد يكون السبب في ذلك إلى أن غالبية النساء في العينة هن ربوات بيوت غير مؤهلات للالتحاق بسوق العمل، وبالتالي فهن لا يبحثن عن العمل ولا يعرفن بوجود مثل هذه البرامج أصلاً، لذلك كانت متوسط إجابات المرأة حوالي 2.8 أي أنها تميل للإجابة بالحيادية نحو بند فعالية سياسات مكافحة الفقر.

## الفرضية السابعة:

ملكية السكن لا تؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

جدول رقم (4-47) نتائج تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	0.19	2	0.0093	1.18	0.39
داخل المجموعات	12.8	162	0.0087		
المجموع	12.99	164			

يشير الجدول السابق إلى أن قيمة (F) المحسوبة من العينة أقل من قيمة (F) الجدولية (3) ويعني ذلك أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لفعالية سياسات مكافحة الفقر تعود لمتغير ملكية السكن. وهذا يعني أن سكن الأسرة الفقيرة سواء كان ملك أو بالإيجار ليس له تأثير على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر.

## الفرضية الثامنة:

الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين لا تؤثر على مدى فعالية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من حدته.

### جدول رقم (4-48) نتائج تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدالة
بين المجموعات	5.5	4	1.4	29.8	000
داخل المجموعات	7.4	60	0.0046		
المجموع	12.9	164			

يبين من الجدول السابق أن قيم (F) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (F) الجدولية (2.34) وهذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لوجود دور لسياسات مكافحة الفقر تعود لمتغير الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة. أي أن مدى فاعلية سياسات مكافحة الفقر في التخفيف من معاناة الأسرة الفقيرة في محافظة جنين تختلف حسب الحالة العملية لرب الأسرة الفقيرة، وأن رب الأسرة الفقيرة العاطل عن العمل يرى عدم وجود دور لبرامج التشغيل ومكافحة البطالة في التخفيف من حدة الفقر، بعكس رب الأسرة الذي يعمل أو يعيش على راتب التقاعد، حيث أنه يتبين من نتائج اختبار شفیه (Scheffe) أن الفروق كانت لصالح رب الأسرة المتقاعد ورب الأسرة الذي يعمل، وهذا يعني أن رب الأسر الذي يعمل أو المتقاعد كان يرى دور لمثل هذه السياسات في التخفيف من حدة الفقر.

### جدول رقم (4-49) نتائج اختبار شفیه للمقارنات البعدية

الحالة العملية	يعمل	عاطل عن العمل	غير قادر على العمل	متقاعد	ربة بيت
يعمل		0092	*0.28	*0.69	*0.50
عاطل عن العمل			*0.18	*0.60	*0.40
غير قادر على العمل				*0.41	*0.22
متقاعد					0.19
ربة بيت					

## الفرضية التاسعة:

متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة لا يؤثر على فعالية سياسات مكافحة الفقر .

جدول رقم ( 4-50) نتائج تحليل التباين الأحادي One Way Anova

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	5	3	1.7	34.5	000
داخل المجموعات	7.8	161	0.005		
المجموع	12.8	164			

يتبين من الجدول السابق أن قيمة (F) المحسوبة من العينة أكبر من قيمة (F) الجدلية، (6.2) وهذا يعني أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% لمتوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة قبل الانتفاضة وفعالية سياسات مكافحة الفقر. وكما تبين من نتائج الدراسة فإن هناك العديد من الأسر الفقيرة التي انخفض مستوى دخلها، بالإضافة إلى العديد من الأسر التي فقدت مصدر دخلها بعد الانتفاضة، بحيث أن سياسات مكافحة الفقر لم تعوض هذا النقص ولم تشكل مصدر دخل بديل للأسر التي فقدت مصدر دخلها، مما يعني أن هذه الأسر قد بقيت تعاني من انخفاض مستوى المعيشة وشدّة الفقر. وكما يتبين من نتائج اختبار شففيه (Scheffe) للمقارنات البعدية فإن هذه الفروق كانت لصالح فئة الدخل المرتفع (2500 فأكثر) أي أن هذه الأسر هي الأكثر تضرراً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، أما الأسر التي كان دخلها منخفض قبل الانتفاضة فلم تتأثر كثيراً بعد اندلاعها حيث لم يطرأ تغيير كبير على مستوى معيشتها.

جدول رقم (4-51) نتائج اختبار شففيه للمقارنات البعدية

مستوى الدخل	صفر - 500	501-1500	1501-2500	2501 فأكثر
صفر-500		0.00752	0.249	*0.431
1500-501			0.174	*0.356
2500-1501				*0.181
2501- فأكثر				

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 5- النتائج والتوصيات

بعد إجراء التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة، تم وضع النتائج والتوصيات الخاصة بمحافظة جنين.

#### أ- النتائج

1- كانت سياسة تخفيض الاستهلاك من أكثر الوسائل التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين، بحيث اعتمدت عليها (95.8%) من أسر العينة، وقد خفضت الأسرة الفقيرة من مستوى استهلاكها حوالي (46.7%).

2- المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة سواء كانت من المؤسسات الحكومية أو الأهلية أو الأجنبية أو من الأهل والأقارب، لا تكفي لتلبية احتياجات الأسرة الأساسية، بحيث كانت مساهمة هذه المساعدات في احتياجات الأسرة الفقيرة حوالي (21%) كما أن المتوسط الشهري لهذه المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية بلغ (132) شيكل، ومن لجنة أموال الزكاة (55) شيكل، ومن وكالة الغوث ما يعادل (17) شيكل شهريا.

3- انخفض متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة الفقيرة في محافظة جنين بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي، من (902) إلى (117).

4- الأسر الفقيرة في المدينة ملتزمة بدفع الفواتير المستحقة عليها أكثر من المخيم والقرى حيث كانت (50%) توجل دفع هذه الفواتير في المدينة، مقابل (79%) في المخيم، و(69%) في القرى.

5- لم تكن برامج التشغيل ومكافحة البطالة موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة والمعرضة للفقير، بحيث أن (79%) من الأسر الفقيرة في العينة لم تستند من هذه البرامج.

6- ينخفض المستوى التعليمي لرب الأسرة الفقيرة في العينة في محافظة جنين، إلا أن فئة النساء هن الأقل حظاً من التعليم، بحيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة للمرأة (3.57%) سنة، مقابل (6.8%) ستة للرجل.

7- معظم النساء اللواتي يعلن الأسر الفقيرة في العينة يعملن ربات بيوت وغير منخرطات بسوق العمل، حيث أن (19.6%) من أصل (22.6%) من الأسر التي تعيلها نساء هن ربات بيوت.

8- معظم الأسر الفقيرة في العينة يعتبرون أنفسهم ضحية الفساد الإداري والمالي المتفشي في أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث أكد (88.7%) من أسر العينة على أن الفساد الإداري والمالي أثر سلبي على مستوى حياتهم المعيشية.

9- (82.7%) من الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر في محافظة جنين، مقابل (8.9%) يوافقون على وجود مثل هذا الدور.

#### ب- توصيات خاصة بمحافظة جنين

1- توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل والذين فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر، ورفع مستوى الأجور بما يتناسب مع مستوى خط الفقر.

- 2- رفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة، سواء كانت من وزارة الشؤون الاجتماعية أو من لجنة أموال الزكاة أو من وكالة الغوث.
- 3- العمل على إنشاء برامج تشغيل موجهة لربات الأسر الفقيرة وعقد دورات تدريبية في مجال الخياطة، والتدبير المنزلي.
- 4- تشكيل لجان من الفقراء أنفسهم تكون حلقة وصل ما بين الفقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية، ولإشراف على كافة النشاطات المقدمة للفقراء.
- 5- توفير التعليم الجامعي للفقراء، وخاصة الإناث بسبب الانخفاض الكبير لمستواهم التعليمي، وإنشاء صندوق الطالب الفقير، وإعفاء الفقراء من أقساط التعليم الجامعي.
- 6- تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة، وتقديم الدعم الفني لإدارة هذه المشاريع.
- 7- تزويد الأسر الفقيرة التي لا يستطيع أي أحد من أفرادها على العمل بكافة الاحتياجات الأساسية وبشكل دوري.
- 8- توفير الخدمات الصحية والتأمين الصحي بشكل مجاني لكافة الأسر الفقيرة.
- 9- تطوير وتحسين خدمات مكاتب العمل ونقابات العمال وتطوير الخدمات التي تقدمها كافة المؤسسات التي تعمل في مجال مكافحة الفقر.
- 10- إنشاء مراكز تدريب مهنية للفقراء في المناطق الريفية وتطوير المراكز الموجودة وإمدادها بكافة الخدمات اللازمة، وإنشاء مراكز للعجزة، والتأمين ضد العجز والشيخوخة، وإنشاء مراكز تعليمية للمعاقين.
- 11- العمل على التنسيق بين كافة المؤسسات والوزارات التي تعمل من أجل مكافحة مشكلة الفقر في المحافظة.

- 12- توفير كافة خدمات البنية التحتية وخاصة في المناطق الريفية والمخيم من أجل خدمة الأهداف التنموية.
- 13- شق طرق زراعية جديدة وخاصة في المناطق الريفية وتوفير الآلات الزراعية الحديثة، وتزويد المزارعين بأساليب زراعية حديثة لتحسين نوعية وكمية الإنتاج الزراعي.
- 14- وضع استراتيجيات تسويقية وخاصة للمنتجات الزراعية، وتوفير خدمات التمويل للمزارعين الفقراء، والعمل على إيجاد أسواق خارجية لتسويق المنتجات الزراعية.
- 15- تشجيع الزراعة المروية، عن طريق حفر الآبار الجوفية لزيادة مساحة هذه الأراضي الزراعية.
- 16- تشجيع استصلاح الأراضي وزراعتها، عن طريق العمل مقابل الغذاء.
- 17- دعم وتشجيع مشاريع إسكان خاصة بالفقراء وخاصة بالمخيم والمناطق الريفية، عن طريق إيجاد مؤسسات مالية خاصة لهذا الغرض.
- 18- محاربة الفساد المالي والإداري بكافة أشكاله، وإشراك الفقراء في صياغة برامج وسياسات لمكافحة الفقر.
- 19- ضلوع السلطة الوطنية الفلسطينية بدور فعال في مجال مكافحة الفقر في المحافظة يعتبر ضرورة وطنية من شأنه تعميق المواطنة، وإعادة الثقة بمؤسسات السلطة الفلسطينية.
- 20- العمل على تقييم مستمر لدور السياسات والبرامج المعدة لمكافحة الفقر في المحافظة.

## الجدول

جدول رقم (3-4) نسبة الفقر في الأراضي الفلسطينية منذ 1995 - 2003

السنة	نسبة الفقر	المصدر
1995	14%	رضوان شعبان وسامية البطمة 1995
1996	24%	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998
1997	23%	
1998	20%	
1999	20%	البنك الدولي 2002
2000	31%	
2001	46%	
2002	59%	
2003	62%	الجهاز المركزي الفلسطيني، مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية 2003

جدول رقم (3-5) نسبة الفقر في فلسطين حسب مكان السكن لعام 1998

مكان السكن	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
الضفة الغربية	14.5	3.7	2	8.4
قطاع غزة	33	4.9	4.5	6.21
المجموع	3.20	5.5	3	5.12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998م

جدول رقم (3-6) نسبة الفقر في فلسطين حسب نوع التجمع السكاني لعام 1998م

التجمع السكاني	معدل الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
مدينة	17.3	4.8	11.2
قرية	18.3	4.6	10.7
مخيم	32.8	9.3	20.9
المجموع	20.3	5.5	12.5
الضفة الغربية			
مدينة	10.4	2.5	5.1
قرية	16.5	4.2	9.9
مخيم	19.2	5.4	13
المجموع	14.5	3.7	8.4
قطاع غزة			
مدينة	28.6	8.6	21
قرية	34.5	8.2	18
مخيم	37.7	10.8	23.9
المجموع	33	9.4	21.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

جدول (3-7) نسبة الفقر في فلسطين حسب جنس رب الأسرة 1998

جنس رب الأسرة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
ذكر	8.19	2.5	1.12
أنثى	5.25	7.7	8.16

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

جدول (3-8) نسبة الفقر في فلسطين حسب الحالة الزوجية لرب الأسرة

الحالة الزوجية لرب الأسرة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
لم يتزوج أبدا	3.17	7.4	1.12
متزوج	8.19	2.5	1.12
مطلق/ أرمل	5.26	5.8	9.17
المجموع	3.20	5.5	5.12

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

جدول (3-9) نسبة الفقر حسب مشاركة رب الأسرة بالقوى العاملة 1998

مشاركة رب الأسرة بقوة العمل	نسبة الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
داخل قوة العمل	6.18	7.4	11
خارج قوة العمل	7.27	9	4.19
المجموع	3.20	5.5	5.12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية، 1998

جدول رقم (3-10) نسبة الفقر في فلسطين حسب عدد أشهر العمل لرب الأسرة 1998

عدد أشهر العمل لرب الأسرة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	الفقر المدقع
لغاية 6 شهور	8.28	9.8	2.19
لغاية 7 - 11	1.22	3.5	5.12
لغاية 12 شهر	15	6.3	9.8
المجموع	3.20	5.5	5.12

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني 2000 الفقر في الأراضي الفلسطينية 1998

جدول (3-11) سلم مساعدات الشؤون الاجتماعية اعتباراً من 1/3/ 1995

عدد الأفراد	سلم المساعدات	سلم المساعدات لمن يحصل علي تموين من منظمة الغذاء العالمية	سلم المساعدات لمن يحصل على مساعدة من الأتروا
1	110	105	89
2	177	167	135
3	233	218	170
4	283	263	199
5	329	304	224
6	376	346	250
7	421	386	274
8	460	420	292
9	495	450	206
10	539	480	320
11	565	510	334
12	601	541	349
13	637	572	364
14	673	603	379
15	708	633	393
16	744	646	408

المصدر: المراقب الاجتماعي، ع. رقم (6)، 2003

جدول رقم (4-1) توزيع عينة الدراسة حسب مكان السكن

مكان السكن	عدد الأسر	النسبة المئوية
مدينة	18	10.7
قرية	122	72.6
مخيم	28	16.7
المجموع	168	100

جدول رقم (4-2) توزيع عينة الدراسة حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	العدد	النسبة المئوية
4-1	41	24.3
8-5	93	55.4
9 فأكثر	34	20.3
المجموع	168	168

جدول رقم (3-4) توزيع عينة الدراسة حسب جنس رب الأسرة

النسبة المئوية	العدد	جنس رب الأسرة
77.4	130	رجل
22.6	38	امراة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-4) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية لرب الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الزوجية
%3	5	أعزب
%75.6	127	متزوج
%5	8	مطلق
%16.1	27	أرمل
100	168	المجموع

جدول رقم (5-4) توزيع عينة الدراسة حسب عمر رب الأسرة

النسبة المئوية	عدد الأسر	الفئة العمرية
14.4	24	34-25
28.2	50	44-35
26.4	44	54-45
10.8	18	64-55
20.2	32	65 فأكثر
100	168	المجموع

جدول رقم (4-6) توزيع عينة الدراسة حسب عدد الإناث في الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد الإناث في الأسرة
2.1	2	صفر
5.18	31	1
9.14	25	2
2.26	44	3
2.23	39	4
7.10	18	5
3	5	6
4.2	4	7
100	168	المجموع

جدول رقم (4-7) توزيع العينة حسب عدد الذكور في الأسر أقل من 18 سنة

النسبة المئوية	التكرار	عدد الذكور اقل من 18 سنة
4.24	41	صفر
4.24	41	1
8.23	40	2
3.14	24	3
1.7	12	4
6.3	6	5
4.2	4	6
100	168	المجموع

جدول (4-8) توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
2.20	34	أمي
5.34	57	ابتدائي
6.22	38	إعدادي
3.20	34	ثانوي

4.2	4	دبلوم متوسط
100	168	المجموع

جدول رقم (4-9) توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العملية لرب الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	الحالة العملية لرب الأسرة
14.3	24	يعمل
28.6	48	عاطل عن العمل
36.9	62	غير قادر على العمل
.6	1	متقاعد
19.6	33	ربة بيت
100	168	المجموع

جدول رقم (4-10) توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الأسرة

النسبة المئوية	التكرار	عدد العاملين
77.4	130	0
19	32	1
3.6	6	2
100	168	المجموع

جدول (4-11) نسبة الأسر التي فقد دخلها بعد انتفاضة الأقصى

نسبة الأسر	عدد الأسر	مقدار الدخل
4.46	78	قبل الانتفاضة صفر
8.79	134	بعد الانتفاضة صفر

جدول رقم (4-12) توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

النسبة المئوية	العدد	السكن حسب الملكية
54.8	92	ملك
6.5	11	إيجار
38.7	65	مشترك مع الأهل
100	168	المجموع

جدول رقم (4-13) توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة المئوية
مستقل	98	58.3
شقة	70	41.7
المجموع	168	100

جدول رقم (4-14) وسائل التعايش التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة

نوع الوسيلة	التكرار	النسبة المئوية	متوسط الدخل
الاعتماد على دخل رب الأسرة الشهري	28	16.7	109
الاعتماد على المساعدات من المؤسسات الأهلية	49	29.2	54
الاعتماد على المساعدات من المؤسسات الأجنبية	62	36.9	16
الاعتماد على مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية	91	54.2	132
الاعتماد على المساعدات والتحويلات من الخارج	1	0.6	0
تخفيض النفقات على السلع الاستهلاكية	161	95.8	698
شراء سلع مستعملة	83	49.4	30
زراعة حديقة في المنزل	18	10.7	4
استصلاح الأرض	11	6.5	2
تربية بعض المواشي والطيور	34	20.2	14
الأعمال في المنزل	5	3	5
تشغيل القروض من مؤسسات الإقراض	5	3	3
القبول ببعض الأعمال غير المناسبة	14	8.3	23
خروج المرأة للعمل	25	14.9	55
تشغيل الأطفال	6	3.6	5
استئراف الأسرة لمدخراتها	71	42.3	350
بيع أثاث المنزل مثل ثلاجة أو تلفزيون	8	4.8	25
بيع أرض أو عقار	12	7.1	69
تأجيل دفع الفواتير المستحقة	113	67.3	66
تأجل دفع إيجار السكن	7	4.2	5
الاضطرار لسؤال الآخرين	2	1.2	2
المساعدات من الأهل والأقارب	46	27.4	48

جدول رقم (4-15) دور آليات التكيف مع الفقر في تلبية احتياجات الأسرة

نسبة المساهمة	الآليات
8.9	عمل الرجل
2.9	عمل المرأة
.1	عمل الأطفال
21	المساعدات
6.9	المدخرات
12.2	الشراء بالدين
46.7	تخفيض الاستهلاك من السلع الضرورية وغير الضرورية
.85	ترك أو تأجيل التعليم الجامعي أو المدرسي
.89	التسول
100	المجموع

جدول رقم (4-16) دور المساعدات في تلبية احتياجات الأسرة الفقيرة

النسبة المئوية	التكرار	المساعدات التي تتلقونها تكفي لتلبية احتياجاتكم الأساسية
68.5	115	غير موافق بشدة
23.8	40	غير موافق
6.5	11	لا رأي
1.2	2	موافق
0	0	موافق بشدة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-17) دور برامج التشغيل ومكافحة البطالة في التخفيف من حدة الفقر

النسبة المئوية	العدد	برامج التشغيل ومكافحة البطالة قللت من مشكلة الفقر لديك
44.6	75	غير موافق بشدة
35.1	59	غير موافق
15.5	26	لا رأي
4.8	8	موافق
0	0	موافق بشدة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-18) دور السلطة الفلسطينية في مكافحة الفقر في محافظة جنين

النسبة المئوية	العدد	السلطة الفلسطينية لها دور في التخفيف من حدة الفقر
38.7	65	غير موافق بشدة
44	74	غير موافق
8.3	14	لا رأي
8.9	15	موافق
0	0	موافق بشدة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-19) تأثير الفساد الإداري والمالي على مستوى المعيشة للأسرة الفقيرة

النسبة المئوية	التكرار	الفساد الإداري والمالي أثر سلبي على مستوى حياتك المعيشية
0	0	غير موافق بشدة
.6	1	غير موافق
10.7	18	لا رأي
50.6	85	موافق
38.1	64	موافق بشدة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-20) التغيير في مستوى المعيشية للأسر الفقيرة في ظل السلطة الفلسطينية

النسبة المئوية	التكرار	مستوى حياتك المعيشية ارتفع/ انخفض في ظل السلطة الفلسطينية
66.1	111	انخفض
4.8	8	ارتفع
29.1	49	لا رأي
100	168	المجموع

جدول رقم (4-21) دور الإحجام عن التعليم في التخفيف من حدة الفقر

النسبة المئوية	التكرار	الإحجام عن تعليم الأولاد في المدارس والجامعات قلل من مشكلة الفقر لديك
1.8	3	غير موافق بشدة
49.4	83	غير موافق
28.6	48	لا رأي
18.5	31	موافق
1.8	3	موافق بشدة
100	168	المجموع

جدول رقم (4-22) آليات التكيف التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة حسب مكان السكن

مخيم	قرية	مدينة	الآلية
نسبة الأسر	نسبة الأسر	نسبة الأسر	
%5.3	%5.9	%5.5	زراعة حديقة في المنزل
%0	%9	%0	استصلاح الأرض
%5.3	%26	%5.5	تربية بعض المواشي والطيور
%7.10	%14	%28	عمل المرأة
%46	%42	%33	استنزاف المدخرات
%75	%69	%30	تأجيل دفع الفواتير المستحقة
%28	%30	%5.5	المساعدات من الأهل والأقارب

جدول رقم (4-23) متوسط حجم الأسرة الفقيرة حسب مكان الإقامة

مكان السكن	متوسط حجم الأسرة
مدينة	6.055
قرية	6.42
مخيم	5.64
المجموع	6.25

جدول رقم (4-24) توزيع أسر العينة حسب ملكية السكن ومكان الإقامة

مكان السكن	ملك	إيجار	مشارك مع الأهل
مدينة	%44	%39	%17
قرية	%59	%3	%38
مخيم	%43	0	%57

جدول رقم (4-25) متوسط عمر رب الأسرة الفقيرة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	متوسط عمر رب الأسرة
مدينة	8.47
قرية	5.49
مخيم	4.49
المجموع	3.49

جدول رقم (4-26) متوسط عدد الذكور والإناث في الأسرة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	المتوسط	
	ذكور	إناث
مدينة	1.66	3.33
قرية	1.86	3.08
مخيم	1.32	2.9
المجموع	75.1	7.3

جدول رقم (4-27) متوسط عدد سنوات الدراسة لرب الأسرة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	متوسط عدد سنوات الدراسة
مدينة	5.22
قرية	5.92
مخيم	7.35
المجموع	1.6

جدول رقم (4-28) متوسط عدد العاملين في الأسرة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	متوسط عدد العاملين
مدينة	.38
قرية	.25
مخيم	.21
المجموع	.28

جدول رقم (4-29) متوسط دخل رب الأسرة قبل وبعد الانتفاضة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	قبل الانتفاضة	بعد الانتفاضة	نسبة الانخفاض
مدينة	1372	211	%85
قرية	882	115	%87
مخيم	685	67	%90
المجموع	902	117	%87

جدول رقم (4-30) متوسط عدد سنوات الدراسة حسب جنس رب الأسرة

جنس رب الأسرة	متوسط عدد سنوات الدراسة
رجل	6.8
امرأة	3.57
المجموع	5.18

جدول رقم (4-31) دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	ترك التعليم	تخفيض الاستهلاك	الشراء بالدين	المساعدات
4 - 1	000	%40	%11	%38
8 - 5	%1	%50	%12	%18
9 فأكثر	%3.4	%50	%6.14	%14

جدول رقم (4-32) دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب جنس رب الأسرة

رب الأسرة	ترك التعليم	تخفيض الاستهلاك	الشراء بالدين	المدخرات	المساعدات
رجل	%076	%47	%13	%7	%17
امراة	%2.1	%44	%8	%5	%33

جدول رقم (4-33) دور وسائل التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب الحالة العملية

الحالة العملية لرب الأسرة	ترك التعليم	تخفيض الاستهلاك	الشراء بالدين	المدخرات	المساعدات
يعمل	000	%33	%8	%5	%11
لا يعمل	%09	%52	%14	%9	%10
غير قادر على العمل	%088	%48	%14	%6	%26
متقاعد	000	%15	000	000	%5
ربة بيت	%4.1	%44	%5	%5	%34

جدول رقم (4-34) دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب دخل رب الأسرة

متوسط الدخل الشهري	تخفيض الاستهلاك	الشراء بالدين
150 شيكل	%5.49	%12
550 شيكل	%37	%5.7
1080 شيكل	%2.14	%4.6

جدول رقم (4-35) دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب المستوى التعليمي

عدد سنوات الدراسة لرب الأسرة	تخفيض الاستهلاك	عمل الرجل
4- 0	%49	%1
9- 5	%50	%7.7
10 فأكثر	%45	%2.12

جدول رقم (4-36) متوسط حجم الأسرة الفقيرة حسب جنس رب الأسرة

متوسط حجم الأسرة	جنس رب الأسرة
7.6 سنة	رجل
7.4 سنة	امراة

جدول رقم (4-37) دور آليات التكيف في تلبية احتياجات الأسرة حسب ملكية السكن

السكن حسب الملكية	تخفيض الاستهلاك	المدخرات	ترك التعليم
ملك	%48	%7	%075
إيجار	%45	%5	000
مشترك مع الأهل	%44	%6	%15.1

جدول رقم (4-38) متوسط دخل رب الأسرة الفقيرة حسب جنس رب الأسرة

رب الأسرة	قبل الانتفاضة	بعد الانتفاضة
رجل	147	1112
امراة	15	184

جدول رقم (4-39) دور آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية حسب الحالة الزوجية

الحالة الزوجية لرب الأسرة	تخفيض الاستهلاك	المدخرات	المساعدات
أعزب	%46	%6	%24
متزوج	%46	%12	%11
أرمل	%51	%4	%43

## الاستبانة

استمارة المسح للتعرف على آليات التكيف مع الفقر في محافظة جنين

تتم الإجابة على هذا السؤال بوضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة.

مكان السكن : 1- مدينة 2- قرية 2- مخيم

السكن حسب الملكية: 1- ملك 2- إيجار 3- مشترك مع الأهل

إذا كان السكن بالإيجار فما قيمة هذا الإيجار .....

نوع السكن: 1- مستقل 2- شقة

رب الأسرة: 1- رجل 2- امرأة

الحالة الزوجية لرب الأسرة: 1- أعزب 2- متزوج 3- مطلق 4- أرمل

الحالة العملية لرب الأسرة: 1- يعمل 2- عاطل عن العمل 3- غير قادر على العمل

4- متقاعد 5- ربة بيت

عمر رب الأسرة -----

عدد سنوات الدراسة لرب الأسرة -----

حجم الأسرة -----

عدد الذكور في الأسرة أقل من 18 سنة -----

عدد الإناث في الأسرة -----

عدد العاملين في الأسرة: 1- ذكور ----- 2- إناث ----- 3- المجموع -----

متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة بالشيكل قبل الانتفاضة -----

متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة بالشيكل بعد الانتفاضة -----

يتم وضع إشارة (X) في المكان الذي ينطبق على وضع الأسرة

مقدار الدخل	لا	نعم	من أجل تلبية احتياجات الأسرة هل اعتمدتم على الوسائل التالية
			الاعتماد على دخل رب الأسرة الشهري فقط
			الاعتماد على المساعدات الإنسانية من المؤسسات الأهلية
			الاعتماد على المساعدات من المؤسسات الأجنبية
			الاعتماد على المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية
			الاعتماد على المساعدات والتحويلات من الخارج
			تخفيض النفقات على السلع الاستهلاكية
			شراء سلع مستعملة
			زراعة حديقة في المنزل
			استصلاح الأرض وزراعتها
			تربية بعض المواشي والطيور
			الأعمال في المنزل
			تشغيل القروض من مؤسسات الإقراض
			القبول ببعض الأعمال غير المناسبة
			خروج المرأة للعمل
			تشغيل الأطفال
			استنزاف الأسرة لمذخراتها
			بيع بعض مقتنيات المنزل، مثل الأثاث، أو الثلاجة، أو التلفزيون
			بيع أرض أو عقار
			تأجل دفع الفواتير المستحقة
			المساعدات من الأهل والأقارب
			الاضطرار لسؤال الآخرين

تتم الإجابة بوضع إشارة (x) في المكان المناسب والذي يعبر عن رأي رب الأسرة

فعالية سياسات مكافحة الفقر	موافق بشدة	موافق	لا رأي	غير موافق	غير موافق بشدة
المساعدات التي تتلقونها تكفي لتلبية احتياجاتكم الأساسية					
برامج التشغيل ومكافحة البطالة قللت من مشكلة الفقر لديك					
السلطة الفلسطينية لها دور في التخفيف من حدة الفقر					
الفساد الإداري والمالي أثر سلبا على مستوى حياتك المعيشية					
مستوى حياتك المعيشية ارتفع في ظل السلطة الفلسطينية					
مستوى حياتك المعيشية انخفض في ظل السلطة الفلسطينية					
الإحجام عن تعليم الأولاد في المدارس والجامعات قلل من مشكلة الفقر لديك					

نسبة مساهمة آليات التكيف في تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة الفقيرة

النسبة المئوية	نسبة مساهمة كل من الوسائل التالية في تلبية احتياجاتكم الأساسية
	عمل الرجل
	عمل المرأة
	عمل الأطفال
	المساعدات
	المدخرات
	الشراء بالدين
	تخفيض الاستهلاك
	ترك أو تأجيل التعليم الجامعي أو المدرسي
	التسول

## المصادر والمراجع

### المصادر العربية

ابن، منظور: معجم لسان العرب. 2 مج. دار لسان العرب. بيروت.

أبو الشكر، عبد الفتاح: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل. منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر. جامعة النجاح الوطنية، 1987م.

الأمم المتحدة 1997م، الفقر في غربي آسيا منظور اجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (1)..

الأمم المتحدة 1997م، التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي، حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

الأمم المتحدة 1997م، أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على الفقر، حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية.

الأسكوا 1999م، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في دول المشرق العربي، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر - جامعة النجاح الوطنية.

باقر، محمد حسين: قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3) 1996م.

براهيمي، عبد الحميد: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، 1997م.

برنامج التعليم المفتوح: مبادئ الاقتصاد (2). منشورات جامعة القدس المفتوحة، 1995م

برنامج التعليم المفتوح: مبادئ الإدارة والريادة. منشورات جامعة القدس المفتوحة 1992م.

برنامج دراسات التنمية: تقرير التنمية البشرية الفلسطيني. جامعة بيرزيت، رام الله - فلسطين 2003م.

بكر، أحمد: **الطفل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مؤسسة التعاون جنيف إصدار الجمعية الكويتية للطفولة 1991م.

البنك الدولي 2003م، **سبعة وعشرون شهرا من الانتفاضة وعمليات الإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية**، ملخص تنفيذي.

البنك الدولي 2002م، **خيارات لسياسات طويلة الأمد للاقتصاد الفلسطيني**، مكتب الضفة الغربية وغزة.

بول، سامويلسون، وويليام نودهاوس: ط 15. ترجمة هشام عبدالله. الأهلية للنشر والتوزيع.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003م، **مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية 2003م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2001م، **مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية 2002م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003م، **نتائج مسح القوى العاملة**، دورة الربع الثاني من العام 2003م، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000م، **مسح القوى العاملة 1999م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002م، **مسح القوى العاملة 2001م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1998م، **مسح القوى العاملة 1997م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1998م، **مسح القوى العاملة 1996م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1999م، **مسح القوى العاملة 1998م**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002م، **مسح التغذية**، النتائج الأساسية، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000م، **الفقر في الأراضي الفلسطينية** 1998م رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002م، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (3)**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2003م، **بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح الفقر في الأراضي الفلسطينية**، 2004م، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2000م، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002م، **مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية عشية الاجتياح**. الدورة الرابعة 2002م، رام الله-فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004م، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**. رقم (5). رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002م، **مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد**. سلسلة التقارير التنفيذية للمحافظات. (1). محافظة جنين، رام الله- فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004م، **المؤتمر الصحفي حول النتائج الأولية للتعداد العام للمنشآت**، رام الله-فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2004م، **مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية**. 2003، رام الله-فلسطين.

حوى، سعيد: **دراسات منهجية هادفة حول الأصول الثلاثة**. الله، الرسول، الإسلام. دار الكتب العلمية للنشر 1979م.

حردان، ظاهر: **الاقتصاد الإسلامي**. (المال، الربا، الزكاة)، دار وائل للنشر 1999م.

سراج، إسماعيل ويوسف، محسن: **الفقر والأزمات الاقتصادية**. سلسلة كتيبات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية (4) 1997م.

شعبان، رضوان والبطمة، سامية، **أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة**. معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس). رام الله - فلسطين 1995م.

شعبان، رضوان: **مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة**. معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 1997م.

شبانة، لؤي والبرغوثي، سفيان: **البطالة في الأراضي الفلسطينية، الواقع وآفاق الحل**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين رام الله - فلسطين 1999م.

الشنار، حازم، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة**. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس 1989م.

صبيح، ماجد: **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل**. العقبات ومراحل التنمية، 1992م.

عبد الرزاق، عمر، وآخرون: **تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني**. معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 2001م.

عبد العزيز، أمير: **فقه الكتاب والسنة**. 1 مج. دار السلام للنشر والتوزيع. 1999م.

عيوش، ذياب: **وجهة نظر سوسيولوجية في معالجة المشكلات الاجتماعية**. بحث مقارنة. مطبعة الأمل 1992م.

عبد الفتاح، زيدان: **منهج الاقتصاد الإسلامي في القرآن**. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر 1997م.

عطية، عبد القادر: **اتجاهات حديثة في التنمية**. الدار الجامعية للنشر 2000م.

الفارس، عبد الرزاق: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية 2001م. الاقتصاد الفلسطيني 1989م، **تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، تحرير

جورج العبد مركز دراسات الوحدة العربية - مؤسسة التعاون الفلسطينية.

القزاز، هديل وسعيد، نادر: **الفقر في فلسطين دراسة حالات**. برنامج دراسات التنمية. جامعة بير زيت 1999م.

القرضاوي، يوسف: **مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام**، 1966م. دار العربية للطباعة والنشر-بيروت-لبنان.

قطامش، ربحي: **الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية**. مركز الزهراء للأبحاث والدراسات. القدس 1989م.

**المراقب الاجتماعي** 2003م، ع. رقم (6)، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

**المراقب الاقتصادي** 2002م، ع. رقم (9)، معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

المط، محمد: **قبس من نور محمد**. المكتب الإسلامي. بيروت 1994م.

**مجلة الإسراء**، ع. (51). مديرية الإعلام والبحوث الإسلامية. القدس.

النقيب، فضل: **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة**. مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. دار الشروق للتوزيع والنشر 1999م.

هلال، جميل والمالكي، مجدي. **مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**. معهد أبحاث السياسة الاقتصادية الفلسطيني (ماس) 1997م.

هيكل، عبد العزيز: **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت 1992م.

وحدة البحوث البرلمانية. **دراسة تحليلية حول مشروع قانون الموازنة العامة الفلسطينية**. الجانب الاقتصادي 2003م.

وزوز، عادل: **الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في فلسطين**. مركز الدراسات العمالية 1990م.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي: **برنامج تقدير الفقر بالمشاركة**. بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ملخص تنفيذي 2002م.

- وزارة العمل: المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين. البيان الختامي والتوصيات 1998م
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي: الفريق الوطني لمكافحة الفقر. رام الله - فلسطين 1998م.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي 1999م، خطة التنمية الفلسطينية، رام الله - فلسطين.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، خطة إعادة الاستقرار للوضع الاقتصادي والاجتماعي. الخطة غير مكتملة 2003م.
- وزارة العمل: معايير ومحددات اختيار المستفيدين من برنامج البطالة المؤقتة 2004م.
- وزارة الشؤون الاجتماعية: استراتيجية وزارة الشؤون الاجتماعية في مكافحة الفقر. رام الله - فلسطين 2003م.

## المراجع الأجنبية

- World development report 2000 / 2001 / Attacking poverty, published for the world bank.
- Debraj Ray 1998 development economics , published by princeton university press.
- Ansel M. sharp 1990 economics of social issues. published by IRWIN
- Campbell R. and Stsnley L. 1993 economics principles problem a

## عن الإنترنت

- [WWW.Pnic.gov.ps/arabic/social/poverty10](http://WWW.Pnic.gov.ps/arabic/social/poverty10) 2003 الفقر في المناطق الفلسطينية.
- [WWW.Worldbank.com](http://WWW.Worldbank.com) 2003 البنك الدولي 2003م.
- [WWW.Arabynet.com](http://WWW.Arabynet.com) 2003 الصفحة الالكترونية لصحيفة يدعوت أحرنوت.
- [WWW.Albr.org/books/bn028](http://WWW.Albr.org/books/bn028) 2003 سياسة الاسلام في مكافحة الفقر.
- [WWW.Ips.ps/ipc.com](http://WWW.Ips.ps/ipc.com) 2005 المركز الصحافي الدولي.
- [www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalheem-16asp](http://www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalheem-16asp) 2003
- [WWW.Masrawy.News.com](http://WWW.Masrawy.News.com) 2003
- [WWW.News.bbc.com](http://WWW.News.bbc.com) 2003

**An-Najah National University**  
**Faculty of Graduate Studies**

**Poverty in Palestine and its Policy Resisting**  
**Study case (Jenin Governorate)**

**Submitted by**  
**Abdalah Sadiq Ameen Hasan**

**Supervised by**  
**Dr. Mahmoud Abou Alrob**

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of  
Master of Economic Policy Management, Faculty of Graduate Studies, at  
An-Najah National University, Nablus , Palestine*

**2005**

**Poverty in Palestine and its policy resisting**  
**Study case (Jenin Governorate)**  
**Submitted by**  
**Abdalah Sadiq Ameen Hasan**  
**Supervised by**  
**Dr. Mahmoud Abou Alrob**

**Abstract**

The current study dealt with the problem of poverty in Palestine and the strategies to face this phenomenon and find the way for adaptation with poverty and difficult economic situation among the inhabitants of Jenin district. The study population consists of 168 families selected randomly from the city of Jenin, its refugee camp and the villages of the district to achieve our aims, a specially designed questionnaire was used and included questions related to income and ways for adaptation and coping with such a hard economic situation by the families. Data were then collected and analyzed using SPSS (Statistical Package for Social Sciences).

The following summarizes the main findings:

1. The result of the current study showed that 95.8% of the study population managed to cope with the hard economic situation through the reduction of consumption.
2. Aid provided by both governmental and non-governmental organizations substituted only 21% of the total financial requirements of poor families.

3. A significant decrease in monthly income of the studied families was found (from a mean of around 900 NIS before the Intifada to 117 after).
4. Most of the programs directed towards creating job opportunity for the poor were not well organized and 79% of these families did not get any help through such programs.
5. An increased income was associated with the level of educational level and years of experience of the head of the family.
6. A noticeable low level of education was observed among females compared to males among the study population (mean of 3.57 years for female compared to 6.8 years of study for male).
7. 88.7 % of the study population believed that corruption in the various institutes is the reason behind their bad current economic situation.
8. 82.7 % of the study population believes that palestine authority has no active role in fighting poverty among poor families.